

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس  
كلية الحقوق - بودواو.  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



## الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر (1999-2014)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: إدارة الجماعات المحلية.

إعداد الطالب: \_\_\_\_\_  
إشراف الأستاذ: \_\_\_\_\_  
• فاطمة قعيير •  
• جمال درويش •

السنة الجامعية:  
2016/2015



## الاهداء

بقلب خاشع صادق أمام ربي العظيم، أصلي على خاتم المرسلين،

وأخني أمام ثنائي مبجل قدستهما رسائل السماء، وقال الرحمان فيهما:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ري ارحمهما كما ربيانا صغيرا".

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار والذي يحيطني في كل مكان واستحضره عند كل قرار أبي الغالي البشير.

إلى نبع ومصدر العطاء والتي جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الغالية خامسة.

إلى روح جدي الطاهرة محمد الذي لم تفارقنا صورته إلى مر الزمان أسكنه الله فسيح جناته.

إلى شجرة الدار وشمعة تحترق من أجل أن تضيء قلوبنا جدي الحبيبة الريم أطال الله في عمرها.

إلى نبض قلبي ونور بصري أبي الثاني كمال.

إلى شعوع المنزل إخواني وأخواتي: مصطفى، محمد، سيف الدين، يوسف، نعيمة، سامية، ريمة.

إلى الذين امتزجت روحي بروحهم وتقاسمت معهم هموم الدنيا حلوها ومرها عماتي وأزواجهم، خاصة أولادهم: محمد،

سمير، فاروق، أحمد، خالد، ريان.

إلى روح زوج عمي الطاهرة رشيد الذي لم يفارقنا من مخيلتنا إلى مر الزمان أسكنه الله فسيح جناته.

إلى الذين تتلمذت على أيديهم فغمروني بعطفهم وحنانهم جدي العزيزين صالح ورقية أطال الله في عمرهما، وإلى كل

أخوالي وخالاتي خاصة أولادهم.

إلى كل من أنار دربي بالعلم ولو بالكلمة الطيبة، جميع رفقاء الدراسة، وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

إلى كل من رآني جاهلة فعلمني، ورآني تائهة فأرشدني، ورآني خاطئة فصوبني، ورآني عاجزة فأخذ بيدي، أهدي لهم

هذا العمل المتواضع.

فـاطـنة

## تشكرات

الحمد لله على عظيم فضله وكثرة عطائه، لأن وفقني لإتمام هذا العمل. ولأن حسن السجية إبداء الشكر يوجب أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني

إلى الأستاذ الفاضل: درويش جمال على مساعداته وإرشاداته القيمة في إعداد هذه المذكرة كما أعرب أيضا عن كل عرفان وتقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية

على كل ما بذلوه من جهود ومساعدة وتوجهات

فخالص الشكر والعرفان لكم أساتذتنا إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ..... شكرا لكم جميعا .

# خطة الدراسة

### ❖ مقدمة.

### ❖ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

#### ✓ المبحث الأول: المستويات المفاهيمية للثقافة السياسية.

- المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية.
- المطلب الثاني: أنماط الثقافة السياسية ومصادرها.

#### ✓ المبحث الثاني: المستويات المفاهيمية لسلوك الانتخابي.

- المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي.
- المطلب الثاني: أنماط السلوك الانتخابي والنماذج المفسرة له.

### ❖ الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

#### ✓ المبحث الأول مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر.

- المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية 1999-2009.
- المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية 2002-2007.

#### ✓ المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

- المطلب الأول: العوامل السياسية والتنظيمية المؤثرة في السلوك الانتخابي.
- المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي.

#### ✓ المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

- المطلب الأول: النخب السياسية الحاكمة.
- المطلب الثاني: النخب الحزبية.

### ❖ الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في

الجزائر.

### ✓ المبحث الأول: آليات تفعيل المستوى السياسي.

- المطب الأول: تحقيق التداول على السلطة.
- المطب الثاني: إرساء الحكم الراشد.

### ✓ المبحث الثاني: آليات تفعيل المستوى القانوني.

- المطب الأول: إصلاح قانون الانتخاب والأحزاب السياسية.
- المطب الثاني: إصلاح قانون الإعلام.

### ✓ المبحث الثالث: آلية تفعيل المجتمع المدني.

- المطب الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.
- المطب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية.

## ❖ الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014.

### ✓ المبحث الأول: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012.

- المطب الأول: الإطار العام للانتخابات التشريعية 2012.
- المطب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.

### ✓ المبحث الثاني: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات الرئاسية 2014.

- المطب الأول: الإطار العام للانتخابات الرئاسية 2014.
- المطب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.

### ✓ المبحث الثالث: مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر.

- المطب الأول: معوقات المشاركة الانتخابية.
- المطب الثاني: هندسة السلوك الانتخابي.

# مقدمة

### مقدمة:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم الثالث، نهاية الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، تزايدت معها حالات الانتقال من النظم الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية في إطار ما أسماه الأستاذ "صامويل هنجتون" الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين.

ونتيجة لهذه التحولات صدرت الكثير من الدراسات حاولت التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل مسار تطورها، والركائز التي تقوم عليها، إذ تطور الديمقراطي في أي نظام لدولة ما مشروط بتوفير مجموعة من الآليات الكفيلة باستيعاب مختلف القوى السياسية وتوسيع وتنظيم مشاركتها، وتمثل الانتخابات إحدى أهم هذه الآليات وأكثرها تأثيرا على الحياة السياسية، التي تسعى الأنظمة من خلالها الممارسة الفعلية للديمقراطية.

حيث تشكل الانتخابات وسيلة لتفعيل وتنمية الديمقراطية، فلها دورا كبيرا في فتح أو تضييق مجال المشاركة، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا على طبيعة النظام الديمقراطي المنتهج من جهة، والتعرف على مختلف سلوكيات التي تصدر عن الناخب أثناء أداءه للواجب من جهة أخرى.

فبدءا من هنا الاهتمام بالسلوك الانتخابي بغية التعرف على أهم مظاهره والعوامل المؤثرة فيه، إذ لا يمكن اعتبار هذا السلوك عملية جاهزة، وإنما هو تأسيس في المجتمع تشارك فيه مجموعة من العوامل والقيم والاتجاهات المتعلقة بنوعية التنشئة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

فتساهم هذه الأخيرة في تشكيل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما تساعدهم على بلورة الاتجاهات السياسية وتدفعهم إلى المشاركة الانتخابية للاختيار ممثلهم في مواعيد انتخابية مختلفة.

ودراسة السلوك الانتخابي في الجزائر كغيرها من دول العالم لم يأتي صدفة، وإنما وليد الأحداث والتغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري سنة 1988 والمتمثلة في التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تهدف إلى ترسيخ العملية الديمقراطية التعددية، وإرساء قواعدها، وبذلك كان الانطلاق في مسار التحول الديمقراطي الذي استلزم تحديد المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة، وهذا بدعم استقلالية المبادرة الشعبية في إطار التعددية السياسية من خلال إنشاء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وبداية

## مقدمة:

التفكير في تنشئة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تشكل ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في تفعيل المشاركة الانتخابية خلال تأثير في تغير سلوك الناخبين وتوجيههم نحو المشاركة في مواعيد انتخابية مختلفة.

ونتيجة لأهمية آلية الانتخابات في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، قادتنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك المضامين على اعتبار أنه لم يتشكل صدفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة تحدث بين مختلف الأنساق الفرعية للبيئة الداخلية أنتجت في النهاية سلوكا محددًا، وهذا يجعلنا نطرح الإشكالية التالية وهي:

**ما مدى مساهمة الثقافة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري؟**

وتقودنا هذه الإشكالية ل طرح العديد من التساؤلات:

1- ماهي السلوكيات التي يتخذها الناخب اتجاه العملية الانتخابية في ظل نوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع؟

2- هل للعوامل البيئية الداخلية للنظام السياسي تأثير في سلوك الناخب؟

3- كيف يمكن تحليل سلوك الانتخابي للناخب الجزائري في الانتخابات التشريعية 2012 مقارنة بالانتخابات الرئاسية 2014؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

سوف يتم صياغة عدة فرضيات، يمكن من خلالها الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وما يليها من التساؤلات.

1- يتخذ السلوك الانتخابي عدة أنماط طبقا لنوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

2- يتمحور السلوك الانتخابي بتفاعله مع عوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية.

3- كثرة الانتخابات وقلة نتائجها جعلت الناخب يشعر بنوع من الإرهاق الانتخابي، والنظرة السلبية اتجاه العملية الانتخابية.

### ❖ مناهج الدراسة:

تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث، بغية التواصل إلى المعلومات الدقيقة وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة، وقد فرضت منا طبيعة إشكالية الدراسة والأهداف المتوخاة من الدراسة لامتداد نطاقها الزماني وشمولها الموضوعي إلى المزج بين مجموعة من المناهج تتمثل في:

**1- المنهج الوصفي:** استخدم هذا المنهج من أجل وصف الدقيق لظاهرة الانتخابات ومعرفة أثارها على الناخبين في الجزائر، وذلك بجمع البيانات حول نتائج الانتخابات المختلفة ثم تحليل هذه النتائج بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل المتحكمة فيها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل تحديد العلاقة بين متغيراتها وبينها وبين متغيرات أخرى كالتغير الثقافي السياسية.

**2- منهج دراسة حالة:** استخدم هذا المنهج في دراسة تشخيص السلوك الانتخابي من خلال دراسة حالة الجزائر، والبحث في خلفياته، والعوامل المؤثرة فيه، والظروف المحيطة بيه.

**3- المنهج المقارن:** كانت هناك الحاجة ماسة للاستعانة بيه في المقارنة بين نتائج مواعيد انتخابية مختلفة، لكشف مواطن العجز والقصور فيها.

**4- الاقتراب النسقي:** الذي يعد أهم الاقترابات في دراسة الظواهر السياسية، باعتداده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل، ويمكن الاعتماد عليه في دراستنا وفق اعتبارين:

أ. أن عملية الانتخابات هي عبارة عن نظام يتضمن مدخلات ومخرجات وتعتمد على التغذية العكسية.

ب. أن السلوك الانتخابي هو متغير يتواجد ضمن منظومة متكاملة نسقية وديناميكية، يتفاعل مع نظم أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

**5- الاقتراب المؤسساتاتي (القانوني):** الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل، وانتظام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي، وقد تم استخدامه في دراستنا على اعتبار أن الانتخابات تعهد إلى مؤسسة تتكفل بها، في إطار تنظيمي قانوني.

## مقدمة:

### ❖ الدراسات السابقة:

إن استعراض البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع قد تفيد الباحث في بناء الأساس المنهجي السليم لموضوعه، وكذا إضافة قيمة معرفية جديدة في الموضوع المدروس، ومن الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا هي:

**1-دراسة بوحنية قوي:** يعتبر من الكتاب الجزائريين الذين بحثوا في دراسة السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه، وذلك من خلال كتابه الذي يحمل عنوان " الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي"، إذ يتألف هذا الكتاب من مجموعة الدراسات عن المجتمع الجزائري، وقد اعتمدت هذه الدراسات على معلومات ميدانية مستمدة من دراسات إحصائية.

وقد طرح الكاتب مفهوم السلوك الانتخابي وأهم العوامل المتحكمة فيه، بما فيه عامل الثقافة السياسية، كما أوضح تجربة الانتخابات في الجزائر من خلال مواعيد انتخابية مختلفة على مستوى المحلي والمركزي وتطرق إلى أهم الإجراءات التي يمكن أن تدفع إلى تغيير السلوك الانتخابي.

**2- دراسة ناجي عبد النور:** وذلك من خلال كتابه " تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007"، وقد تطرق الكاتب في تحليله لظاهرة الانتخاب من خلال تقسيم دراسة إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري للانتخابات التعددية، حيث تطرق إلى مفهوم الانتخاب و أهم مستوياته، و أنواع النظم الانتخابية، أما الفصل الثاني فقد تحدث عن واقع التعددية الحزبية في الجزائر من خلال تصنيف الخريطة الحزبية في الجزائر و تحليل الإطار الدستوري و القانون لأحزاب السياسية في الجزائر، إضافة إلى تحليل مواعيد انتخابية مختلفة من 1990 إلى 2007، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى دراسة سلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات، وبين أهمية الحملات الانتخابية بمختلف وسائلها في الانتخابات.

**3- دراسة علي خليفة الكواري:** وذلك من خلال كتابه "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية" حيث تناول هذا الكتاب واقع الانتخابات في مختلف الدول العربية ومن بينها الجزائر، وقد ضمت فصول هذا الكتاب أعمال وأوراق بحثية ومناقشات تستهدف في مجملها أمرين رئيسيين الأول: هو الوقوف على مفهوم الانتخابات الديمقراطية من الناحيتين الموضوعية والفنية، أي من حيث مقاصدها في النظم الديمقراطية المعاصرة، ومن حيث حريتها ونزاهتها، أما الأمر الثاني: فهو التعرف على نوعية الانتخابات

## مقدمة:

التي تجري في الأقطار العربية من حيث الوظائف التي تقوم بها وإطارها القانوني وإجراءاتها ونوعية المؤسسات التي تفرزها.

ولقد خصص فصلين لواقع الانتخابات في الجزائر، كما تطرق إلى الإطار العام للانتخابات التشريعية 2007، وأهم النتائج التي أفرزتها.

**تختلف دراستنا عن تلك الدراسات فيما يلي:**

1- يمكن أن نوضح الاختلاف والتقاطع بين متغيرات دراستنا والدراسات الأخرى في كونها سنتناول المتغيرات التالية: الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، النظام الانتخابي، إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، الظروف الاجتماعية والظروف الاقتصادية.

2- تختلف دراستنا كذلك عن الدراسات السابقة في كونها دراسة تحليلية تستهدف تحليل السلوك الانتخابي انطلاقاً من موعدين انتخابيين لم تطرأ في الدراسات السابقة وهي الانتخابات التشريعية 2012، والانتخابات الرئاسية 2014.

### ❖ حدود الدراسة:

يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في إطارين وهما:

1- الإطار المكاني: سيتم دراسة تحليل سلوك الناخب اتجاه العملية الانتخابية من خلال تسليطها على حالة الجزائر.

2- الإطار الزمني: سيتم حصر الدراسة في الفترة الفرضية الممتدة من 1999 إلى غاية 2014.

### ❖ أهمية الدراسة:

يدور موضوع البحث حول سلوكيات واتجاهات الناخب اتجاه العملية الانتخابية، هذا الموضوع يدخل في نطاق علم الاجتماع السياسي، باعتبار الانتخاب ظاهرة اجتماعية سياسية، فتتبع أهمية هذا الموضوع في أنه يدور حول الناخب ومدى تفاعله مع ظاهرة الانتخاب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى محاولة معرفة مدى تأثير الثقافة السياسية السائدة في المجتمع على السلوك الانتخابي في الجزائر، مما تجعل النظام السياسي الجزائري يقوم برسم سياسات تتوافق مع المطالب المجتمعية.

### ❖ أهداف الدراسة:

## مقدمة:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة في:

- 1- التعريف على أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه وربطها بالمتغيرات الدراسية.
- 2- التطرق إلى العلاقات الارتباطية بين أنماط سلوك الانتخابي ونوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.
- 3- تشخيص العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري.
- 4- تقديم بتوصيات واقتراحات تساهم في تحسين السلوك الانتخابي في الجزائر.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الثقافة السياسية وانعكاسه على السلوك الانتخابي في الجزائر من المواضيع التي تدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي تتطلب منا الإجابة عليها، حتى يمكن فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم والمنطلق الذي يحكمه، والآليات التي يعتمد عليها للحفاظ على بقائه واستمراره.

كما تتبع من الميل الشخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر، ومحاولة التعمق فيها بغية أن تكون الدراسة منطلقاً لإسهامات أكاديمية أخرى تساهم في تقديم عدد من التصورات والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها.

### ❖ خطة الدراسة:

سيتم استعراض هذه الدراسة من خلال الاعتماد خطة تتضمن: مقدمة وأربعة فصول والخاتمة.

- مقدمة
- الفصل الأول: يتعلق بالجانب المفاهيمي النظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي، والذي من خلاله نحاول الإحاطة بكل المفاهيم التي تتعلق بالموضوع.
- الفصل الثاني: فقد تم تخصيصه لتحليل السلوك الانتخابي في الجزائر من خلال معرفة أبرز العوامل التي لها تأثير على السلوك الانتخابي للناخب الجزائري، واستقراء نتائج مواعيد انتخابية من 1999-2009 والتي تتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وكذا معرفة دور النخب الفاعلة في السلوك الانتخابي.

- **الفصل الثالث:** يستغل من مختلف الآليات التي لها دور في تفعيل الثقافة السياسية للمجتمع مما تنعكس إيجابيا على السلوك الانتخابي، وهذا من خلال الآلية المتعلقة بالمستوى السياسي والآلية المتعلقة بالمستوى القانوني وأخيرا تبيان دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية وتفعيل الثقافة السياسية.
- **الفصل الرابع:** يتضمن دراسة تحليلية للسلوك الانتخابي من خلال الانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014، وفي الأخير تحديد أهم المعوقات المشاركة الانتخابية واقتراح إجراءات وحلول من خلال هندسة السلوك الانتخابي.
- **الخاتمة:** عبارة عن حوصلة لما تم استعراضه في البحث، وإجابة عن مختلف إشكالاته.

## الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة  
السياسية والسلوك الانتخابي

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### تمهيد:

إنّ الحديث عن الثقافة السياسية يعتبر بمثابة رسم صورة كاملة عن ثقافة وقيم الشعب داخل أي مجتمع، ومدى ترابطه وتوحده من تفككه، ومدى صحّة القيم والمعتقدات التي يتبناها الأفراد داخل المجتمع، والتي لها أثر مباشر وبشكل كبير على السلوك الانتخابي للأفراد والذي يعكس بدوره استقرار النظام السياسي داخل الدولة من خلال إظهار الولاء والانتماء للنظام القائم، ومنح الشرعية للحكام أو برفض لنظام حكم معين.

ولهذا كان لازماً علينا قبل الحديث عن الثقافة السياسية وانعكاسه على السلوك الانتخابي في الجزائر بكل جوانبها وحيثياتها أن نتطرق وبشكل موسع جزئياً لمفهوم الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي، والبحث في الدلالات التي يطرحها على المستويات المفاهيمية والنظرية.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### المبحث الأول: المستويات المفاهيمية للثقافة السياسية.

قبل الحديث عن توجهات الثقافة السياسية في الجزائر، ومدى استيعاب المجتمع الجزائري لها، كان لازما علينا الاهتمام بتأصيل مفهوم محدد للثقافة السياسية كمفهوم إجرائي يستمر طيلة البحث، هذا برغم انه لا يوجد تعريف جامع ومانع للثقافة السياسية، باعتبارها مفهوما سياسيا تؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها.

#### ❖ المطب الأول: مفهوم الثقافة السياسية.

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها الفرد عبر ميراثه التاريخي والحضاري، وباعتبار الثقافة السياسية أنها فرع من الثقافة العامة للمجتمع، تتضمن أنساق متعددة ومختلفة من الثقافات بحسب تطور الأجيال والبيئات.<sup>1</sup> كان من المهم الإشارة إلى التطور التاريخي لمذلول الثقافة، وتحديد مفهومه الذي خضع لتطورات تاريخية مهمة منذ القدم، قبل أن يتبلور مفهوم الثقافة السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك يمكننا التطرق لظهور مصطلح الثقافة السياسية.

#### أ- التطور التاريخي لمفهوم الثقافة:

عرف مصطلح الثقافة تطورا كبيرا في الدلالة وفي المفهوم، هذا التطور تمت مواكبته عبر سياق تاريخي طويل، إذ تعود جذوره الأولى إلى العصرين اليوناني والروماني، وقد كانت اللفظة مقترنة بمعنى حرث الأرض وزراعتها، وفي بداية القرن السادس عشر كفت الكلمة عن الدلالة على حالة الشيء المحروث لتدل على فعل هو الفلاحة الأرض، ولم يتكون المعنى المجازي إلا في منتصف القرن السادس عشر، إذ بات ممكن أن تشير كلمة الثقافة حينذاك إلى تطوير الكفاءة، أي الاشتغال بإنمائها.<sup>2</sup> وفي القرن الثامن عشر بدأت فيه كلمة "ثقافة" تفرض نفسها واقترن لفضها بأفكار التقدم والتطور، أما في القرنين التاسع عشر والعشرين عرف مصطلح الثقافة انتشارا واسعا خاصة بعد انتقال المفهوم إلى ألمانيا،

<sup>1</sup> - محمد بوضياف، "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007، ص.112.

<sup>2</sup> - دنيس كوش (ترجمة منير سعداني)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص.17.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

فقد ارتبط مفهوم الثقافة أكثر فأكثر بمفهوم الأمة، لتتصل بروح الشعب وعبقريته، وبذلك أصبحت الثقافة تبدا على أنها جملة من المنجزات الفنية والفكرية والأخلاقية التي تكون تراث الأمة وتؤسس لوحدها.<sup>1</sup>

وبذلك أصبحت كلمة الثقافة إحدى أكثر الكلمات تداولاً وأشدها غموضاً، إذ تعرف لغة بأنها صقل الذهن والسلوك وتميته وتهذيبه، أو ما ينتجه العقل أو الخيال البشري لتحقيق هذا الهدف، وفي العربية يحمل الفعل "ثقّف" معنى التهذيب والصقل والإعداد.

واصطلاحاً تعرف أنها ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والاعتقاد والفن والقانون والأخلاق والعادات التي يكسبها الإنسان والاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع.<sup>2</sup>

ويعتبر تعريف "إدوارد تايلور" للثقافة من أشهر التعريفات، حيث يرى أن الثقافة هي: "ذلك المركب الذي يشمل على المعرفة، والمعتقد والفن، والأدب، والأخلاق والقانون، والعرف والقدرات، والعادات الأخرى التي يكسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع".

ولم يبتعد تعريف "رالف لنتون" عن تعريف "تايلور" باعتبار أن ثقافة أي مجتمع هي طريقة حياة أبنائه، أو مجموعة من الأفكار والعادات التي يتعلمونها ويشاركون فيها وينقلونها من جيل لآخر.<sup>3</sup>

أما "تال كوتبا رسونز" اعتبر أن الثقافة ترتبط بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر موضحاً أن الفرد يشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته، والتي تتوافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع.<sup>4</sup>

وبهذا فإن مفهوم الثقافة هو تعبير يستخدم تقنياً ليدل على أنه الطريق الفريد للتعامل الكائن البشري مع البيئة بجانبها المادي والاجتماعي للبقاء على قيد الحياة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 25.

<sup>2</sup> - رامي حسني الشرافي، " دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطينية"، (مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012)، ص. 57.

<sup>3</sup> - عمر مصطفى محمد سمحة «العولمة والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي»، (مذكرة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، قسم الدراسات العليا، جامعة فلسطين، 2005)، ص. 30.

<sup>4</sup> - سمير عبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 46.

<sup>5</sup> - جيلين فيشر (ترجمة أسعد حليم)، دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004) ص. 62.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### ب- مفهوم الثقافة السياسية:

ارتبط اجتياح الثقافة للمجال السياسي بسياق تاريخي حديث، عقب ظهور المدرسة السلوكية، وبروز دول جديدة عقب الموجة الاستقلالية لعدد من دول العالم، في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن، ومع بروز ما أطلق عليه الثورة السلوكية، اكتسح مفهوم الثقافة السياسية مجال علم السياسة، مشيراً ذلك إلى التحول الجوهرى من دراسة مؤسسات الرسمية إلى دراسة سلوك غير الرسمي الذي يضفي نبض الحياة على هذه المؤسسات.<sup>1</sup>

وبالتالي فإنّ مفهوم الثقافة السياسية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956 عندما استعمله العالم الأمريكي "غابريال آلmond" في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفاً مقارناً للنظم السياسية، وأدخل مفهوم الثقافة السياسية كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام عنده يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمّن النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية.<sup>2</sup>

وقد أشار "غابريال آلmond" في مقالته أن الثقافة السياسية هي: «على صلة وثيقة بالثقافة العامة، فالنظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محددة، كما أن السياسة والسلطة السياسية في أي مجتمع تتأثر أشد التأثير بالقيم والمفاهيم والتطورات السائدة».<sup>3</sup>

وانطلاقاً من هذا يمكن اعتبار الثقافة السياسية على أنها: "ذلك النسق من الإدراكات والمشاعر والمواقف والتوقعات، الذي يحمله المواطنون اتجاه حكومتهم، وكذلك طريقتهم في تقويم أعمال الحكومة وتقويم مشاركتهم في صنع القرار السياسي".<sup>4</sup>

ولقد تعددت تعريفات الثقافة السياسية ما بين علماء الاجتماع والسياسة، بسبب اختلاف أيديولوجياتهم وطبيعة بيئتهم الداخلية ونتيجة لهذه التباينات المختلفة تنوعت تعريفاتها ويمكن أن نعرض هذه التعريفات في:

<sup>1</sup> - ميكيل توماس وآخرون (ترجمة علي سعد الصاوي)، "نظرية الثقافة"، سلسلة علم المعرفة، العدد 223، 1990، ص.315.

<sup>2</sup> - علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.272.

<sup>3</sup> - وسام محمد جميل صقر، "الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2010)، ص.21.

<sup>4</sup> - خالد حباس، "الثقافة السياسية في الفكر الاجتماعي المعاصر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، مارس 2015، ص.48.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

يعرف "لوسيان باي" الثقافة السياسية بأنها: "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي".<sup>1</sup>

أما "صمويل بيير فيري" يرى الثقافة السياسية أنها: "تتكوّن من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه".<sup>2</sup>

ويذهب "فيليب برو" إلى أن الثقافة السياسية تتكوّن من مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها، وهي بذلك تسمح لكل مواطن بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئه أدنى حد من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال أو في سلوكه كناخب.<sup>3</sup>

وذهب "روي ما كريس" إلى أن الثقافة السياسية أنها: "تمثل تلك الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة"، بينما "روبرت داهل" اختار الثقافة السياسية بوصفها العامل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي.<sup>4</sup> أما الموسوعة الحرة ويكيبيديا تعرف الثقافة السياسية على أنها: "التوجه التقليدي لمواطني الأمة نحو السياسة والتي تؤثر على تصوراتهم للشرعية السياسية، فهي تتعلق بتعاطي المجتمع مع نظامه السياسي، وتعبّر عن مقدار المخزون الفكري والاجتماعي الذي يحكم علاقة الفرد أو المجتمع بالنظام السياسي".<sup>5</sup>

وانطلاقاً من هذه التعريفات يمكن أن تعرف الثقافة السياسية على أنها: "مجموعة المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحدد شكل النشاط السياسي، أو لها أثر في الحياة السياسية، وترتبط دراستها في كثير من الحالات بمتوسط التوجهات السياسية على المستوى الوطني وتأثيرها في إمكانات التحول أو استمرارية الأنظمة السياسية واستقرارها".<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ط1، (القاهرة: إتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص.45.

<sup>2</sup> - عبد الغفار رشاد القصبلي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2006)، ص.186.

<sup>3</sup> - عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001)، ص.436.

<sup>4</sup> - هشام محمود الاقداحي، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع، 2009)، ص.315.

<sup>5</sup> - فايد علوي، الثقافة السياسية في السعودية، ط1، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص.13.

<sup>6</sup> - يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، المستقبل العربي، العدد 22، ص.21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### ج- مكونات الثقافة السياسية:

بما أن لكل مجتمع ثقافة سياسية خاصة تميزه عن المجتمعات الأخرى، لأنها نابعة من الثقافة العامة للمجتمع، هذا الأمر يجعل الوصول إلى مكونات واحدة تجتمع عليها جميع المجتمعات، فهي مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية الأساسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكم) أي الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع المحكومين، أو التي تسمى بالثقافة الغير الرسمية وعليه تتضمن الثقافة السياسية مجموعة من المكونات التالية:<sup>1</sup>

#### 1- المرجعية:

وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرز المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية، وغالبا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قنوات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم.<sup>2</sup>

#### 2- التوجه نحو عمل العام:

يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك، فالتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك لأن هذا الشعور يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.<sup>3</sup>

#### 3- التوجه نحو النظام السياسي:

أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه، وكذلك كفاءته تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق أيضا بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - السيد علوة ومنى محمود، المشاركة السياسية، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2000)، ص.44.

<sup>2</sup> - وسام محمد جميل صقر، مرجع سبق ذكره، ص.36.

<sup>3</sup> - رامي حسين حسني الشرافي، مرجع سبق ذكره، ص.62.

<sup>4</sup> - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008)، ص.255.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### 4-الإحساس بالهوية:

إن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية ذلك لأن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، ويساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلا عن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفعال لها في كافة مجالات الحياة.<sup>1</sup>

### ❖ المطلب الثاني: أنماط الثقافة السياسية ومصادرها.

#### أ- أنماط الثقافة السياسية:

تتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي أورده "غابرييلا ألموند" و " سيدني فابريا " في كتابهما "الثقافة المدنية"، وهو التصنيف الأكثر شيوعا إلى ثلاث أنماط تتمثل فيما يلي:

#### 1- الثقافة السياسية الضيقة (التقليدية):

يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بضيق الأفق والتفكير، حيث لا يوجد هناك ما يربط بينهم وبين النظام السياسي، فضلا على أنه لا تتوفر لديهم معلومات بالقدر الكافي عنه، ويتسم وعيهم من جهة وإدراكهم حول تأثيرهم والتزامهم تجاه النظام السياسي من جهة أخرى بالانعدام، مما يعني أنهم لا يؤثرن في العملية السياسية ولا يتأثرون بها.<sup>2</sup>

#### 2- الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة):

هذا النمط من الثقافة يكون من ناحية الإدراك ايجابيا، بحيث يدرك المواطنون النظام من جانب المخرجات والتذبذب من جانب المدخلات، أما من ناحية المشاعر والتقييم فإن هؤلاء المواطنون قد يكونون مؤيدين أو معارضين، أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيًا، نظرا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم قدرتهم على التأثير في

<sup>1</sup> - وسام محمد جميل صقر، مرجع سبق نكره، ص.37.

<sup>2</sup> - محمد ابتسام، "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35، ص.137.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية، وفي نفس الوقت لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة.<sup>1</sup>

وهذه الثقافة تتيح للأشخاص معرفة بقواعد اللعبة السياسية، غير أنهم يبقون تابعين للأشخاص والأحزاب أو البرامج الحكومية، وهذا أيضا ما يسميه كل من " غابريال ألموند" و" بوويل" بالعنصر العاطفي، حيث يتجلى في تعاطف من عدمه مع هذا الرجل السياسي أو ذلك، أو برفض وقبول النظام السياسي أو الإيديولوجي.<sup>2</sup>

### 3- الثقافة السياسية المشاركة:

وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون على أنهم قادرين على التأثير في السلطة السياسية، ويعدون مثل هذا الشعور طبيعيا، ويدعونهم إلى التدخل والمشاركة في الحياة العامة، فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيهم بالنظام السياسي في حركته ومؤسساته، ومدخلاته، ويسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها الرأي العام مؤثرا من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، أو من خلال إجراءات التصويت أو الترشح في الانتخابات والندوات...<sup>3</sup>

### ب - مصادر الثقافة السياسية:

يمر الفرد في مختلف مراحل حياته بالعديد من المؤسسات المختلفة يكتسب من خلالها العديد من السلوكيات والقيم التي تؤثر على سلوكه السياسي وتجمع لديه خبرات سياسية وبذلك تتعدد مصادر الثقافة السياسية وتتمايز في وظائفها تبعا لمواقعها ودورها في داخل المجتمع وهي كما يلي:

**1- الأسرة:** وهي المصدر الأول من مصادر الثقافة السياسية التي يتلقاها الأبناء من آبائهم، حيث يبرز دور الأسرة من خلال عملية التوجيه الواعي العقلاني كغرس القيم والعادات والمعايير والأخلاق، فتأثيرات الأسرة تكون قوية وراسخة في الفرد المبكرة مما تزيد من إحساسه بالأهلية السياسية وتزوده بممرات التعامل السياسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟"، مجلة علوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، ص.28.

<sup>2</sup> - منصور مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"، دفاير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2012، ص.28.

<sup>3</sup> - علي الدين هلال ونفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص.278.

<sup>4</sup> - وسام محمد جميل صقر، نفس المرجع، ص.38.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

2- **المؤسسات التعليمية:** يسعى كل نظام سياسي إلى غرس القيم والمعتقدات والسلوك في نفوس الأفراد بشكل يضمن استمراريته، ويتم هذا عن طريق المؤسسات التعليمية، هذه المؤسسات هي مسؤولة عن تعليم الأفراد وتنمية وعيهم السياسي وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، فالأطفال يكتسبون القيم والاتجاهات السياسية المنتشرة في المجتمع والتي تنعكس في المستقبل على سلوكهم السياسي، لذا فالنظام السياسي يستعمل التعليم كأداة لنقل القيم والاتجاهات السياسية من جيل إلى جيل مما يسمح بالاستقرار السياسي وتحقيق التنمية السياسية.<sup>1</sup>

3- **الأحزاب السياسية:** تعتبر الأحزاب قنوات للتعبير فهي أداة لتمثيل الشعب من جهة، وخدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه من جهة أخرى، حيث تقوم بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة وهي تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها.<sup>2</sup>

4- **وسائل الإعلام:** حيث تقوم وسائل الإعلام بتدعيم الثقافة السياسية بكافة قيمها حسب الجهة المشرفة على تلك الوسائل، فتستخدم وسائل الإعلام في زيادة الشعور بالانتماء إلى الأمة وإلى القومية، فبفضلها يتوحد الشعب داخل الدولة مما يقوي نفوذ الدولة، كما تقوم أيضا بغرس الرغبة في التغيير وتعليم الشعوب طرقا جديدة للتفكير ونقل صوتها إلى القيادات السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة.<sup>3</sup>

5- **المؤسسات الدينية:** ويقصد بها المساجد والزوايا وما يرتبط بها من مؤسسات وأشخاص يوظفون الدين لتلقين أفكار سياسية عامة لأفراد المجتمع، وتتبع أهمية دور العبادة كمصدر للتنشئة السياسية من تأكيدها على غرس القيم والمعتقدات الدينية التي تؤثر في توجيه وسلوكات الأفراد في المجتمع، ففي الدين الإسلامي بات استعمال الخطاب الإسلامي من ضروريات من أجل المصالح الخاصة والعامة التي تؤدي إلى تقوية اللحمة الوطنية ويعزز روح المواطنة والقيم والأخلاق بين أفراد المجتمع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - يوسف حميوطوش، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2013)، ص.185.

<sup>2</sup> - وسام محمد جميل صقر، مرجع سبق ذكره، ص.39.

<sup>3</sup> - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط 1، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص.178.

<sup>4</sup> - نيفين محمد أبو هريبيد، 'دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة'، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2010)، ص.55.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### المبحث الثاني: المستويات المفاهيمية لتحليل السلوك الانتخابي.

إن الأهمية البالغة للانتخابات في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، باعتبارها أداة من أدوات ممارسة السلطة والمراقبة التي يمارسها الشعب على مؤسسات الدولة لاسيما التداولية منها.<sup>1</sup> تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك أن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم المواضيع على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كبيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددًا ما يعرف بالسلوك الانتخابي.

#### ❖ المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي.

إن الأهمية التي تحظى بها العملية الانتخابية، باعتبارها الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي، يقتضي منا تتبع التراث النظري الذي اهتم بدراسة السلوك الانتخابي والتقصي لأهم العوامل المفسرة له، وذلك من خلال التعرف على السلوكية أولاً كنظرية علمية جاءت لتطوير التحليل السياسي، ثم نتناول مفهوم السلوك والسلوك السياسي والانتخاب لنصل في النهاية إلى تحديد مفهوم السلوك الانتخابي كمفهوم إجرائي يستمر طيلة البحث.

#### أ- مفهوم السلوكية:

تعتبر المدرسة السلوكية حركة فكرية تعتمد على السلوك كوحدة للتحليل، فهي محاولة للتقريب من ظاهرة سياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة إقتربات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار صحة الافتراضات وفق مبادئ وقواعد محددة وتقاليد وأسس البحث الامبريقي الحديث، فهي تستهدف جعل الدراسة السياسية أكثر علمية.<sup>2</sup> ولقد انصب تركيز علماء المدرسة السلوكية على السلوك السياسي، وعلى مجال الأوسع الذي يتشكل من خلاله، حيث يكون السلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية، وما يحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسي، ولذلك يرى "جورج كاتلين" بأن علم السياسة نسقا

<sup>1</sup> - سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط4، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دس)، ص.106.

<sup>2</sup> - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم-المناهج-الإقتربات-الأدوات، (الجزائر: دار هومة، 1997)، ص.127.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

يمكن فصله على أي مستوى من المستويات الاجتماعية، ولذا فإن دراسة البيئة الاجتماعية تعتبر أساسية لفهم السلوك السياسي.<sup>1</sup>

بحيث أن السلوك السياسي للفرد يعد جزءا من سلوكه العام وهذا باعتباره كائنا اجتماعيا، ولذا لا بد من مراعاة الآثار الممكنة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السلوك السياسي، ومن هنا وجب أن يكون نوع من التكامل بين الدراسات السياسية والاجتماعية حتى نتمكن من فهم السلوك الإنساني بصورة أعم وأشمل.<sup>2</sup>

### ب- مفهوم السلوك behavior:

المقصود بالسلوك: 'كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي (الإنسان)، سواء كان هذا السلوك ظاهر أم غير ظاهر، ويكون عادة في أي نشاط جسمي أو حركي أو لفظي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي، يصدر من الكائن الحي كاستجابات لمثيرات معينة داخلية أو خارجية وعلى ذلك يشمل السلوك:

1- كل ما يفعله الإنسان ويقوله.

2- كل ما يصدر عنه من نشاط عقلي كالإدراك والتفكير والتخيل.

3- كل ما يستشعره من تأثيرات وجدانية وانفعالية، كالإحساس باللذة والألم، وكالشعور بالضيق والارتياح، بالخوف أو التعصب... مع ما يصاحبه ذلك من أنشطة فسيولوجية.<sup>3</sup>

كما يعرف السلوك على أنه جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانيته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، كما يتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي ويمهد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي مهما من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث المظهر أساس لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2002)، ص.129.

<sup>2</sup> - شعبان طاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، ط2، (مصر: دار المصرية اللبنانية، 2001)، ص.44.

<sup>3</sup> - إبراهيم مرتضى الأعرجي، "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"، مجلة كلية الآداب، العدد 98، 2010، ص.537.

<sup>4</sup> - عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، (الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005)، ص.54.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### ج- مفهوم السلوك السياسي political Behavior:

هو ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها الفرد أو مجموعة الأفراد يشغلون أدوار سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القوى والجماهير.<sup>1</sup>

### د- مفهوم الانتخاب Election:

يعد الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين، وقد كان الانتخاب منذ القدم، حيث عرفته بعض الأمم، كما تم استعماله في القرون الوسطى أما في العصر الحديث فقد بدأ يتجلى كأسلوب واضح في اختيار وتعيين الحكام خاصة في الدول الغربية، ثم انتشر استعماله حتى أصبح مرادفا للديمقراطية، وكل نظام لا يستمد شرعيته من الانتخابات يوصف بأنه نظام استبدادي وسلطوي.<sup>2</sup>

وبهذا تعني كلمة الانتخاب إمكانية المواطنين اللذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من الساهمة في اختيار الحكام وفقا لما يروونه صالحا لهم.<sup>3</sup>

بحيث تعد الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، وهي من أهم الوسائل المشاركة في الحياة السياسية التي يقوم بها الشعب، ولهذا تعرف على أنها: مجموع الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من بين أفراد الشعب، وبهذه الصفة هي حق من حقوق السياسية للمواطن.<sup>4</sup> ونجد هناك نوعان من الانتخاب: الانتخاب المباشر والانتخاب الغير المباشر وهي أنماط أكثر استعمالا في دول العالم.

### 1- نظام الانتخاب المباشر: ويقصد بقيام الناخبين باختيار النواب أو الحكام (البرلمان-رئاسة الدولة)

من بين مرشحين مباشرة ودون وساطة وفق أصول وإجراءات التي يحددها القانون.<sup>5</sup>

### 2- نظام الانتخاب الغير المباشر: الانتخابات غير المباشرة تقتصر مساهمة هيئة الناخبين على انتخاب

المندوبين اللذين بدورهم يقومون باختيار المرشحين، وبصفة عامة تعتبر الانتخابات الغير المباشرة وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام، باعتبار أنها تحمل في طياتها بعض الشك في قدرات الشعب وإدراكه

<sup>1</sup>- بارة سمير، "أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه"، (مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص.48 .

<sup>2</sup>- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص.212.

<sup>3</sup>- صالح جولد الكاظم وعالي غالب الغاني، الأنظمة السياسية، (بغداد: كلية القانون، 1991)، ص.35.

<sup>4</sup>- عبدوا سعدوا وآخرون، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، (بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2005)، ص.27.

<sup>5</sup>- أقر جيل نبيلة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 04، ص.367.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

السياسي، واقترن ذلك بالاقتراع المقيد، كما أنها تفتح الباب أمام الحكومات للضغط على المندوبين وهم قلة لتزييف إرادتهم.<sup>1</sup>

### ت- مفهوم السلوك الانتخابي Electoral behavior:

دخل السلوك الانتخابي مجال البحث في علم النفس بشكل حاسم عام 1939 على يد عالم النفس الأمريكي "بوللازار سفيلد" وجماعته في جامعة كولومبيا، وهذا عندما أجروا دراستهم على السلوك الانتخابي في مقاطعة "إري Erie"، وقد تلقى "لازار فيلد" تدريباته في البحث في مجال السلوك الانتخابي في المعهد النفسي لجامعة فينا، ويتفق علماء النفس أن السلوك الانتخابي لا يحدث باستمرار، بحيث أنه يرتبط بالانتخابات والتي عادة ما تجري على فترات متباعدة.<sup>2</sup>

ويركز السلوك الانتخابي على مفهوم التصويت باعتباره استجابة لعملية الانتخابات فهو يقوم باستخدام نظرية معالجة المعلومات وتحليلها عن الجماعات وتوزيع أصوات الناخبين، وهو يستند إلى عدة متغيرات تتلخص في: الخصائص الاجتماعية، الجغرافية والتاريخية، وإلى متغيرات فردية مثل: الخصائص الشخصية، سلوك الفرد والعلاقات المتشابكة للفرد.<sup>3</sup>

وانطلاقاً من هذا فإن السلوك الانتخابي يقصد به هو: كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية، الاقتصادية...)<sup>4</sup>.

كما يعرف السلوك الانتخابي على أنه: قرار يتخذه الناخب في مناسبة انتخابية، وتكون هذه القرارات انعكاس لمواقف السياسة التي يمتلكها متأثراً بالظروف الاجتماعية المحيطة به.

فهو: وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتمي بشكل متكامل إلى التصويت لصالح حزب سياسي أو مرشح ما.<sup>5</sup>

كما يقصد بالسلوك الانتخابي: عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهو وسيلة لتقرير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية،<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سعد مظلوم عبلي، الانتخابات ضماناتها حريتها ونزاهتها، ط1، (الأردن: دار دجلة، 2009)، ص.69.

<sup>2</sup> - إبراهيم مرتضى الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص.538.

<sup>3</sup> - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، (جامعة عين الشمس، 2005)، ص.111.

<sup>4</sup> - يارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.51.

<sup>5</sup> - إبراهيم مرتضى الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص.536.

<sup>6</sup> - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربي-انجليزي، (القاهرة: دون دار النشر، 2010)، ص.243.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

وانطلاقاً من هذه التعاريف فإن للسلوك الانتخابي العديد من الدلالات:

فمن الناحية السياسية فهو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين، وسعي للوصول إلى درجة المواطن الصالح، الذي يحرص على ممارسة حقوقه ولأداء واجباته في الوقت نفسه، إلا أنه من الناحية النفسية فهو يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن والاستقرار، وما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه والتخلص منه، من خلال دور نشيط وفعال يقوم بيه عوضاً عن الاستسلام السلبي للأوضاع، أو الخوف من المستقبل، خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي، أما من الناحية الاجتماعية فهو الإثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها، ويؤثر فيها، فالإنسان بطبعه حيوان اجتماعي، كما أنه ومن الناحية العقلانية يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواء كانت شخصية أو جماعية أو حتى عامة، وذلك من خلال حسابات عقلية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية.<sup>1</sup>

### ❖ المطلب الثاني: أنماط السلوك الانتخابي والنماذج المفسرة له.

#### أ- أنماط السلوك الانتخابي:

لقد توصل الباحثون في مجال السلوك الانتخابي إلى أن هذا الأخير يمكن أن يحلل من جانب المفاهيمي من خلال مجموعة من الأنماط الأساسية وهي:

**1- النمط التصويتي:** إن التصويت هو آلية يستخدمه المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قادتهم، ولاتخاذ القرارات في القضايا الخاصة، فهو وسيلة مهمة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، كما يعد التصويت بأنه قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أنواع: كالتصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، والتصويت الباطل، والتصويت بالمراسلة أو بالوكالة.<sup>2</sup>

كما يعتبر التصويت في معظم الأحوال أداة ضغط وتأثير تدفع القادة إلى تعديل سلوكهم، ومراجعة وتطوير سياستهم وأساليب حكمهم، حتى يتمكن بالظفر بأصوات الناخبين والتمتع بثقتهم والحفاظ على المواقع التي

<sup>1</sup> - بوحنية قوى وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي، (الأردن: دار الزاوية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.31.

<sup>2</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.70.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

يحتلونها، ويتطلب التصويت حداً أدنى من الالتزام، وهو يتوقف فور إدلاء الفرد بصوته، كما يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخاب ذاتها، والهدف من التصويت عادة هو اختيار هيئة حاكمة.<sup>1</sup> وينقسم التصويت إلى نوعين وهما: التصويت العقلاني واللاعقلاني.

أ- **التصويت العقلاني:** ويقصد به أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات، ولذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير، فهو يعتبر عملاً يؤكد الفرد من خلاله إخلاصه وولاءه للنظام، أكثر من كونه عملاً يتقدم من خلاله بمطالبه للنظام السياسي.<sup>2</sup> فهو طريقة أو وسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول بيه المواطن أن يظهر ولاءه للنظام السياسي، وتقوم هذه العملية على أساس أن المواطن يرغب في أن يكون مواطناً صالحاً، فيؤدي واجبه الوطني.<sup>3</sup>

ب- **التصويت اللاعقلاني:** توضح وتكشف التحقيقات والاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب.

إن هذا التردد في أداء التصويت ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت، فإذا كان التصويت يعرف على أساس أنه عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل بها الناخب بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ شكل عشوائي.

ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي أسس ومعطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها إلى تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت، وهناك أسباب تساهم في تشكل هذا السلوك منها: ضعف عملية التنشئة السياسية، انتشار التخلف السياسي وغياب عملية التنقيف السياسي...، مما تؤثر على سلوك الناخبين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع، ج2، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص108.

<sup>2</sup> - بوحنية قوي والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.34.

<sup>3</sup> - إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص254.

<sup>4</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.52. 80.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### 2- نمط الامتناع عن التصويت والامتناعية:

يبدو أن التفريق بين الامتناع abstention والامتناعية abstentionisme غير ضروري، بناءً على الهدف الذي نسعى لتحقيقه، إلا أن المنطق الذي يظهر أن الامتناع ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة، إلى غير ذلك، بينما الامتناعية فهي عبارة عن مذهب واعي (اتجاه مقتنع بيه) من جانب الفرد أو الجماعة، معاد لمبدأ الانتخاب كلياً، أو للمواضيع التي تكون على أساس الانتخابات.<sup>1</sup>

ويعني هذا النمط عدم المشاركة كلياً في أعمال وقضايا المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي والاعترا ب السياسي، وهذا المذهب قد يتواجد ويظهر في كل فئات المجتمع، إلا أنه يكثر انتشاره في فئة النساء، كما يظهر هذا الاتجاه في أوساط الناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعياً وثقافياً.<sup>2</sup> وينقسم الامتناع عن التصويت إلى نوعان هما: الامتناع العقلاني واللاعقلاني.

أ- الامتناع العقلاني: وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد تعبيراً سياسياً مقصوداً ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من الأسس والمعطيات والشروط، وقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية على اعتبار أن جل دول العالم لم تسلم من هذا الزمن الانتخابي، بما فيها الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، والأكثر نضجاً في الممارسة السياسية الانتخابية.<sup>3</sup>

وبهذا فإن الامتناع العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة، أي من يحمل البطاقة الانتخابية، وعلى دراية بالأمور السياسية ومنتبه لها، وفي هذه الحالة يعد امتناعهم تعبيراً عن رفض الاختيارات والبدائل المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة، فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن تفضيلاتهم، ولهذا يعتبر امتناعهم تهديداً لفعالية العملية الانتخابية ومصادقيتها وشرعيتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 81.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص. 40.

<sup>4</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

ب- الامتناع اللاعقلاني: وهو الامتناع عن المشاركة الانتخابية من دون أن يكون له أسباب واضحة ومعينة، والتي تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدءاً بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت في الانتخابات، ويأخذ امتناعه شكل عدم التسجيل في القوائم الانتخابية نهائياً، ويكون ذلك نتيجة العديد من العوامل، وهو عبارة عن حالة اللامبالاة بالسياسة عموماً والانتخابات خصوصاً، إذ يعرف المواطن اللامبالي بأنه ذلك المواطن الذي لا تربطه أية علاقة عقلية أو عاطفية بالسياسة بسبب ضعفه السياسي وتخلفه السياسي، أو لظروفه الاجتماعية والاقتصادية أو بحكم القوانين الانتخابية.<sup>1</sup>

### ب- النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي:

إن معظم الكتابات تؤكد أن السلوك الانتخابي يتضمن عدد من الاتجاهات في تفسيره ومن أهمها:

- الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالتطبيقية الاجتماعية، واللغة القومية، والدين والفروق الريفية والحضرية والقبلية.
  - الاتجاهات الايكولوجية والتي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الانتخابية.
  - اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي، والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك.
  - اتجاهات الاختيار النفعي، والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة.<sup>2</sup>
- ولذلك فإن أهم النماذج أو النظريات المستخدمة في تفسير السلوك الانتخابي، ستراعي بدورها هذه الاتجاهات، محاولة تقديم تفسير علمي لها، والتي يمكن أن نستلها بتلك التي قام بها الباحث "اندي سيفغر يد" سنة 1913 وأجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض ونوع السكن، ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، ثم تلتها دراسة "بول لازر فيلد" الذي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 86.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

المقابلة لعينة تتكون من 20 فردا بمناسبة الحملة الانتخابية لرئاسيات 1940 موضحا كيفية تغيير القرار الانتخابي للأفراد بفعل العملية الانتخابية، ومن ضمن أهم النماذج التي تفسر السلوك الانتخابي نذكر<sup>1</sup>.

### 1- النموذج البيئي:

تشير كلمة بيئة إلى دراسات العلوم الطبيعية وعلم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، ويقصد بها في العلوم الاجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الاجتماعي والثقافي، الموجود خارج النظام السياسي.

فهذا النموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط، سواء من جانب مادي أو معنوي<sup>2</sup>.

وهو يعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي، عن طريق المفكر "أندري سيفغر يد" الذي أجرى دراسة سنة 1913 وأجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض والسكن، وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، واستنتج بأن النموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية، فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع السلوك الانتخابي<sup>3</sup>.

وينقسم التفسير البيئي إلى نوعين هما: التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي.

أ- التفسير الجغرافي: يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات أين يظهر السلوك، كما يضع بوضوح وجود ترابط بين الهيئة الانتخابية ونسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية، ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.54.

<sup>2</sup> - لام سلمى، بارة سمير، "النماذج الانتخابية: نحو مقارنة الميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، دفتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص.192.

<sup>3</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.55.

<sup>4</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.48.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

ويتبين انطلاقاً من هذا النموذج أن السلوك الانتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول، ولقد تطور هذا النموذج بفضل أعمال " فرنسوا فوجيل" في بداية الثمانيات في كتابه التواريخ الانتخابية في ثلاثة أجزاء، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1945 الفرنسية، إذ أوضح من خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية، هذه العلاقة أنتجت سلوكيات الناخبين.<sup>1</sup>

ب-التفسير التاريخي: يرى "بونل بوا Paul Bois" رائد هذا النموذج خلافاً لما ذهب إليه "سيغفر يد أندري" عندما أكد على أهمية العوامل الجغرافية والديموغرافية، وأغفل متغير العامل التاريخي، أنه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية والديموغرافية وتجاهل العامل التاريخي، ولقد اعتبر "بونل بوا" أن مفتاح الانفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي، والمقصود هنا استقرار واستتباب طابع الوقائع التاريخية التي ولدت وأنتجت ثوابت وأبنية عقلية وسياسية راسخة.<sup>2</sup>

ويواجه النموذج البيئي العديد من المشاكل والعوائق عند قيامه بعملية التفسير من خلاله، إذ قد يتغير هذا السلوك بنفس الوتيرة مع ظاهرة أخرى نعتبرها مفسرة له، لكنها قد تخفي ورائها ظاهرة ثالثة لا ينتبه إليها الباحث، ويكون لها دور هي الأخرى في تفسير السلوك الانتخابي.

كما أنه من الصعب تحديد نوعية العلاقة القائمة بين السلوك الانتخابي والعوامل المفسرة له انطلاقاً من استخدام هذا النموذج: هل هي مثلاً علاقة سببية؟ هل السلوك الانتخابي نتاج انتماء اجتماعي لفئة معينة أو العكس؟ مثل هذه التساؤلات لا تتوفر لدى التفسير البيئي الإجابات الحاسمة عنها لأنه يغفل الجوانب الاجتماعية والشخصية للناخبين.<sup>3</sup>

### 2-النموذج الاجتماعي والنفسي:

لقد تطورت هذه الطريقة في كنف المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أين ولدت مختلف وأهم نماذج تفسير السلوك الانتخابي، يأتي على رأسها مدرسة كولومبيا ومدرسة ميشغن ونجد في هذا النموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي، والنموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.55.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.50.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص.51.

<sup>4</sup> - يحيى بن يمينة، "السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر شباب مدينة وهران نموذجاً"، (مذكرة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2014)، ص.64.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

أ- نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي: ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينيات، في أعمال مركز أبحاث جامعة ميشغن "Michigan"، ويعتبر المفكر "بول لزار فيلد Paul Lazare feld" أحد رواد هذا النموذج، الذي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة تتكون من 20 فردا، بمناسبة الحملة الانتخابية لرئاسيات 1940، ورأى التصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى ناخب يمكن توقعه.<sup>1</sup>

ولذلك يعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب، عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي، إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى، كما أن هذا النموذج لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي من دون تحليل وإثبات.<sup>2</sup>

أما عن أهم متغيرات هذا النموذج فهي متنوعة، فمنها ما هو سوسيو-ديمغرافي كالجنس والسن والإقامة الكثافة السكانية، والتي يتأثر بها السلوك الانتخابي، إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا، وكذلك نسبة المشاركة لكليهما، كما تختلف ميولات الشباب عن الشيخوخ، والأمر نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف.

كما أن هناك متغيرات سوسيو اقتصادية، تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور، في حين تركز المتغيرات السوسيو-ثقافية على مستوى التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات الاجتماعية.<sup>3</sup>

يؤخذ على هذا النموذج أنه اهتم هذا كثيرا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على حساب عوامل أخرى لا يمكن استثناءها عند الحديث عن السلوك الانتخابي وتفسيره، فقد أغفل دور البيئة السياسية وتأثير العوامل التنظيمية المتعلقة بالبنية الانتخابية، كما أنه همش دور شخصية الناخب وقناعاته وإدراكه لفعالية العوامل التي يقدمها هذا النموذج بالدرجة الأولى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.58.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.51.

<sup>3</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.58.

<sup>4</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.52، 53.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

ب- النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي: تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة "ميشغن الأمريكية"، وقد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها "بول لزار فلد Paul Lazard feld" وزملاءه في تفسير السلوك الانتخابي.

ويرى أصحاب هذا النموذج، أن تصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق و متمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متغريا، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي.<sup>1</sup>

فالنموذج النفسي لا يرجع السلوك الانتخابي إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجد الناخب الاجتماعية، وإنما يرجعها إلى اعتبارات نفسية عميقة تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي كالرغبة في الأمن والحياة، بحيث أن هذا النموذج يهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح الفكري لدى الناخب، وتقديره لذاته ودوره عن طريق التصويت في الانتخابات، ومن أهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي آلية الانتساب (الارتياح) لأحد المرشحين، وبالتالي التصويت لصالحه، وهذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات تربط المرشح بالجماعة، فقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في إنتاج السلوك الانتخابي، والتحكم في تحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب.

ومن العوائق التي تصادف هذا النموذج أن مرتكزاته غير قابلة للقياس، لأنه يرتبط بمجموعة من المدركات والقناعات والاتجاهات لا يمكن تحديد تأثيرها بشكل دقيق، وإنما تتوقف عند الوصف وهنا نحصل على نتائج العامة لا يمكن تعميمها، لأن توفر نفس العوامل النفسية على مجموعة من الأفراد لا تعني بالضرورة الحصول على نفس السلوكيات السياسية الانتخابية.

### 3- النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي:

إن هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية عن البرامج والوعود والمعلومات للمرشحين، مع توفر شرط أساسي وهو أن يكون الناخب ذو مستوى يؤهله للقيام بالتحليل والتمييز للمفاضلة بين المرشحين التي يمكنه من الحصول على حد أقصى من المنافع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.62.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.56.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

إن هذا النموذج يقوم على أساس الناخب يختار بشكل عقلاني استناداً لمبدأ المصلحة، وهو بذلك يلغي عامل القناعات وعامل الولاءات ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

### 4- نموذج التفسير بالاتجاهات للسلوك الانتخابي:

يعرف هذا النموذج السلوك الانتخابي كمحصلة لاتجاهات الفردية المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين، ويصنف "Denis lin dom" هذا النموذج إلى نوعين أساسيين هما: نموذج بين المرشحين عن المثالي، ونموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

### أ- نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي:

يقوم هذا النموذج على مبدأ اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون أخرى، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وسيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيراً من رأيه، أي من تلك الصورة الموجودة في ذهنه، ويمكن اكتشاف هذه الصورة من خلال تحقيق ميداني، يتم التساؤل فيه عن الصفات التي يرغب الناخبون وجودها لدى ممثليهم أو من سيتم انتخابه، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية، يليها تقسيم الناخبون للمرشحين حسب ما سبق، عندها سيكون الاختيار للناخب هو المرشح الذي يحوز على أكبر علامة، بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية المولدة لكل صفة.<sup>1</sup>

إن المرشح الفائز حسب هذا النموذج هو نتاج عملية رياضية حسابية، تربط بين الأوصاف المثالية التي يرغب فيها الناخب وبين امتلاك أو اقتراب المرشحين الفعليين من تلك الأوصاف.

إن هذا النموذج في الواقع هو تصور ذهني لا أكثر، إذ لم تثبت صحته، كما أنه في حالة ما إذا لم يقترب من صورة مثالية (التي يبقى مجال الشك مطروح في وجودها) أي مرشح لدى الناخب، فمن يختار منهم في هذه الحالة؟<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ليمام سلمى، بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.200.

<sup>2</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.66.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### ب- نموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

يرى أصحاب هذا النموذج أن السلوك الانتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية، في كل منها يتم إلغاء أحد المترشحين، ليبقى في نهاية المطاف مرشح واحد.

ولقد اقترح "ول well" و"ليندون lindon" عام 1974 نموذج مشابه له، يفترض فيه الناخب يجري مقارنات مختلفة بين المرشحين، استناداً إلى معايير محددة، و خلال المقارنة يركز الناخب في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة في المقارنة، كمساوي بعض المرشحين أو اختلافهم عن مزاجه السياسي، أو وصفهم بالعجز لعدم قدرتهم على حل بعض المشكلات، وهي بداية عملية التصفية عن طريق الإلغاء المباشر لهؤلاء المرشحين، تليها مرحلة جديدة من المقارنة تهتم هذه المرة بالجوانب أكثر ايجابية من نفس المعايير، ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوفر فيه المعايير الأكثر ايجابية و في حالة عدم توفر هذا المرشح فإن الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى، التي يفاضل من خلالها مرة أخرى بين المرشحين.<sup>1</sup>

ويبدو أن النموذج أكثر فعالية بالتجربة من خلال مدى تطابق بين الخيار النظري، للناخب وبين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي يعلن عنها.

إن هذا النموذج لم يختلف عن سابقه من حيث الشمولية والعموم، فمثالتيه من دون شك تفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له بتحديد مجموعة المعايير التي يقارن من خلالها، وهو ما قد لا يتوفر لدى جميع الناخبين، كما أنه ترك مجال تحديد المعايير مفتوح، مما ينتج عنه تضارب، لأن ما هو مثالي عند الناخب (س) قد لا يكون بالضرورة عند الناخب (ع).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ليمام سلمى، بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص. 200.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص. 201.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى معالجة الأسس النظرية والمفاهيمية اللازمة لدراسة الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي، بحيث نبعت معالجتنا لفكرة الثقافة السياسية بأنها مفهوم تبلور نتيجة ظروف تاريخية معينة، أملتها الموجة الاستقلالية للدول وما أعقبها من أزمات، بالتزامن مع ظهور المدرسة السلوكية التي حاولت الابتعاد عن دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة سلوك غير رسمي.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الثقافة السياسية، ألا أنه يمكن تجسيدها في مفهوم معين واعتبارها مجموعة من المعتقدات والتوجهات والسلوكيات تجاه السياسة، والتي لها أثر على سلوك الفرد بما فيها سلوكه الانتخابي، ولهذا كان لازماً علينا التطرق إلى الانتخاب ودرسته ليس كآلية تقنية للوصول إلى السلطة فقط، وإنما لابد أن يدرس أيضاً من خلال طبيعة السلوك الإنساني الذي يطبع هذه الآلية بمجموعة من الممارسات والخصائص التي تختلف في الزمان والمكان.

## الفصل الثاني:

تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### تمهيد:

تعتبر المشاركة الانتخابية عملية إرادية واعية ومستمرة يتمكن الفرد من لهم الحق في مباشرة حقوقهم السياسية والانتقاء أو الاختيار والاقتراع على من يمثلهم وينوب عنهم في مختلف الانتخابات سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.

إلا أن مشاركة الأفراد في هذه الانتخابات مرتبطة بجملة من عوامل تفرضها البيئة الداخلية والمتعلقة أساسا بمحددات سياسية وتنظيمية واجتماعية واقتصادية والتي لها أثر في سلوك الناخب.

وسوف نحاول في هذا الفصل إسقاط هذه العوامل على واقع المجتمع الجزائري ومعرفة أثرها على السلوك الانتخابي للناخب الجزائري ومدى إقباله على المشاركة والتصويت في الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى الأثر الذي تتركه الفواعل الناشطة في الساحة السياسية على سلوك الناخبين ولهذا سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول: مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر 1999-2009.

❖ المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

❖ المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### المبحث الأول: مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر.

تعد الانتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب للاختيار ممثليهم عن طريق التصويت، وبالتالي تكون الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام.<sup>1</sup> ولهذا فإن انتقال النظام السياسي الجزائري إلى التعددية الحزبية والعودة إلى بعث المسار الانتخابي من جديد في الجزائر سنة 1995 تم على أساس وضع بعض المبادئ والمحددات للتداول على السلطة وهذا كالاتخابات الدورية، وتحديد مدة تولي السلطة والمشاركة السياسية، وهذه المبادئ يتم الاعتماد عليها في كل الانتخابات سواء كانت رئاسية. أو التشريعية أو المحلية، وتهدف من ورائها إلى التعبير عن مختلف المطالب والمصالح التي تهم المجتمع، وخاصة توسيع مشاركة الانتخابية.

#### ❖ المطب الأول: الانتخابات الرئاسية 1999-2009.

تعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية ظاهرة ديمقراطية وممارسة سياسية لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسب لتمثيله في السلطة، وعليه فإنها تعد مؤشرا قويا لاحتزام الديمقراطية، حيث أصبح مطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة من متطلبات تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه باعتبارها معيارا لمدى ديمقراطيتها، خاصة بعد تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم سنة 1999، بحيث عرفت المشاركة الانتخابية نسب أعلى من السنوات السابقة، ولهذا سيتم في هذا المطب التطرق لمختلف الانتخابات الرئاسية منذ وصول "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1999 إلى غاية 2009.

#### أ- الانتخابات الرئاسية 1999.

أتاحت الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى 1995 فرصة التخلص من هيمنة المؤسسة العسكرية وفرض حل سياسي لازم يعيد الشرعية للسلطة، لكن الرئيس فاجأ الجميع (الأحزاب السياسية والرأي العام) بقراره الانسحاب من الحياة السياسية قبل نهاية عهده داعيا إلى تنظيم انتخابات حرة تضمن التداول على السلطة، حيث شارك في هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية سبعة مترشحين بعد دراسة ملفات من قبل المجلس الدستوري وهم: "حسين آيت أحمد" جبهة القوى الاشتراكية، "عبد العزيز بوتفليقة" مرشح حر، "مولود حمروش"، مترشح حر، "يوسف خطيب" مترشح حر، "عبد الله جاب الله" حركة الإصلاح، "مقداد سيفي" مترشح حر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سعد شرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: كلية الحقوق، 2008)، ص.144.

<sup>2</sup> - ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.167.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

وقبل 15 أبريل 1999 موعد الانتخابات الرئاسية بثلاثة أسابيع انطلقت الحملة الانتخابية التي شارك فيها كل المترشحين بقوة ونشاط، حتى يتمكنوا من زيادة كل ولايات القطر الجزائري التي تبلغ 48 ولاية، وقد ركز المترشحين في حملتهم الانتخابية على موضوع المصالحة الوطنية وضرورة إنقاذ البلاد من الأزمة، بهدف التأثير على سلوكيات الناخبين ودفعهم إلى التصويت على المترشح الأفضل، ولقد خصصت الوزارة الداخلية الجزائرية مبلغ 2.410 مليار دينار للتكفل بحملة المرشحين كما حددت الأطر النظامية لسير الحملة الانتخابية داعية كل المترشحين إلى منافسة سياسية سليمة تضمن نزاهة الانتخابات، ومن أجل هذا شكلت السلطة لجنة لمراقبة الانتخابات.<sup>1</sup>

وقد أصدر المرشحون الستة ما عدى عبد العزيز بوتفليقة يوم 13 أبريل 1999 بيانا مشتركا شككوا فيه في نظامية ونزاهة الانتخابات، كما طالبوا بإلغاء نتائج الاقتراع المتعلقة بهذه المكاتب، كما طالبوا بجلسة لقاء مع رئيس الجمهورية "يامين زروال" إلا أنه رفض استقبالهم كما رفض السماع لهم عن وجود اختراقات في صيرورة العملية الانتخابية، ولكن المترشحين الستة بعد أن أدركوا أن هناك قرارا من المؤسسة العسكرية بإيصال " عبد العزيز بوتفليقة" إلى الرئاسة قرروا بشكل جماعي الانسحاب من هذه الانتخابات يوم 14 أبريل 1999، في بيان لم يعترفوا فيه بشرعية النتائج هذه الانتخابات.<sup>2</sup>

وسط هذه الأجواء المفعمة بالشكوك انطلقت الانتخابات الرئاسية يوم الخميس 15 أبريل 1999، وكانت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وسكان المناطق الصحراوية النائية قد أدلوا بأصواتهم قبل ثلاثة أيام من تاريخ المذكور ولم تتأخر وزارة الداخلية في الإعلان عن نتائج الانتخابات كما لم يتأخر مجلس الدستوري في الإقرار بنزاهتها.

حيث كانت المشاركة بـ 60.25 % أدت إلى فوز السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بنسبة 73.79 % ويرجع هذا الفوز إلى أمرين هما: دعم المؤسسة العسكرية، ومشروع الإجماع الوطني الذي طرحه في حملته الانتخابية قصد جمع شمل الجزائريين وتحقيقا المصالحة الوطنية والتداول السلمي على السلطة وترسيخ التعددية الحزبية والسياسية وبهذا قد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تأثير على سلوك الناخبين من خلال مشاركتهم في عملية الانتخابية والإدلاء بأصواتهم لصالحه.

ويبين الجدول الآتي نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 1999 حسب الانتماء الحزبي:

<sup>1</sup>- يحي أبو زكرياء، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، (الجزائر: ناشري، 2003)، ص.108.

<sup>2</sup>- نوال بحلبي، "أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007"، (منكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص.223.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

النسبة	عدد الأصوات	المرشح	الانتماء الحزبي
73.79%	7.445.045	عبد العزيز بوتفليقة	التحالف الحزبي الانتخابي
12.35%	1.265.594	أحمد إبراهيمي	مترشح حر
3.95%	400.080	سعد عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح
3.95%	321.179	حسين آيت احمد	جبهة القوى الاشتراكية
3.18%	314.160	مولود حمروش	مترشح حر
2.24%	226.139	مقداد سيعي	مترشح حر
1.22%	121.414	يوسف الخطيب	مترشح حر

المصدر: ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 168.

أما بالنسبة للسلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري في هذه الانتخابات فهو معبر عنه بالأرقام التالية:

1- الناخبون المسجلون: 17.488.795

2- المصوتون: 10.6526.23

3- نسبة المشاركة: 60.91%

4- الأصوات المعبر عنها: 10093611

5- الأغلبية المطلقة: 5046807

ومن خلال الجدول ونسبة المشاركة يتبين أن قرار الانسحاب ومقاطعة الانتخابات من المرشحين الستة لم يؤثر على سير الانتخابات ولم يلقى صداه.

حيث كشفت الانتخابات عن ضعف تنظيم وانسجام داخل بعض الأحزاب وغياب التداول السلمي، من خلال الأزمات التي عرفتتها مثل أزمة جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة بالانقلاب على قيادتها لمساندة مرشح لا ينتمي إلى صفوفها بما يخلق قوانينها ويعبر عن ضعف برامجها وافتقارها لكوادر حزبية تعتمد عليهم في مواعيد الانتخابية للدفاع عن برامجها ومبادئها.<sup>1</sup>

وفوز "عبد العزيز بوتفليقة" على بقية المرشحين بنسبة 73.79% يعود إلى كفاءة الرجال وقدرته الخطابية الفائقة على إقناع المواطنين وإيمانه بفكرة المصالحة الوطنية، مما جعله يؤثر على سلوك الناخبين للتصويت للمصالحة واستطاع أن يكتسب 7.445.045 صوتا وهناك من أرجعه إلى دعم واختيار المؤسسة العسكرية

<sup>1</sup> - يحي أبو زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 112.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

له، لإعطاء غطاء سياسي للهدنة الموقعة بين الجيش الوطني الشعبي وبين الجيش الإسلامي للإنقاذ، تحقيقا للمصالحة وقانون المدني للتجاوز أزمة العنف.

### ب- انتخابات الرئاسة 2004:

تميزت الانتخابات الرئاسة التعددية الثالثة 08 أبريل 2004 عن سابقتها بأنها جرت في ظروف أمنة حسنة مع الاستقرار الوضع السياسي ، الذي سمح بنوع من الحركية السياسية حيث ارتفع عدد المرشحين ومن مختلف التيارات إلى 45 مترشح، حدد المجلس الدستوري ستة مترشحين استوفت ملفاتهم شروط الترشح وهم "عبد العزيز بوتفليقة" مرشح حر، "علي بن فبيس" مرشح جبهة التحرير الوطني، "عبد الله جاب الله" مرشح حركة الإصلاح، "لويظة حنون" مرشحة حزب العمال، "سعيد سعدي" مرشح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، "فوزي ربايعين" مرشح حزب عهد 54.<sup>1</sup>

كما عرفت هذه الانتخابات آليات قانونية جديدة وضمانات سياسية لتعزيز مصداقية ونزاهة الانتخابات، حيث صدر قانون جديد معدل لقانون العضوي، للانتخابات في خريف 2003 تضمن تعديلات تمس العملية الانتخابية في نزاهتها وشفافيتها ، كما حظيت هذه الانتخابات الرئاسة 2004 باهتمام واسع على الصاعدين الإقليمي والدولي حيث حضر 130 مراقبا دوليا وتابعوا عملية الاقتراع وواكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها، ويبدو من خلال التعليقات المسائرة للعملية الانتخابية، أن المؤسسة العسكرية أبت التدخل في صنع النتائج، والتزمت بموقف الحيادي فاسحة المجال للتنافس التعددي، وبهذا قد تكون شنت بهذا السلوك سبيل التحول إلى مؤسسة محترفة تاركة الشعب هو مصدر اتخاذ القرار في الشخص الذي يروونه مناسب.<sup>2</sup>

وأظهرت النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسة ليوم 08 أبريل 2004 بفوز "عبد العزيز بوتفليقة" بعهدة رئاسية الثانية بـ 83.49 % من جملة الأصوات الوعاء الانتخابي، بحيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 57.78 % من الناخبين البالغ عددهم 18 مليون و4555 ناخب، وبهذا فإن هذه للانتخابات كان لها تأثير على سلوك الناخبين من خلال مشاركتهم القوية في العملية الانتخابية.

ويبين الجدول التالي نتائج الانتخابات الرئاسة التعددية لسنة أبريل 2004 حسب الانتماء الحزبي:

<sup>1</sup>- ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007، (عناية: منشورات جامعة برج بابي مختار، 2007)، ص.120.

<sup>2</sup>- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص.169.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

النسبة الأولية	عدد الأصوات	المرشحون	الانتماء الحزبي
83.49%	8.489.487	السيد عبد العزيز بوتفليقة	التحالف الحزبي الانتخابي
7.93%	806.458	السيد علي بن فليس	جبهة التحرير الوطني
4.84%	492.015	السيد عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح
1.93%	196.434	السيد سعيد سعدي	حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
1.16%	118.367	السيدة لويزة حنون	حزب العمال
0.64%	65.073	السيد علي فوزي	مترشح حر

المصدر: ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 171.

أما السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري في هذه الانتخابات الرئاسية 2004 يظهر على إقبال الناخب إلى صناديق الانتخابات وموقفه من العملية الانتخابية ومدى إدراكه لأهميتها وعزمه على المشاركة، من خلال الأرقام التالية:

- عدد الناخبين المسجلين: 18.094.555

- عدد المصوتين 10.496.083

- عدد الأوراق الملغاة: 328.245

- عدد الأصوات المعبر عنها: 10.167.834

- نسبة المشاركة: 58 %

من خلال الجدول ونسبة المشاركة التي وصلت إلى 58 %، وفوز " عبد العزيز بوتفليقة" بنسبة 83.49 % بعهدته الثانية يتضح استمرارية تأثيره الكبير على سلوك الناخبين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن فوزه بالعهد الثاني تعني الاستمرارية لتجسيد الوعود الانتخابية ومنها إعداد قانون السلم والصالحة الوطنية. ومن خلال الانتخابات يتضح ضعف الأحزاب المشاركة أو المقاطعة فرغم تعددها ينتهي الأمر إلى مرشح السلطة، وبصفة عامة فإن الانتخابات أثبتت عدم قدرة الأحزاب من الوصول إلى السلطة والتداول عليها وأن السلطة هي التي تخلف نفسها تماشياً مع الاستمرارية في التعددية مقيدة وديمقراطية الواجهة.

### أ- الانتخابات الرئاسية 2009:

كانت بداية الجدل حول الاستحقاق الانتخابي لعام 2009 من خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه يوم 29-10-2008 في افتتاح السنة القضائية وأعلن فيه عن قيام بإجراء تعديلات دستورية نعتها بالجزئية والمحدودة وأهم ما في التعديلات هو تغيير مادة 74 التي تمنع رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

عهدتين متتاليتين، مما أدى إلى غياب مرشحو من الوزن السياسي الثقيل باستثناء الرئيس المرشح "عبد العزيز بوتفليقة"، وباقي المرشحو هم: "لويذة حنون" مرشحة حزب العمال، "جهيد يونس" مرشح حركة الإصلاح الوطني، "علي فوزي ربايعين" مرشح حزب عهد 54، "موسى تواتي" مرشح عن الجبهة الوطنية، "محمد السعيد" مرشح حر.<sup>1</sup>

ولقد تقدم هؤلاء المرشحو ببرامج تدعو إلى المصالحة وتجاوز الأزمة التي تعيشها الجزائر، كما تم التركيز على بعض المشاكل التي يعاني منها الشباب كالقضية التعليمية والشغل والعمل والسكن.... الخ، وهذا بهدف استمالتهم للمشاركة في الاقتراع يوم 09 أبريل 2009، ولقد أنشأت في 07 مارس 2009 اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية من طرف الرئيس وأسندت رئاستها لسيد "محمد تقي" وزير عدل سابق، بمجموع 29 عضوا، لتشمل جميع الأحزاب المعتمدة بمعدل ممثل لكل حزب وممثل عن كل مرشح، والدعوة إلى حضور ملاحظين دوليين بهدف إعطاء المصادقية وإثبات المشاركة وإبعاد شبهة التزوير.<sup>2</sup> وقد أفرزت الانتخابات الرئاسية 09 أبريل 2009 بفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعهد الرئاسية الثالثة بنسبة 90.24% من مجمل الأصوات الوعاء الانتخابي حيث بلغت نسبة المشاركة 74.54%.

ترتيب المرشح	نسبة المتحصل عليها من الأصوات المعبر عنها
عبد العزيز بوتفليقة /مرشح تحالف	90.24%
لويذة حنون /حزب العمال	4.22%
موسى تواتي /الجبهة الوطنية الجزائرية	2.31%
محمد جهيد يونس/ حركة إصلاح الوطني	1.37%
علي فوزي ربايعين/ عهد 54	0.93%
محمد سعيد/حركة الوفاء والعدل	0.92%

المصدر: مرزود حسين، "الأحزاب وتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010"، مرجع سبق ذكره، ص.307.

من خلال الجدول والنتائج يتبين فوز مرشح السلطة بالعهد الثالثة وخلافة نفسه ليؤكد التراجع عن التداول على السلطة، وأن ارتفاع نسبة المشاركة إلى 74.54% يعود إلى دور الإدارة في إعداد لها من قبل لتجاوز ضعف المشاركة المسجلة في 2007، ورغم إلغاء المكاتب الخاصة فإن الوزارة الداخلية خصصت 40 ألف مكتب بكل مكتب 400 مسجل وعملت على تسجيل الناخبين للمكاتب الخاصة المشكلة

<sup>1</sup> - لحسن رزاق، "الحملة الانتخابية للرئاسات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة"، (مذكرة الماجستير في الصحافة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة 2009)، ص.95.

<sup>2</sup> -مرزود حسين، "الأحزاب وتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010"، (رسالة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011)، ص.306.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

من القوات النظامية في كل المكاتب خاصة في المدن بمعنى تسجيل في كل مكتب 200 أو 250 ناخب وبذلك ترتفع مستوى المشاركة إلى أكثر من 50 %، وعملت على نقل القوات النظامية لتصويت في مكاتب الاقتراع حتى في الولايات التي تشهد مقاطعة أو امتناع عن التصويت لرفع النسبة.

### ❖ المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية 2002-2007.

تعد المشاركة السياسية حق يمارسه الأفراد في حياتهم من الاشتراك في الانتخابات المختلفة، والاستفتاءات متنوعة، أو الترشح لوضعية الهيئات أو المجالس المنتخبة.<sup>1</sup> ولقد أضحى هذا الموضوع من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية والانتخابات حق كلفه الدستور، والقانون في الجزائر، ومارسوه المواطنون بصورة دورية ومنظمة سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى الانتخابات التشريعية من 2002 إلى غاية 2007 وملاحظة مدى إقبال المواطنين في التصويت فيها منذ وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم.

#### أ- الانتخابات التشريعية 2002:

لقد تم إجراء الانتخابات التشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني بتاريخ 30 ماي 2002 وذلك بعد تعديل القانون المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في المجلس الشعبي الوطني برفع عدد المقاعد إلى 389 مقعد بدلا من 380 مقعد.<sup>2</sup> وبهدف الحفاظ على نزاهة ومصداقية هذه الانتخابات أصدر رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" منشورا رئاسيا خاصا بالانتخابات التشريعية يقضي بتسليم محاضر الفرز لممثلي المترشحين في كل مكتب من مكاتب الاقتراع والتزام الإدارة بالحياد، وهذا بعد مطالبة الأحزاب السياسية بوضع آليات قانونية لتقليل من التزوير والتحويل أصوات الناخبين، وتعديل قانون الانتخابات لسنة 1997 خاصة بعدما افرزه تطبيقاته في الاستحقاقات المحلية والتشريعية نقائص وثغرات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - داود باز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص.19.

<sup>2</sup> - رابح لعروسي، "السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية 1997-2003" (مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2003)، ص.87.

<sup>3</sup> - تاجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في النظام التعددية السياسية 1990-2007، مرجع سبق ذكره، ص.117.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

فجاءت هذه الانتخابات كسابقتها في إطار سياسة تطوير النظام بإدخال تقاليد وممارسة سياسة جديدة على طريقة الانفتاح على المجتمع، وإشراك جميع الفعاليات السياسية في التنافس السلمي على السلطة وهذا ما يسمح لنظام بإعادة إنتاج نفسه، ولسلطة بأن تخلف نفسها بشكل تحافظ بيه على توازنات اللعبة السياسية.<sup>1</sup>

وما ميّز الانتخابات التشريعية 2002 أنها جاءت في ظل تطورات معتبرة في الساحة السياسية منها:

- هيمنة رئيس الجمهورية على الساحة السياسية بكثرة تنقلاته لمختلف ولايات القطر وخارج البلاد وتدخلاته التلفزيونية المتواصلة ومبادراته السياسية، وتحسين في الأوضاع الأمنية.

- صعود جبهة التحرير للواجهة السياسية بواسطة الدعم الكبير الممنوح لها من قبل رئيس الجمهوري.

- تطورات خطيرة في منطقة القبائل ابتداء من سنة 2001 ومشاهدات المتواصلة بين الشباب والأجهزة الأمنية خاصة الدرك الوطني وبروز تيار سياسي جديد (حركة العروش).

- حصول انقسام كبير داخل حركة النهضة التي غادرها رئيسها على إثر خلافات حادة بينه وبين طاقمه القيادي وتأسيسه لحزب جديد هو حركة الإصلاح الوطني.

- مرور حركة مجتمع السلم بظروف صعبة على إثر منع رئيسها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية سنة 1999 ومرضه أدى إلى وفاته.<sup>2</sup>

- وأمام هذا الوضع وقفت عدد من الأحزاب في خط الدفاع عن ضرورة إجراء الانتخابات في أجلها المحددة، لأن الظروف مناسبة مما كان عليه عام 1997، في حين أحزاب أخرى ولا سيما أحزاب منطقة القبائل اختارت المقاطعة، وربطت ذلك بالوضع الذي آلت إليه المنطقة الذي ينتظر الحل وهو أولى من الانتخابات، ولكن رغم التصريحات سواء بالمشاركة في الاستحقاق الانتخابي أو بالمقاطعة أو المطالبة بتأجيل فانه قد تم إجراء الانتخابات التشريعية في عهد التعددية.<sup>3</sup>

وقد أفرزت هذه الانتخابات الفوز الساحق لحزب جبهة التحرير الوطني حيث تحصل على أكثر من نصف المقاعد البرلمانية 199 مقعد من أصل 389 مقعد للفرقة الأولى.

ويوضح الجدول التالي نتائج الانتخابات التشريعية 2002:

<sup>1</sup>- نوال بلحليبي، مرجع سبق ذكره، ص.227.

<sup>2</sup>- عبد الرزاق المقرري، التحول الديمقراطي في الجزائر، (الجزائر، دس)، ص.14.

<sup>3</sup>- رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص.89.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

الترتيب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني-الحزب الحاكم	2632705	35.52%	199
التجمع الوطني الديمقراطي-الحزب الحاكم	630241	8.50%	48
حركة الإصلاح الوطني	746884	10.08%	43
حركة مجتمع السلم	573801	7.74%	38
الأحرار المستقلين	789495	10.65%	22
حزب العمال	355405	4.80%	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530	3.16%	08
حركة النهضة	265495	3.58%	01
حزب التجديد الجزائري	162308	2.19%	01
حركة الوفاق الوطني	139918	0.18%	01

المصدر: عبد الرزاق مقري التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص17.

من خلال الجدول يتضح عودة فوز جبهة التحرير الوطني بعد تغيير قيادتها مرتين ورجوعها إلى مساندة السلطة وسيطرتها على الحكومة برئاسة أمينها العام "علي بن فليس" إذ فازت بالأغلبية النسبية بـ 199 مقعد من أصل 389 مقعد على حساب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 48 مقعدا بعدما كان يحتل المرتبة الأولى في الانتخابات السابقة، واحتلال حركة الإصلاح الوطني المرتبة الثالثة بـ 43 مقعد برئاسة "عبد الله جاب الله" وحركة حماس 48 مقعد وتقدم حزب العمال والأحرار وخسارة لحركة النهضة بحصولها مقعدا واحدا بعد انقسامها.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للسلوك الانتخابي فقد شهدت هذه الانتخابات ضعف نسبة المشاركة التي لم تتجاوز نسبة 46.09% من عدد الأصوات المعبر عنها 7410998 والتي تعبر عن فقدان الثقة في أحزاب السلطة نظرا لكون السلطة والأحزاب خلال الحملات الانتخابية يجعلون كل المشاكل الاجتماعية بلورية لحظها، لكن لم يتحقق أي مكاسب تذكر دفعت المواطنين للعزوف عن المشاركة والامتناع عن الذهاب إلى التصويت لان

<sup>1</sup> - لوشن دلال، "السيادة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري الحالي"، (مذكرة الماجستير في القانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة 2004)، ص.13.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

مشاركتهم لم تغير من الأمور فلماذا يشاركون، زيادة على ذلك نجد عجز جهاز الدولة عن تعبئة الناخبين للمشاركة في هذه العملية ولهذا نجد المواطن الجزائري يسجل نفسه في القوائم الانتخابية التي وصل عدد المسجلين 17981042 ولكنهم لا يؤديوا واجبهم الانتخابي وإذا انتخب نجده يضع ورقة بيضاء والتي تعتبر من الأصوات الملقاة حيث بلغا عددها 876342 صوت ملغي .

### ب- الانتخابات التشريعية 2007:

من مفارقات الانتخابية التشريعية الجزائرية الثالثة التي جرت منذ العودة للمسار الانتخابي في ماي 2007، أنها تمت بعد التعديلات القانونية التي أدخلت على قانون الانتخابات باقتراح من مجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني التي دخلت هذه المنافسة الانتخابية وهي مقسمة بين مؤيدي قيادتها التاريخية بقيادة الشيخ "عبد الله جاب الله" الداعي إلى المقاطعة الانتخابية والتيار المنشق عليه بقيادة أغلبية نواب الحركة وقيادتها.<sup>1</sup> ولقد شهدت الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007 كثير من القوائم السياسية ومن أهمها ارتفاع نسبة مشاركة الأحزاب السياسية وعزوف عدد كبير من المواطنين عن المشاركة الانتخابية ورغم الحضور الكبير للأحزاب في هذه الانتخابات التي قدر عددها ب 24 حزب سياسي فإنها لم تستطع أن تستقطب الناخبين وحثهم على المشاركة الانتخابية وإقناعهم بالبرامج الانتخابية حيث أن عجز الأحزاب عن تقديم برامج انتخابية تنافسية وممثلين يتمتعون بالكفاءة وعدم القدرة على التوغل في القاعدة والانتشار يمكن إرجاعه إلى غياب الممارسة الديمقراطية.

ويمكن تحليل نتائج الانتخابات التشريعية 2007:

بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات: بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية ب 35.67% من مجموع 18.760.400 ناخبين مسجلين وقد كان عدد المصوتين 6.692.821 وأثناء عملية الفرز تم إلغاء 961751 ورقة انتخابية، وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 5.726.087 صوت أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات ولقد سجلت ظاهرة العزوف في المدن الكبرى ومنطقة القبائل وتوسعت إلى مناطق كانت مشهورة بقوة مشاركتها في المناطق الداخلية الشرقية والغربية.<sup>2</sup>

ويوضح الجدول نتائج الانتخابات التشريعية 2007:

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.69.

<sup>2</sup> - عبد الرؤوف بورزق، "دور المشاركة في ترقية حقوق المواطنة في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية"، (مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009)، ص.137.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	135686	%22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591940	%10.33	62
حركة مجتمع السلم	552104	%9.64	51
الأحرار	562986	%9.83	33
حزب العمال	291312	%5.09	26
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192492	%3.36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	%4.18	13
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	114767	%2.00	7
حركة النهضة	194067	%2.31	5
حركة الشبيبة والديمقراطية	132268	%2.31	4
التحالف الوطني الجمهوري	126444	%2.21	4
حركة الوفاق الوطني	122501	%2.14	4
حزب التجديد الجزائري	103328	%1.80	4
حركة الانفتاح	143936	%2.51	3
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112321	%1.96	3
عهد 54	129300	%2.26	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119353	%2.09	2
الحركة الوطنية للأمل	99179	%1.73	2
التجمع الوطني الجمهوري	84348	%1.47	2
التجمع الجزائري	100079	%1.75	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78865	%1.38	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51219	%0.89	1
الحزب الجمهوري التقدمي	84046	%1.42	0
حزب العمال الاشتراكي	42735	%0.75	0
حركة الإصلاح الوطني	144880	%2.53	3
المجموع	5726087	100	389

المصدر: علي خليفة الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

من خلال الجدول يتضح رغم فوز الأحزاب التحالف على الأغلبية النسبية إلا أنها لم تحصل على التأييد المطلوب من الجزائريين وان شرعيتها منقوصة نظرا للنسبة المسجلة 35% بالإضافة إلى كثرة الأوراق

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

الملغاة 971.751 ورقة، وقد فسر هذا التصرف من طرف الناخبين بعدم قناعة كثير من المواطنين الجزائريين بجدوى الانتخابات في التغيير وتحقيق طموحاتهم في ظل الاستمرار معاناتهم رغم الوفرة المالية التي يعرفها البلد ولنظرتهم السلبية للبرلمان والأحزاب والنواب الجزائريين ، كما أن ضعف الأحزاب في برلمان 2002 وغياب التمثيل الحقيقي نتيجة الاعتماد وانتشار البيع وشراء الترشح للمقاعد على حساب النضال الحزبي، و ضعف الأحزاب على استيعاب وإدماج المواطنين في العملية الانتخابية بسبب غياب برامج واقعية للتعبير عن المطالب المختلفة وعدم قدرتها على توفير الخدمات له ،ساهمت في ارتفاع نسبة الامتناع وشكلت شكلا من إشكال التعبير عن الرفض للأوضاع.

كما أفرزت هذه الانتخابات تقدم الحركة مجتمع السلم لنتيجتها سنة 2002، وقد يكون هذا التقدم نتيجة استعادة هذه الحركة من تعاطف فئات ناخبة محافظة انسجمت منهج المشاركة الذي اعتمدهت الحركة، أما بالنسبة للحركة الإصلاح فقد تراجعت تراجعاً كبيراً حيث حصلت على ثلاثة مقاعد فقط ذلك بسبب أن هذه الحركة دخلت الانتخابات وهي في حالة انشقاق وصراع شديد بين قياداتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مرزود حسين، مرجع سابق، ص.298.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

ترتبط مشاركة الفرد في شؤون العملية الانتخابية ارتباطا وثيقا بنوعية البيئة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل فيها، ومدى اعتمادها على اختيار نظام انتخابي كأساس للاختيار قيادات المجتمع ورموزه، فإن خصوصية البيئة التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى تمثل عاملا جديا مؤثرا في تمكين الأفراد من المشاركة في العملية الانتخابية.

وبالرجوع إلى الجزائر نجد السلوك الانتخابي للفرد يتحكم فيه جملة من العوامل السياسية والتنظيمية متعلقة بأسلوب تنشئة الفرد سياسيا وثقافيا تسمح له من مشاركة في العمليات السياسية، بما فيها العملية الانتخابية، إلا أن هذه العوامل ليست كافية في تحديد سلوك الانتخابي للفرد وإنما للبيئة الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في تأثير على السلوك الانتخابي.

#### ❖ المطلب الأول: العوامل السياسية والتنظيمية المؤثرة في السلوك الانتخابي.

تعتبر المشاركة الانتخابية عملية إرادية واعية ومستمرة لدى الفرد يستطيع من خلالها الانتقاء واختيار من يمثلونه، إلا أن السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري تؤثر فيه جملة من العوامل السياسية المتمثلة في تنشئة السياسية والثقافة السياسية، كما يتأثر كذلك بجملة من العوامل التنظيمية المتعلقة بالنظام الانتخابي وتسجيل في القوائم الانتخابية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

#### ب-العوامل السياسية:

#### 1. -التنشئة السياسية: Political Socialization

إن مصطلح التنشئة السياسية له جذوره الفكرية في الفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي القديم، بحيث ترجع جذوره في التاريخ إلى عصور قديمة، ومع التقدم ونتيجة التغيرات الاجتماعية خاصة التي مست الواقع السياسي، فرضت هذه الضرورة تحليل موضوع التنشئة السياسية تحليلا علميا ينطلق من الواقع، ويعتبر "هربرت هايمان" أول من صاغ مصطلح تنشئة السياسية هو وذلك في دراسة له عام 1959 في كتاب بعنوان "التنشئة السياسية" وقد عرفها بأنها "عملية تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.108.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

ولقد تعددت بعد ذلك تعريفات التنشئة السياسية وذلك بقدر تعدد من تناولها بالدراسة وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض التعريفات فيما يلي:

يعرفها "فريد جريشتين" أنها: "التلقين الرسمي والغير الرسمي، المخطط والغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية والخصائص الشخصية ذات دلالة سياسية وذلك عبر مراحل الحياة، عن طريق مؤسسات السياسية والاجتماعية الموجودة داخل المجتمع".<sup>1</sup>

ويعرفها "أحمد جمال ظاهر" بأنها: "الطريقة التي ينظم بها الفرد إلى الوطن بهدف اكتساب هويته، وبغرض بناء الأمة والدولة، ويتضمن ذلك تعلم الفرد لما له من حقوق وما عليه من واجبات".<sup>2</sup>

ويتضح مما سبق أن التنشئة السياسية هي: العملية التي يكتسبها الفرد من خلال معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسي ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وتحدد درجة نضجه وفعاليته السياسية في المجتمع.<sup>3</sup>

فالتنشئة السياسية هي: عملية تكوين الثقافة السياسية التي تثمر مجموعة من الاتجاهات والمعارف والمعايير والمشاعر، اتجاه نظام من الأنظمة السياسية واتجاه أدواره المختلفة.<sup>4</sup>

كما تعرف على أنها: العملية التي تنشأ عن التفاعل بين الشخصية الإنسانية ومقوماتها وبين الخبرات الملائمة سياسيا للفرد، وهي تتضمن معرفة بالقيم المؤثرة نحو المدخلات والمطالب الخاصة بالنسق السياسي، والمخرجات التي يقدمها هذا النسق ويلجأ إليها النظام السياسي من أجل تربية المواطنين لتحقيق الاستقرار، وقبول النظام العام وثيقة بالقيادة السياسية.<sup>5</sup>

فهي: عملية تعليمية يخضع لها الفرد من أجل بناء مركزه ودوره في المجتمع ودوره في المشاركة في العمليات السياسية في مجتمعه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، (البحرين: معاهد البحرين للتنمية السياسية، 2015)، ص.14.

<sup>2</sup> - سماح قارح، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2 و3، ص.5.

<sup>3</sup> - إحسان محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010)، ص.263.

<sup>4</sup> - ستيفن دي تانسي، (ترجمة رشا جمال)، علم سياسة الأسس، ط1، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص.185.

<sup>5</sup> - محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي والسياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج3، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009)، ص.227.

<sup>6</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط1، (الأردن: دار جاهد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.84.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

ولا يمكن لعملية التنشئة السياسية أن تتم بصورة حتمية وتلقائية إذ تحتاج إلى مجموعة من القنوات والمؤسسات يمكن من خلالها ترسيخ وتنمية المفاهيم والممارسات السياسية عند الأفراد، وهي مسؤولة عن إيصال المعلومات والأفكار السياسية إلى المواطنين، ويكمن دور التنشئة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي فيما يلي:

إن التنشئة السياسية هي المحدد الأساسي لمشاركة المواطن سياسيا على أساس أن مكتسبات المواطن هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فتجعله يتصل بالمشاركة عامة والمشاركة الانتخابية بشكل خاص، فهي تهتم بمشاركة المواطن سياسيا وذلك من خلال ممارسة حقه الانتخابي واكتساب المواطن مجموعة من المعلومات والاتجاهات والقناعات، وما يرتبط بها من عادات وسلوك وممارسات تنمي وعيه السياسي.<sup>1</sup>

وبهذا يتضح أن المشاركة الانتخابية ليست عملية موروثة لدى الفرد، وإنما يكتسبها عن طريق التنشئة السياسية ومؤسساتها، فكلما كانت هذه المؤسسات فعالة زادت من اهتمام الفرد بالسياسة والانتخاب، ولكن إذا كان هناك خلل في عملية التنشئة فستعكس سلبا على السلوك الانتخابي للفرد مما يؤدي إلى وجود ممانعة السياسية والانتخابية ومن هنا ينطلق المتتبعون لشأن الانتخابي الجزائري في تفسير نسب الممانعة الانتخابية في المدن الكبرى بوجود خلل في عملية التنشئة السياسية فحسب النتائج الانتخابية أن المناطق الأكثر ممانعة في الجزائر هي بلا منازع المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، تيزي وزو، البويرة،...)، حيث أن نسب المشاركة لا تتعدى في أغلب الأحيان 30% في هذه المناطق، وهذا بسبب وجود خلل في المؤسسات التنشئة السياسية.<sup>2</sup>

ولهذا فالسلوك الانتخابي للمواطن يتأثر بمؤسسات التنشئة السياسية، ويتحدد بقدر كبير بما اكتسبه المواطن من اتجاهات وقيم ومعلومات سياسية في مرحلة الطفولة، إذ كشفت دراسات في السلوك الانتخابي درجة التأثير البالغ للأسرة مثلا كإحدى مؤسسات التنشئة على أفرادها في سلوكهم الانتخابي، فقد لوحظ وجود ارتباط وثيق بين سلوكيات الأفراد المواطنين الانتخابية وكذا سلوكيات آباءهم الانتخابية.<sup>3</sup>

وبالتالي فإن هذه المؤسسات الرسمية وغيرها هي التي ترسخ التنشئة السياسية وتحدد السلوك الانتخابي للفرد، فتدفعه نحو المشاركة الانتخابية الايجابية فتعطي شرعية للنظام السياسي، كما بإمكانها التشكيك في

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.104.

<sup>2</sup> - يحيى بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص.111.

<sup>3</sup> - سليمان البر واري، الوعي السياسي وتطبيقاته، ط1، (دهوك، مطبعة خاني 2006)، ص.45.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

تلك الشرعية وبالتالي رفض النظام وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغيير للنظام السياسي، والأمر نفسه فيما يتعلق بالنظام الانتخابي كجزء من النظام السياسي.

### 2. دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي:

لكل مجتمع ثقافة خاصة تميزه عن المجتمعات الأخرى لأنها نابعة من الثقافة العامة للمجتمع لاحتوائها على مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة هذا المجتمع فتميزه عن غيره، كما تبين مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم بشكل سلوك سياسي من جانب المواطنين اتجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية اتجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة السياسية بعملية التنشئة مما تجعل المواطن يكتسب اتجاهات وقيم سياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد السلوك السياسي بما فيه السلوك الانتخابي.<sup>1</sup>

فيتضح أن الثقافة السياسية تمنح البنية والمعنى للمجال السياسي بنفس الطريقة التي تمنح بها الثقافة الانسجام والاندماج للحياة الاجتماعية، وطالما أن السياسة تعني بشكل عام تسيير شؤون المجتمع فإنه لا بد أن تتأثر بثقافة المجتمع الذي تقوم على أمر، والجزائر لا يمكن أن تحيد عن هذه القاعدة، إذ لا يمكن فصل السياسة عن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري والتي هي نتاج العوامل المختلفة.<sup>2</sup>

ولهذا نجد الثقافة السياسية تدل على توجهات السياسة الجماهيرية عبر النظام السياسي بكيته، وما يعتقد الشعب إزاء البنى والمؤسسات السياسية ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، باعتبار أن الانتخابات عملية مهمة في الدولة الديمقراطية فهي تمثل التعبير الرمزي للمجتمع وعن مدى نضج ثقافته السياسية، وتدني هذه الأخيرة لدى المواطنين يشكل عائقا أمام عملية المشاركة.<sup>3</sup>

وبذلك فإن السلوك الانتخابي يتغير ويتبدل وفقا لطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ففي ظل السياسة الثقافية الهامشية التي تنتشر عادة في الجماعات القبلية وفي المناطق المنعزلة، فيفقد المواطن أدنى المعلومات عن النظام السياسي والنظام الانتخابي وطريقة سيره، فينتشر سلوك الامتناع اللاعقلاني الناتج عن غياب المعلومات، وقلت الوعي الكافي لدى المواطن، والثقافة السائدة في حد ذاتها تشجع على عدم المشاركة، أما في كنف الثقافة السياسية الخاضعة، فالسلوك الانتخابي قد يتخذ شكلين إما التصويت

<sup>1</sup> - محمود حامد مهمور، علم الاجتماع السياسي، ط1، (عمان: دار البداية، 2012)، ص.174.

<sup>2</sup> - يحيى بن يمين، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>3</sup> - ناظم عبد الواحد الجسور، موسوعة علم السياسة، ط1، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.145.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

اللاعقلاني العشوائي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى إمكانية التأثير في السلطة السياسية، أو التصويت الإكراهي نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي، ولسبب ذاته قد يتخذ الامتناع العقلاني بكل أشكاله، بينما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة المشاركة فإنها تؤكد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل تصويت العقلاني، الناتج من الإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير والتأثير في نتائج العملية الانتخابية.<sup>1</sup> حيث أن في السنوات السابقة ما ميز الثقافة السياسية في الجزائر هو النظر إلى الدولة على أساس أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الرئيسي في عملية التصنيع، والراعي لحقوق المواطن، وأنها عامل إصلاح وتغيير للمجتمع، هذا في حين أن فريق آخر من الجزائريين كان ينظر إلى الدولة على أساس أنها خائنة المجتمع ففي تستغله عوض أن تخدمه، وأنها غير فعالة.<sup>2</sup> وعليه أصبحت نظرة المجتمع الجزائري ومواقفهم وقيمهم لا توافق مواقف وقيم الثقافة السياسية السائدة، ولا تنطبق على ما أصلح عليه بالثقافة السياسية المشاركة بحيث أن هناك فئة عريضة من المواطنين الجزائريين لم تعد تقتنع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين لها، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في عملية المراقبة والتغيير.

### ج- العوامل التنظيمية:

#### 1- النظام الانتخابي:

إن التطور الديمقراطي في أي نظام مشروط بتوفير الآليات الكفيلة باستيعاب مختلف القوى السياسية وتوسيع وتنظيم مشاركتها، التنظيمية وتمثل النظم الانتخابية إحدى أهم الآليات وأكثرها تأثيرا على العملية السياسية، لأنها تعمل عمل الميكانيزم الذي يضبط العملية ويكرس أساليب ممارسة الديمقراطية في شكلها الانتخابي بالنسبة للأفراد من خلال تأثيرها على سلوكهم الانتخابي وأيضا للأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها ومن ثم ضمان تداول على السلطة وإتاحة الفرصة أمام مختلف القوى السياسية.<sup>3</sup> فالأنظمة الانتخابية تشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترويج بين المترشحين في الانتخاب وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين، وفرز النتائج وتحديدها، وإن اختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس عرضها السياسي بالدرجة الأولى، فقد تسعى إلى قيام برلمان تعددي، أو تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بوحنية قوي والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.75.

<sup>2</sup> - محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص.120.

<sup>3</sup> - شمس بوشنقة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظم الحزبية"، مجلة الدفاتير السياسة والقانون، العدد خاص، أبريل 2011، ص.462.

<sup>4</sup> - ماجد راغب حلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص.149.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

ويكمن دور النظام الانتخابي في تحديد السلوك الانتخابي فيما يلي:

إن النظام الانتخابي يلعب دورا هاما في دفع الناخبين إلى التوجه نحو صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية ببساطة إجراءاته ووضوحها ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتتاع والعزوف الانتخابي بتعقيده وغموض إجراءاته.<sup>1</sup>

ولهذا نجد السلطة الجزائرية أقدمت على إجراء بعض الإصلاحات السياسية، والتي كان على رأسها تعديل نضام القانون الانتخابي، وهذا بمناسبة الانتخابات التشريعية في 12 ماي 2007 والتي أجرت فيها تعديلات في التمثيل السنوي، مما زاد من المشاركة الانتخابية لفئة النساء وانتمائهم لقوائم حزبية معينة والتصويت لهم.<sup>2</sup>

ولابد على الدولة أن تختار النظام الانتخابي الذي يتلاءم مع أحوالها ومع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا لأن انتقاء نظام انتخابي الأفضل هو الذي يتماشى مع ظروف الدولة ويمثل أحد العوامل التي تحدد مدى اهتمام المواطن بالحياة السياسية والانتخابية، بالإضافة إلى تأثيره على شكل نظام حسيبي ودرجة الاستقرار الحكومي ولهذا فإن الجزائر منذ إصدار دستور 1989 وإلى يومنا هذا تحاول إصلاح النظام الانتخابي.<sup>3</sup>

### 2- التسجيل في القوائم الانتخابية:

تعرف القوائم الانتخابية بأنها الكشوف التي تضم أسماء المواطنين المؤهلين للاقتراع أو التصويت في الانتخابات وذلك بما يتضمن المشاركة في هذه الانتخابات، فهي أحد المعايير الأساسية التي تتحكم في قياس المشاركة السياسية للمواطنين.<sup>4</sup>

ويتم تحضير القوائم الانتخابية قبل الموعد الانتخابي على أساس مجموعة من الشروط لا بد توفرها في المواطن الناخب وهي: الجنسية والسن والأهلية والعقلية والأهلية الأدبية، وهي شروط ضرورية للتمتع بحق الانتخاب، ولتحقيق ضمانات صحة هذه القوائم الانتخابية ومطابقتها للواقع ولقواعد قانون الانتخاب، يتم مراجعة جداول الانتخاب سنويا لإضافة أسماء من يثبت لهم الحق في الانتخاب لحذف أسماء من تطرأ

<sup>1</sup> - بوحنية قوى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.87.

<sup>2</sup> - خالد بوهند، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: التغيير الديمقراطي أو العودة للحزب الواحد"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، أبريل 2011، ص.11.

<sup>3</sup> - شليغم غنية، "أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي حالة الجزائر"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص.185.

<sup>4</sup> - بوحنية قوى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.87.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

عليهم عارض يجرمهم من حق الانتخاب، وعادة ما تنص القوانين الانتخابية على ضرورة نشر هذه القوائم في أماكن معروفة لكافة المواطنين.<sup>1</sup>

ويكمن تأثير تسجيل في القوائم الانتخابية على السلوك الانتخابي من خلال ما يلي:  
أثناء تسجيل الناخب في القوائم الانتخابية قد تقع فيها بعض المخالفات، كأن يحصل ناخب واحد على بطاقتين انتخابيتين، أو عدم تسجيل بعض المواطنين، أو نسبة التسجيل تفوق العدد المتوقع، أو عدم حذف الناخبين المتوفيين... إلخ، حيث أن كل هذه المخالفات من شأنها أن تؤثر في السلوك الانتخابي، لأنها بكل بساطة تفقد ثقة المواطنين في النظام الانتخابي، وتساهم في نشر ثقافة معينة ترتبط بالثقة واللامبالاة، ومن ثمة تعتبر استقامة نظام التسجيل في القوائم الانتخابية من الأهمية البالغة إذ يلعب تسجيل الناخبين ونشر القوائم الموثوق بها التي تضم أسماءهم، دورا مهما في توطيد ثقة جمهور الناخبين بالنظام الانتخابي، وهذا يساهم في ضمان إجراء الانتخابات حرة ونزيهة.<sup>2</sup>

### ❖ المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي.

يعتبر التصويت تعبيرا يقوم بيه المواطن لإظهار مدى ولائه للنظام السياسي ويقدم بذلك المشروعية للحكام تمكنهم من تطبيق القوانين أو إما يعبر عن رفضه لنظام الحكم أو لسياسة معينة، إلا أنه في الدراسات الأخيرة تم التوصل إلى أن إقبال عن التصويت يكون من طرف المواطنين الذين ينتمون إلى منزلة اقتصادية واجتماعية أعلى وهم يشاركون أكثر في الحياة السياسية، عكس المواطنين ذوي منزلة اجتماعية متواضعة ودخول اقتصادية منخفضة، والتي لها أثر على سلوكهم الانتخابي، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلوك الانتخابي.

#### أ- العوامل الاجتماعية:

أصبح الاجتماع الإنساني من الضرورة وهذا لاعتبار أن الإنسان مدني بطبعه وبهذا لا بد له من الاجتماع في محيط معين أي العمران وهذا لأن الفرد لا يستطيع العيش لوحده ولا بد من مجتمع يتكامل معه، ومن دون شك أن هذا المجتمع له تأثير وخاصة على سلوكياته، فالمحيط الاجتماعي يدفع نشاط الفرد في المشاركة السياسية.<sup>3</sup>

وبهذا فإن العوامل الاجتماعية التي هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها تعتبر من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويدخل

<sup>1</sup> - عبد الوهاب محمد رفعت، الأنظمة السياسية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص.284.

<sup>2</sup> - بوحنية قوى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.89.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2005)، ص.48.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

في الظروف الاجتماعية الجنس، العمر، المستوى العلمي، مكان المعيشة، المعتقدات أو تطبيق القيم السائدة مثل العادات، التقسيمات الاجتماعية، الريف الخضر، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.<sup>1</sup>

وإن تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك الناخبين يظهر من خلال نظرة المواطنين للانتخابات التي تختلف من واحد لآخر، وهذا تبعا لظروف اجتماعية التي يتميز بها كل مواطن ومن بين الظروف التي تتدخل في سلوك الانتخابي للمواطن نذكر:

1- **ظاهرة الأمية:** إن مشكل الأمية يعتبر من العوامل التي تدخل في تحديد السلوك الانتخابي، فالمجتمعات

التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تمهل الانتخابات ولا توليها اهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فالأمية تتسبب في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، كما من ممكن أن تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية أي أداء غير عقلائي.<sup>2</sup> أما الأفراد الذين يتمتعون بقدر ملائم من التعليم لديهم معرفة سياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودورا في ممارستها، مما يجعل الفرد المتعلم يشعر بأن المشاركة الانتخابية واجب، كما أنه يدرك إمكانية تأثيره على صناع القرار.<sup>3</sup>

2- **ظاهرة الفقر:** يعتبر عامل الفقر محدد الأداء المواطن الانتخابي، مما يجعله يبدي سلوكا معيناً، فالمواطن

الفقر قد لا يكثر لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظرا لأن جل اهتمامه منصب حول اكتساب قوت يومه، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة تطمح وتتفاعل بالعمليات الانتخابية، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها.

3- **ظاهرة البطالة:** يعد مشكل البطالة أحد أهم المواضيع التي تشغل جل أفراد المجتمع وهذا نظرا لاستفحالها

وانتشارها الواسع، وبالتالي لها تأثير كبير في سلوك الأفراد، ففي الجزائر ارتفعت نسبة البطالة خاصة في سنوات التسعينات (1995-1999) وذلك نتيجة ظروف أمنية وتراجع النمو الاقتصادي، فقد بلغت نسبة البطالة عند النساء سنة 1999 بـ 25.67% أما عند الرجال فبلغت نسبة 24.66%، ومع تحسن ظروف البلاد تقلصت هذه النسبة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم حمد، "أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 20، 2008، ص.100.

<sup>2</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.147.

<sup>3</sup> - ثروت مكي، الإعلام والسياسة، (القاهرة: علم الكتاب للنشر والتوزيع، 2005)، ص.95.

<sup>4</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.147.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### ب-العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي أحد الفواعل الأساسية في بناء ظاهرة سياسية ومنها العملية الانتخابية، التي يتدخل فيها الاقتصاد بقوة، حيث يعتبر محدد أساسيا للسلوك الانتخابي للفرد سواء بالمشاركة أو بالمقاطعة، ولقد بينت عدد من الدراسات بأن أصحاب الدخل الاقتصادية المنخفضة وذوي المنزلة الاجتماعية المتواضعة أقل ميلا إلى الاهتمام بالشؤون السياسية، وتكون لهم معلومات سياسية قليلة ودرجة انخراط ضعيفة عكس الأفراد ذوي الدخل العالي، كما أن الفرد الميسور اقتصاديا يكون أكثر مؤهل سياسي، فقد بينت بعض الدراسات أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد وارتفاع منزلتها الاجتماعية قد تخلق لديه شعورا بالأهلية السياسية، وأن هذا الشعور هو الذي يزيد من احتمالية مشاركة الفرد.<sup>1</sup>

وبالرجوع إلى الجزائر فإن المتتبع للعمليات الانتخابية خلال التسعينيات يلاحظ تنافس وضعف المشاركة الانتخابية، وهذا بسبب الظروف الاقتصادية المزرية، وتدني المستوى المعيشي خاصة انخفاض مستوى الدخل، حيث يعتبر الدخل أحد المحددات الأساسية للمشاركة الانتخابية، إذ تشير الدراسات إلى أن الدخل هو الذي يحدد معدل المشاركة فترتفع كلما ارتفع الدخل.<sup>2</sup>

ولتقادي ظاهرة انخفاض الدخل باشرت الجزائر بعدد من مشاريع التنمية مثل مشروع الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذلك برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2009-2014)، وقد هدفت من وراء هذه البرامج توسيع في مداخل الدولة ومن ثم ارتفاع دخل الفرد وامتصاص البطالة، ورغم هذه المحاولات إلا أنه ضل مستوى المعيشي للمواطن على حاله، وهو الأمر الذي أدى إلى انتشار الشك في مدى مشروعية المؤسسات السياسية.<sup>3</sup>

وبالتالي فإن فئة كبيرة ممن المواطنين آمنتم بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية مصداقيتها لعدم قدرة الهيئات المنتخبة حل هذه المشاكل الاقتصادية.

<sup>1</sup> - رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك، ط1، (الأردن: دار وائل للنشر، 2000)، ص.108.

<sup>2</sup> - ثروت مكي، مرجع سبق ذكره، ص.95.

<sup>3</sup> - يحيى بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص.142.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.

لطالما كانت النخب عبر العديد من المجتمعات قائدة الرأي العام والمؤثرة فيه وهي التي تشكل اتجاهات هذا الرأي وكذا توجهات هذا المجتمع إذ من المتعارف عليه أن من بين الشروط الضرورية لإقامة دولة مستقرة هو الاهتمام بصياغة علاقة توافقية بين النخب المختلفة والدولة فبقدر ما يحدث هناك تجانس في هذه العلاقة يساهم ذلك في الحفاظ على الهدوء الاجتماعي والتقدم الاقتصادي الشامل.

وبالتالي بروز ملامح القطيعة بين المجتمع والدولة التي أدت إلى حالة من الانكفاء على الذات أو ما يسميه علماء السوسيولوجي "العزوف" لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري وتجلي ذلك العزوف من خلال غياب الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامه.<sup>1</sup>

وبعد وصول الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم سنة 1999 عرفت المشاركة الانتخابية من طرف المواطنين نوع من التحسن وهذا نتيجة برامج النخب السياسية التي لها تأثير كبير في سلوكيات الناخبين.

#### ❖ المطلب الأول: النخب السياسية الحاكمة.

إن مسألة النخب في أي مجتمع وفي أي نظام سياسي أمر حيوي بحسب الأدوار المرتبطة بها وعلى غرار الأطوار التاريخية التي مر بها المجتمع فهي ترتبط بتحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحاكمين والمحكومين فدراسة النخبة تهدف في المقام الأول إلى فحص بناء القوة في المجتمع وذلك لتبيين ما إذا كانت النخبة السياسية التي تتربع على قمة الهرم واعية لمصالح المجتمع.<sup>2</sup>

وبهذا فان النخبة السياسية تشير إلى الأفراد أو الجماعات الذين يشغلون مراكز السلطة أو يتمتعون بالنفوذ والقوة تسمح لهم بتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية لبلدانهم من جهة وعلى الأفراد والمجتمع من جهة أخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مراد بن السعيد وصالح الزياني، النخب والسلطة والإيديولوجية في الجزائر: بين الدولة والتغيير السياسي، "مجلة المستقبل العربي"، عدد خاص، 2014، ص.75.

<sup>2</sup> - أسامة معقاني، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي"، (مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، ص.59.

<sup>3</sup> - نورالدين زمام، القوى السياسية والتنمية، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص.23.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

وفي هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على النخب الحاكمة في الجزائر ونقصد بهم كل الفاعلين الذين ينشطون في الحياة السياسية ولديهم تأثير على سلوكيات الأفراد خاصة سلوكهم الانتخابي.

### أ- المؤسسة الرئاسية:

تعد مؤسسة الرئاسة من أهم المؤسسات السياسية في الجزائر نظرا للدور الذي لعبته في عملية التحول نحو الديمقراطية فهي التي عجلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وما ترتب عنها من تعددية سياسية وتخلي عن الاشتراكية رغم معارضة جناح المحافظين فيها كما تظهر أهميتها في كونها مدعومة دستوريا وتعكس العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس الذي يطرح نفسه من أجل أن يكسب قاعدة جماهيرية توصله للرئاسة من خلال الحصول على أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية فهذه الأخيرة هي التي تدعم من مكانة رئيس الجمهورية في المنظومة السياسية.<sup>1</sup>

ولقد عملت المؤسسة الرئاسية بقيادة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على طرح منهج جديد للخروج من الأزمة الدامية التي عرفت الجزائر منذ إلغاء انتخابات 26 ديسمبر 1991 ووفرت شرعية العمليات الانتخابية المتعاقبة من الرئاسيات 1999 إلى غاية الرئاسيات 2014 المشروعة الكافية لرئيس الجمهورية لطرح وتنفيذ برامجه بكل شجاعة، واستطاع أن يعالج القضايا المعقدة والحساسة بكل ثبات وهذا بعد تفويض الذي منحه إياه الشعب. واستطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" التأثير على سلوك الناخبين في الانتخابات الرئاسية 1999 وهذا من خلال عرض برنامجه المصالحة الوطنية وضرورة إنقاذ البلاد وإخراج الجزائر من أزمتها، وقد اختار في حملته الانتخابية عرض برنامجه في ولاية قالمة مسقط رأس الرئيس الجزائري "هوري بومدين" حتى يكون له تأثير كبير على سلوك الناخبين.<sup>2</sup>

وبهذا استطاع "عبد العزيز بوتفليقة" أن يحتل المرتبة الأولى في الانتخابات الرئاسية 1999 بنسبة 73.79% وحصوله على أصوات الناخبين يقدر عددها 7.445.045 صوتا.

وبعد فوزه في هذه الانتخابات عرض "عبد العزيز بوتفليقة" قانون الوئام المدني في جويلية 1999 وحصل على تصديق البرلمان عليه ولكنه أصر على طرحه للاستفتاء الشعبي في سبتمبر 1999 وقد حضي هذا القانون على موافقة 98% من الشعب الجزائري وبعد هذا القانون طرح السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في قلب

<sup>1</sup>- نفسية زريق، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي"، (مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008)، ص.62.

<sup>2</sup>- يحيى أبو زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص.108.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

برنامج الانتخابي لعهدتة رئاسية ثانية ميثاقا للسلم والمصالحة في محاولة منه لإنهاء ما أسماه المأساة الوطنية وقد حصل على شرعية شعبية التي جعلته يفوز في الانتخابات الرئاسية ثانية وهذا بنسبة 83.49%<sup>1</sup>.

وبهذا فإن رئيس الجمهورية له أثر كبير على سلوك الناخبين وهذا من خلال إعادة انتخابه للعهدتة الثالثة في الانتخابات الرئاسية 2009، والعهدتة الرابعة في الانتخابات الرئاسية 2014، وحصوله على أكبر نسبة من الوعاء الانتخابي.

### ❖ المطب الثاني: النخب الحزبية.

يعد التصويت في الانتخابات أحد أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية فعن طريقها يختار الشعب قاداته وحكامه، فهو بالتالي الوسيلة التي من خلالها يحاول المواطنون التأثير على مختلف السياسات العامة.<sup>2</sup> وهذا لا يتحقق إلا من خلال تأثير أطراف فاعلة في سلوك الناخبين تدفعهم إلى التصويت ومن أبرز هذه الأطراف الأحزاب السياسية التي تقوم بإتاحة الفرصة للناخبين لإبداء رأيهم في البرامج السياسية المعروضة عليهم، وفي هذا المطب سنقوم بتسليط الضوء على النخب الحزبية في الجزائر الذين ينشطون في الحياة السياسية ولديهم تأثير على سلوك الأفراد.

### أ- النخب الحزبية:

تعتبر الأحزاب السياسية في أي مجتمع من المجتمعات إحدى القنوات الشرعية للتعبير عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي تنتمي إليها، ونظاما سياسيا واجتماعيا يتفاعل مع بقية النظم الأخرى يساهم في عملية التشكيل الاجتماعي والثقافي والسياسي ويعمل على معالجة القضايا المتعلقة بحياة أفراد مجتمعه، ما يجعله قوة لها وزنها داخل المجتمع.<sup>3</sup>

وبهذا يمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها: تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبين ومنهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل

<sup>1</sup>- محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي في الجزائر"، (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص.251.

<sup>2</sup>- ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، مجلة دقاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص.332.

<sup>3</sup>- حكيم وثمان، "مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد16، سبتمبر 2014، ص.181.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية وتأثر فيهم من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.<sup>1</sup>

فالأحزاب السياسية لها دورا مدروسا وهاما في عملية التأهل السياسي. فهي تسعى لصياغة قضايا مختارة محددة لإثارة اهتمام المواطنين ومحاولة إيجاد قضايا جديدة أثناء حشد لها لدعم المرشحين، وكثيرا ما تتمسك الأحزاب بالشعارات التقليدية للأمة أو الطبقة التي تمثلها، أو العقيدة السياسية التي تطرحها وتعمل على تعميقها لكسب مزيد من التأييد والتعاطف، وذلك مثل حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر والذي يساهم في بعث قيم العروبة والإسلام وجعل الدين أحد ركائز التي تستند عليها السلطة والمجتمع وهذا من أجل تأثير في سلوك الانتخابي للإفراد.<sup>2</sup>

وهكذا فإن الأحزاب السياسية تساعد على وجوب تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، وبغير الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع.<sup>3</sup>

وبهذا فإن النخبة الحزبية تسعى إلى التكيف مع اتجاهات الجماهير للحصول على الدعم الانتخابي وإحداث تغيير سلوكيات المجتمع، وهذا من خلال تلقين وغرس مجموعة من القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجي عبر نشاطها الحزبي الموجه نحو الشعب.<sup>4</sup>

### ب- النخب الحزبية الفاعلة في الجزائر:

ارتبط مستقبل التحول الناجح نحو الممارسة الفعلية للتعددية السياسية في الجزائر بأقطاب التيارات السياسية التي تعتبر قوى سياسية فاعلة منضوية تحت لواء العديد من الأحزاب الوطنية والعلمانية والإسلامية والتي تدعو كلها في حملاتها الانتخابية بغية التأثير على سلوك الناخبين إلى الانتقال نحو الديمقراطية وإتمام مشروع المصالحة الوطنية وأهم هذه الأحزاب التي وصلت إلى السلطة من خلال جذب الناخبين حول

1- أحمد السوقيات، "التجربة الحزبية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 04، 2006، ص.123.

2- أمين المشاقبة، تطوير العلاقة التفاعلية بين وسائل الإعلام والأحزاب الأردنية، (الأردن: مركز القدس للدراسات العليا، 2009)، ص.04.

3- سعاد الشراوي، الأحزاب السياسية أهميتها-نشاطها-نشاطها، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005)، ص.24.

4- أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المعرفة للنشر والتوزيع، 1987)، ص.166.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

برامجها والتمويل لمصالح هذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية من فترة 1999 إلى غاية 2014 هي:

### 1- أحزاب التيار الوطني:

وهي تضم الأحزاب التي تنصص في برامجها وتردد في خطاباتها وحملاتها الانتخابية وتصريحات زعمائها على الطابع الديمقراطي وتجسيدها عمليا على أرض الواقع وتشمل بالخصوص جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حزب جبهة التحرير الوطني: هو حزب سياسي يستمد عناصره من مختلف الشرائح الاجتماعية المؤمنة بالثوابت الأساسية الوطنية فهو ينظر إلى التعددية والليبرالية أنهما مكسبان لا رجعة فيهما، ويعتبر الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري كما دعا أيضا إلى الحرية الفكرية والتنظيمية والمساواة والتداول السلمي على السلطة والاحتكام إلى الدستور والقانون الذي يعلو على الجميع.<sup>2</sup>

ب- التجمع الوطني الديمقراطي: تأسس سنة 1997 ومثل التجمع الوطني الديمقراطي عناصر منسحبة من الجبهة وبعض إدارات والاتحادات والنقابات وكان الهدف منه في البداية توفير الأرضية السياسية للرئيس "لمين زروال" لخوض الانتخابات التشريعية سنة 1997، ويعتبر هذا الحزب تسيد للإرادة الدولة في كونها أساس الأمة والضمان للأمن.<sup>3</sup>

### 2- الأحزاب العلمانية:

تدعوا هذه الأحزاب إلى فصل الدين عن الدولة في مجال السياسية ومن أهم الأحزاب التي يتشكل منها هي:

أ- جبهة القوى الاشتراكية: قبل إقرار التعددية عمل هذا الحزب في الخفاء وله نشاطات ونفوذ في منطقة القبائل ومن أهم مطالبه الاعتراف بالهوية الأمازيغية، ونظرا لصفة الجهوية التي تميزه عن غيره من الأحزاب فلم يستطع توسيع قاعدته الانتخابية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004"، (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2005)، ص.99.

<sup>2</sup> إسماعيل قيرة والآخرين، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.306.

<sup>3</sup> أحمد مالكي والآخرين، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.225.

<sup>4</sup> عبد النور زوامية، "التكامل والتداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر 1989-2004"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص.25.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

ب- حزب العمال: يعرف حزب العمال من خلال زعيمته السيدة "لويزة حنون" التي استثمرت من خلال تدخلاتها النارية بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتقرح استمرار الدولة في دعم القطاع العمومي والتكفل بالمطالب الاجتماعية للمواطنين من الصحة والتعليم والسكن.<sup>1</sup>

### 3- الأحزاب الإسلامية:

برز التيار الإسلامي بقوة واكتسح الساحة السياسية، ويمكن تقسيم هذا التيار إلى الأحزاب التالية:

أ- حركة مجتمع السلم: هي حركة تربية وسياسية وطنية معتمدة رسميا منذ سنة 2001، ويرأسها منذ أوت 2003 أبو جرة سلطاني ولقد استطاع أن يوسع من قاعدته الشعبية وتحصل على 38 مقعد في الانتخابات التشريعية 2002 وزاد تقدمه في الانتخابات التشريعية 2007 بـ 52 مقعد.

ب- حركة النهضة: وهي ذات توجه إسلامي تأسس في مارس 1989 وكان يرأسها آنذاك الشيخ عبد الله جاب الله وبالنظر إلى برامجها فإنها تستمد مصادر عملها من مبادئ أول نوفمبر 1954، وتتبنى الإسلام كمرجعية فكرية لها تهدف إلى إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية عادلة ومستقر تضمن الممارسة السياسية الحرة للجميع في إطار اقتصادي يتراوح بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الحفاظ على التوازن الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق ذكره، ص.24.

<sup>2</sup> - معبود مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية"، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التربوية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2013)، ص.139.

## الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.

### خلاصة الفصل:

لقد تمّ في هذا الفصل معالجة العلاقة الارتباطية بين السلوك الانتخابي ومختلف العوامل التي تفرضها البيئة الداخلية للنظام السياسي باعتبار أن السلوك الانتخابي يتشكل ضمن منظومة نسقية مترابطة ومتفاعلة وقد تمت دراسة هذه المحددات من الناحية النظرية ثم إسقاطها على الواقع في الجزائر.

حيث تم التطرق لمؤشرين تتعلق بالسياسة الداخلية والمرتبطة أساسا بالتنشئة السياسية التي تبين بأن نمط الوسائل القائمة بهذه العملية ونظرة الفرد للشؤون السياسية ينعكس على سلوكه الانتخابي كما أن نمط الثقافة السياسية السائد في المجتمع يتحكم في السلوك الانتخابي للفرد.

أما فيما يخص البيئة التنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية فقد تبين أن طبيعة النظام الانتخابي المتبع تفرض قيود وضوابط محددة على السلوك الانتخابي لأفراد، بالإضافة إلى وجود قوائم انتخابية تضم أسماء المواطنين المؤهلين للتصويت في الانتخابات وهذا ما يضمن مشاركة الناخب في الانتخابات.

في حين نجد البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الجزائري قد تشكل محدد للسلوك الانتخابي خصوصا إذا تعلق الأمر بالفقر والأمية والبطالة والوضع الاقتصادي المنخفض للمواطن فهذه الوضعية المزرية تجعله قد لا يكثرث بالعمليات الانتخابية عكس المواطن ذوي مستويات تعليمية عليا وظروف اجتماعية واقتصادية حسنة تساهم في دعم الناخب وحفزه للمشاركة الانتخابية.

بالإضافة إلى التطرق للمسار المنظومة الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ 1999 إلى غاية 2009 وقد شملت كل من الانتخابات التشريعية وتعرضت فيها إلى مدى إقبال المواطن على التصويت والمشاركة في الانتخابات ومعرفة أهم الفواعل التي لها تأثير في السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري من خلال النخب الحاكمة، خاصة بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبرامجه التي كان ينددها في حملته الانتخابية والتي أثرت في سلوك الناخبين ودفعتهم إلى التصويت لصالحه، بالإضافة إلى أهم النخب الحزبية الذين ينشطون في الحياة السياسية ولديهم تأثير عالي.

## الفصل الثالث:

آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على  
السلوك الانتخابي في الجزائر.

### تمهيد:

إن تعزيز الثقافة السياسية في أية دولة يتطلب توفر واحترام مجموعة من الآليات التنظيمية تمثل الخبرة النظرية والتجريبية لها، وهذا باعتبارها عملية مدعمة للحكم الديمقراطي وإطار مؤسسة له.

وتتعلق أول هذه الآليات بالمستوى السياسي وذلك من خلال احترام التداول السلمي على السلطة، وإقامة حكما راشدا في الدولة، أما الآلية الثانية متعلقة بالمنظومة القانونية من حيث إصلاح قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية وقانون الإعلام، ولهذه المنظومة القانونية دورا كبيرا في نشر قيم الثقافة السياسية وتشجيع المشاركة السياسية بين أفراد المجتمع.

أما الآلية الثالثة فهي تتعلق بدور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية، وتجسيد ثقافة سياسية مشاركة في المجتمع.

وبتوفر هذه الآليات الثلاثة تسمح للأفراد والجماعات إلى تحقيق مصالحهم باستنادهم إلى قواعد وترتيبات تعطي للأفراد إمكانية المشاركة السياسية والسيطرة على عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة، من خلال تنافس انتخابي محكوم بقواعد وترتيبات تسمح بتعبير عن اختيارات الشعب، وتوجهاته ومواقفه المكتسبة من ثقافته السياسية.

ولهذا سيتم في هذا الفصل دراسة هذه الآليات وإسقاطها على الحياة السياسية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: آليات تفعيل المستوى السياسي.
- ❖ المبحث الثاني: آليات تفعيل المستوى القانوني.
- ❖ المبحث الثالث: آليات تفعيل المجتمع المدني.

### المبحث الأول: آليات تفعيل المستوى السياسي.

نتطرق في هذا المبحث إلى آلية من آليات التي يمكن من خلالها تكريس قيم الثقافة السياسية وتعزيزها بين أفراد المجتمع، وهذا بوجود مجموعة من المعايير التي من خلالها يمكن معرفة مدى ديمقراطية النظام السياسي، وقدرة المواطنين الفاعلين في التأثير على السلطة السياسية وبالتالي وجود ثقافة سياسية مشاركة في المجتمع، ومن هذه المعايير التي تضمن هذه الأخيرة عملية التداول على السلطة السياسية والتي تعتبر من أهم سمات الأنظمة الديمقراطية في الدول الحديثة باعتبارها الركيزة الأساسية لأي تنظيم والتي تكون عبر انتخابات حرة ونزيهة تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها، فتضمن صعود قوى سياسية جديدة إلى السلطة ونزول قوى أخرى من السلطة، وهذا مرهون بمدى مشاركة الأفراد في الانتخابات، والتي ترتبط هذه الأخيرة بإقامة حكم راشد يدعم المشاركة الانتخابية في اختيار الشعب لممثليهم سواء على المستوى الوطني أم المستوى المحلي، مما تعكس ديمقراطية النظام وتدل على رشادة حكمه.

### ❖ المطلب الأول: تحقيق التداول السلمي على السلطة.

إن الثقافة السياسية المشاركة بقدر ما تقوم على وجود أفراد فاعلين قادرين في التأثير في السلطة السياسية والتدخل في الحياة العامة، والمشاركة السياسية والحرية في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، بوصفها الأدوات السياسية للعملية الديمقراطية، بقدر ما يجب أن تتطوي على جعل البنى السياسية مفتوحة أمام جميع القوى السياسية للتناوب على السلطة فيما بينها، والإقرار بمبدأ تداول السلطة بوصفه الآلية المؤسسة للعملية الديمقراطية الحقيقية من جهة وآلية معززة للثقافة السياسية المشاركة من جهة أخرى.<sup>1</sup>

فالتداول على السلطة يعتبر بمثابة الآلية التي تنتقل بموجبها السلطة من جيل إلى جيل دون أي صدمات سياسية، أو إحداث تحولات في الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، فهي تقوم بتحديد مدة تولي السلطة بعهدة أو عهدتين في إطار تعددي اعتماداً على نتائج الانتخابات وليست الخلافة لنفس الشخص أو بقاء أو تجديدا لعهدة كل مرة، وفي هذا الصدد يرى الدكتور "عماد بن محمد" أن التداول

<sup>1</sup> - حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)،

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

على السلطة يعتبر مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقها لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلا ما نهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم.<sup>1</sup>

ويعرّف "صفي الدين خربوش" مفهوم التداول على السلطة على أنه: بمثابة آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيس الجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية أو البرلمانية على ترتيب.<sup>2</sup>

وبناء على ما تقدم يمكن القول أنّ مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة هو أحد آليات الممارسة الديمقراطية من جهة، وفي نفس الوقت يعتبر مظهرا من مظاهرها من خلالها تسمح بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وانتماءها، والإقرار بالتعددية السياسية، وتفعيل الثقافة السياسية في المجتمع...، ولذلك لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية في أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة.<sup>3</sup>

ويقتضي التداول على السلطة مجموعة من الشروط فهناك من قسمها إلى ثلاثة أنواع: شروط سياسية ودستورية وشروط تقنية وشروط اجتماعية وثقافية واقتصادية.

### أ- شروط سياسية ودستورية تتمثل في:

1- احترام الدستور والاتفاق على مجموعة من الثوابت كالعامل السياسي السلمي، واحترام حق العودة والقبول بتسيير مؤسسات المجتمع والتعامل مع قضاياها.

2- عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها.

3- احترام مدة تولي السلطة.

### ب- شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت:

1- إذا كان النظام المتبع الانتخاب بالأغلبية في دور واحد قد يؤدي إلى الثنائية الحزبية ولا يخدم الأحزاب الصغيرة.

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري وآخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.241.

<sup>2</sup> - أوات محمد أمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 02، 2009، ص.103.

<sup>3</sup> - ميلود عروس، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006"، (مذكرة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص.33.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

2- إذا كان النظام بالأغلبية في دورين قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه يفرز عدة أحزاب متقاربة وخاصة إذا كانت متساوية في حجم التمثيل.

3- أما إذا كان النظام المتبع الانتخاب النسبي، فهو قد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول.

4- يجب وضع نظام انتخابي عادل يضمن التداول، ويضمن حق جميع المواطنين من التمتع بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة، وتنظيم الانتخابات بصورة دورية وأن تكون إجراءات الاقتراع على أساس حرية الاختيار وسرية التصويت وصحة فرز الأصوات.<sup>1</sup>

### ج- شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية:

وتخص كل بلد وهي تتعلق بعدة مؤشرات مثل: مستوى التعليم ودرجة الفقر، ومستوى المعيشة ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف الداخلي ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية من حيث العجز والنمو.<sup>2</sup>

ويتطلب أيضا في التداول السلمي للسلطة عملية تقنين واضحة لآليات الترشيح والانتخاب تعطي الفرصة المتكافئة لأفراد المجتمع من جهة وتقنن عملية التنصيب والعزل في كافة السلطات المختلفة في الدولة.<sup>3</sup> ومن هنا يتضح أهداف التداول على السلطة والتي تتجلى فيما يلي:

1- تجديد القيادات السياسية والحزبية بالمرشحين والبرامج والسياسات العامة.

2- تفتح الأحزاب على بعضها البعض.

3- توفير الشرعية العامة للنظام الحاكم وتحقيق سيادة القانون، واستقرار النظام السياسي واستمرار مؤسساته.

4- تساهم في التماسك الاجتماعي وصيانة الوحدة الوطنية وتجسيد التمثيل والمشاركة في اتخاذ القرار داخل المؤسسات المركزية والمحلية.

5- تحقيق الاستقرار الحيوي الذي يساهم في إحداث التغييرات المناسبة التي تجعل النظام في حالة تجدد ومواكبة مع المحيط الداخلي والخارجي.

<sup>1</sup>- مرزود حسين، مرجع سبق ذكره، ص.17.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص.18.

<sup>3</sup>- زهير عبد الهادي الحميد، "العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات"، ورقة مقدمة في الملتقى التوافق السنوي الثالث حول:

"هينات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، كويت، 10-11 أبريل 2006، ص.36.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

6- تجنب الفراغ السياسي بالانتخابات الدورية.

7- تساهم في تفعيل الرقابة الشعبية والحزبية.

فمن خلال هذه الأهداف التي تقوم بتحقيقها فهي تساهم بذلك في صنع ثقافة سياسية مشتركة ونشر ما بين أفراد المجتمع وتحسيسهم بالوعي السياسي وبضرورة المشاركة السياسية في مختلف الانتخابات سواء كانت رئاسية أو شرعية أو محلية، واختيار المترشح الأفضل بالأغلبية حتى تضمن دوران النخب، وتساهم في توجيه سلوك الناخب نحو الأفضل.

أما التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري يستدعي ضرورة الاعتماد على العمليات الانتخابية الديمقراطية التي لا تقصي أي طرف والتي تضمن العمل السياسي الوطني الفعال للانتقال من الديمقراطية المقيدة إلى الديمقراطية المشاركة، واعتمادا على أسلوب الانتخاب كآلية للوصول إلى السلطة وممارستها وانتقالها، هذه العملية من شأنها أن تعيد للشعب ثقته في النظام والسلطة الحاكمة.<sup>1</sup>

وهذا ما يعزز ثقافة سياسية مشاركته بين أفراد المجتمع من جهة، ويعكس السلوك الانتخابي للفرد من جهة أخرى، وهذا مثل ما حصل في الانتخابات المحلية التي عرفتها الجزائر في 15 جوان 1990، حيث شكلت هذه الانتخابات أول تداول على السلطة على المستوى القاعدي بطريقة ديمقراطية حرة ونزيهة سمحت بفوز عريض لأكثر حزب معارض تلك الفترة هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.<sup>2</sup>

وبالنسبة لمحددات التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري تتلخص فيما يلي:

1- **محدد التعددية السياسية والحزبية:** أكد دستور 1996 وقانون الانتخاب، أن الدولة الجزائرية تلتزم بنظام ديمقراطي تعددي، بحيث أن النتيجة الطبيعية للتعددية السياسية في المجتمعات الدولية هي تداول السلطة بين الأحزاب التي تمثل هذه التعددية، وإن لم يكن الأمر كذلك فلا معنى لهذه التعددية، لأن من طبيعة هذه التعددية أن تقوم الأحزاب بطرح برامجها وآرائها على الشعب، ليطلع عليها ويناقشها ويوازن بينها ليختار منها ما يراه الأنسب لتحقيق مصالحه العامة.<sup>3</sup>

2- **محدد الانتخابات الدورية:** إن تبني النظام الجمهوري يفرض جعل كل المناصب تخضع للانتخابات الدورية و الأخذ بمبدأ الأغلبية لتحقيق الشرعية، و هذا استنادا للمادة 50 من دستور 1996 " لكل مواطن

<sup>1</sup>- نوال بلحلي، مرجع سبق ذكره، ص.314.

<sup>2</sup>- إسماعيل فيره والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص.96.

<sup>3</sup>- دندل جبر، التعددية السياسية وتداول السلطة، ط1، (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2006)، ص.195.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب و يُنتخب " و قد اعتمد على الانتخابات بالأغلبية في دورين بالنسبة لرئيس الجمهورية، بينما اعتمد الانتخاب النسبي في البرلمان و المجالس المحلية المنتخبة، فانتخاب حق لا يمكن التلاعب بيه أو التفریط فيه أو تزوير ممارسته لأن الممارسة الديمقراطية للسيادة تتطلب أن تكون كاملة، و كل محاولة لتزوير الانتخابات تعتبر تحويلا للإرادة الشعبية و هدرا لمبدأ سيادة الشعب.<sup>1</sup>

**3- محدد تحديد المدة لتولي السلطة:** يعتبر أساس و جوهر التداولي على السلطة في الأنظمة السياسية التنافسية، وبما أن النظام السياسي الجزائري يلتزم بالنظام الديمقراطي التعددي التنافسي فمن الضروري الالتزام بالانتخابات الدورية لضمان التداول على السلطة وعدم تشخيصها، ولهذا نص دستور 1996 معدل 2008 على تحديد مدة العهدة الرئاسية في المادة 74 بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، ليتم التراجع بفتح عهدات رئاسية جديدة في نوفمبر 2008، وهذا ما شهدته الانتخابات الرئاسية في الجزائر فمنذ وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة عام 1999 إلى غاية الانتخابات الأخيرة 2014 لم يطرأ أي تداول في السلطة.

### ❖ المطلب الثاني: إرساء الحكم الرشيد.

يفترض الترسيع الديمقراطي لأي دولة أن يكون نظامها السياسي نظاما رشيدا، وليس نظاما دولاتيا يرتبط بالدولة، وهذا من أجل تجنب أي انتقادات أو محاولات الإطاحة بالنظام أو تغييره، ذلك أن نظام الحكم الرشيد يقوم على تفعيل دولة الحق والقانون وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، وبالتالي تكريس قيم الثقافة السياسية المشاركة بين أفراد المجتمع، ولهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد، ومجهودات الجزائر في سبيل تحقيق نظام الحكم الرشيد وإرسائه في جميع المستويات.

### أ- مفهوم الحكم الرشيد:

إن ترشيد الحكم أصبح ضرورة لأي نظام حتى يكون ديمقراطيا، فتعزيز الحكم الرشيد يعني تعزيز الديمقراطية، وترسيخ متطلباتها من توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإقرار التعددية وترقية المؤسسات السياسية... الخ، وبهذا فإن مفهوم الحكم الرشيد يرتبط بمجموع الآليات السياسية التي تدعم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، ومراقبة تنفيذها، إلى جانب ارتكازه على معيار أساسي يتمثل في القانون الذي

<sup>1</sup> - سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، (الجزائر: دار الهدى، د-س)، ص.131.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

يتمتع بالسيادة التامة، باعتباره عنصر ثابت في هذا الحكم، وعلى كل الأطراف أن تحترمه سواء كانت السلطة أو المجتمع.<sup>1</sup>

ولقد تعددت تعريفات الحكم الراشد وتتنوع انطلاقا من عدة اعتبارات اختلفت من باحث إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، وهذا بحسب توجهات والاهتمامات الخاصة بهم، فقد عرّفه البنك العالمي سنة 1997 على أنه: الطريقة الخاصة لإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية الإدارية قصد تسيير الأحسن للشؤون العمومية.<sup>2</sup>

أما من نظرة التنمية الإنسانية فقد عرّفت الحكم الراشد على أنه: "الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وحرّياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كل المستويات لاسيما لأكثر الأفراد تهميشا وفقرا، فهو يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، ويكفل الحكم الراشد وفقا لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافقا للآراء في المجتمع، وتسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا و فقرا".<sup>3</sup>

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات المعقدة والعمليات والمؤسسات المتطورة التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية والتوسط لحل خلافاتهم".<sup>4</sup>

ويقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تتمثل فيما يلي:

1- المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كالأفراد والجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات من جانب المواطنين، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية

<sup>1</sup> - نعيمة نصيب، "الحكم الراشد وإشكالية حقوق الإنسان"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجية التغيير في العالم النامي"، الجزائر، جامعة سطيف، 08-09 أبريل 2007، ص.63.

<sup>2</sup> - زهير بن علي، "دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية"، (رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014)، ص.180.

<sup>3</sup> - ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 03، دس، ص.170.

<sup>4</sup> - شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر"، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011)، ص.09.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

المنتخبة، تعبر عن مصالحهم، ويتمكن من خلالها المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.<sup>1</sup>

2- **الشفافية:** تعني حق الشعب في معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات التي تعنيه، ومن الذي يتخذها، فهي تمكن المواطنين من الحصول على حقهم في المراقبة وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين ومساءلتهم عن كل العامة.<sup>2</sup>

3- **حكم القانون:** يعني مرجعية القانون وسيادته عن الجميع، يقوم على تجسيد دولة الحق والقانون باعتباره من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في غطاء المصلحة العامة، فهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى.<sup>3</sup>

4- **المساءلة:** ويقاس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم.

5- **فعالية الحكومة:** يقاس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المعنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

6- **نوعية التنظيم:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح التنمية.<sup>4</sup>

ومن خلال تحقيق هذه المبادئ فهو بذلك يكرس قيم الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع ويقوم بتعزيزها، خاصة إذا تم توفر آليات تطبيق الحكم الراشد والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- **الآليات السياسية:** يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإدارة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010، ص.30.

<sup>2</sup> - سارة بو سعيود، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012)، ص.35.

<sup>3</sup> - سهيلة أمنصوران، "الفساد الاقتصادي وإشكالية حكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي"، (مذكرة الماجستير في التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.135.

<sup>4</sup> - يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، "دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية"، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، قطر، 19-21 ديسمبر 2011، ص.06.

<sup>5</sup> - محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد"، مجلة دفاثير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص.374.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

2- الآليات القانونية: يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، فهي المحدد لمدى قبول الشعب لمن يحكمه، إذ تعبر عن طبيعة العلاقة التي تربط النظام السياسي ووسطه المجتمعي.<sup>1</sup>

3- الآليات الاقتصادية والاجتماعية: حيث يتطلب الحكم الراشد في التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.<sup>2</sup>

### ب- إرساء الحكم الراشد في الجزائر:

بما أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، يستند إلى الأخذ التام بمبادئ المشاركة والمحاسبة والشفافية، الذي أصبح هدفا مهما لأغلب الدول وفي كافة مراحل تطورها، مشكلا إطارا مرجعيا لقياس درجة الديمقراطية ومستويات التنمية فيها ومدى نجاحها، فإن الجزائر تسعى كغيرها من دول العالم الثالث التي شهدت العديد من الأزمات السياسية إلى استكمال بناء مؤسساتها الدستورية سعيا منها لتحقيق الحكم الرشيد.<sup>3</sup>

فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في الجزائر من خلال قانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في فصله الأول المتعلق بمبادئ العامة في المادة 02 حيث عرفه بأنه: "المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"، كذلك تطرق له في مادته 11، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن الحكم الراشد في مجال تسيير المدن وذلك عن طريق تطوير أنماط التسيير العقلاني لتحسين الخدمة العمومية لجميع أفراد المجتمع، أما من منظور المشرع الجزائري فإن مفهوم الحكم الراشد تضمن مؤشرين أساسيين هما سلوك الأفراد وطريقة تسيير لتقديم الخدمة العمومية.<sup>4</sup>

وبعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم سنة 1999 شرع بعدد من الإصلاحات من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، خاصة في عهده الثانية سنة 2004، حيث اعترف بأن الدولة معتلة بسبب

<sup>1</sup> - وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (مذكرة الماجستير في الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009)، ص.27.

<sup>2</sup> - محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص.374.

<sup>3</sup> - أمين عواد المشاقبة، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، (الأردن: دار الجامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.55.

<sup>4</sup> - وفاء ريس وليلى بن عيس، "الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية"، ورقة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول: "آليات حكومة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص.06.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

المناخ السياسي والاقتصادي الصعب الذي عاشته البلاد، خاصة بعد الأزمة التي عانتها منذ توقيف المسار الديمقراطي ولا بد من علاجها، وأحسن علاج لذلك يكمن في إرساء دعائم الحكم الراشد كأحد آليات تعزيز الديمقراطية، ولهذا أطلق عبد العزيز بوتفليقة ورشة "إصلاح الدولة" تضمنت مجموعة إصلاحات تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وهذا في إطار إقامة حكم راشد.

ولقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات شملت الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية، تسعى من خلالها إرساء الأبعاد الأساسية لنظام الحكم الراشد، وشملت هذه الإصلاحات ما يلي:

1. **الجانب السياسي:** يقتضي إرساء دعائم الحكم الراشد توفير الشرعية للسلطات الحاكمة، وما يعنيه ذلك من ضرورة أن يكون وصولها وممارستها للحكم بطريقة تتوافق مع ما تقره الإرادة الشعبية والاحتكام إلى انتخابات حرة ونزيهة، فعلى المستوى الوطني عمل الرئيس منذ توليه السلطة على تنفيذ إصلاحاته السياسية، التي تؤكد على نزاهة العملية الانتخابية، وهذا مثل ما حدث في تعامله مع الانتخابات الرئاسية 2004، حيث أصر إلى استدعاء مراقبين دوليين أعربوا عن نزاهتها، هذا من أجل تعزيز ديمقراطية المشاركة، وإتباع نظام الحكم الراشد الذي يتطلب الاستقرار السياسي.<sup>1</sup>

2. **الجانب القانوني:** لا يمكن تصور قيام حكما راشدا دون سيادة القانون على الجميع وفي كل المستويات ولهذا اعتمدت الجزائر على سيادة القانون في كل المستويات من خلال الإصلاحات الحكومية والإدارية وجهات القضاء، وظهور أدوات الرقابة الشعبية والشفافية في الأحكام القضائية.

3. **الجانب الاقتصادي:** يركز على الاستعمال للموارد العمومية وكذا التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية بغية لتحقيق التنمية، ولقد سعت الجزائر لتحقيق ذلك من خلال جملة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها الرئيس بوتفليقة، الاستثمارات الخارجية وتشجيع أصحاب الاستثمارات الوطنية، من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفيسة زريق، مرجع سبق ذكره، ص.121.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص.122.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

### المبحث الثاني: آليات تفعيل المستوى القانوني.

بعد التعرض إلى الآلية المتعلقة بالمستوى السياسي التي تؤكد أن التداول على السلطة السياسية من شأنه أن يعزز الثقافة السياسية في الدولة كآلية للممارسة السياسية وإدارة الصراع السياسي بطرق سليمة وشرعية، إلى جانب وجود حكم راشد يدعم المشاركة السياسية بين أفراد المجتمع ويساهم في تكريس قيم الثقافة السياسية في المجتمع.

سيتم التناول في هذا المبحث إلى آلية متعلقة بالمستوى القانوني وهذا من خلال مجموعة من القوانين من بينها قانون الأحزاب الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية وقانون الإعلام، إذ حرصت الجزائر على تكريسهم في مختلف دساتيرها، وهذا ابتداء من إقرار التعددية في دستور 23 فيفري 1989 الذي نص على حرية تشكيل الأحزاب، والحق في الانتخاب، وحرية الإعلام. ولازالت تحرص عليهم إلى غاية يومنا هذا، وذلك لاعتبار أن هذه القوانين تمثل كأهم آلية للسير البلاد في مسار الديمقراطية، ومنه تجسد قيم الثقافة السياسية المشاركة بين أفراد المجتمع.

#### ❖ المطلب الأول: إصلاح قانون الانتخاب والأحزاب السياسية.

بعد الحراك الذي شهدته أغلب الدول العربية، بادر النظام السياسي في الجزائر إلى قيام بحراك ذاتي أفضى إلى جملة من تغييرات أطلق عليها الإصلاحات السياسية، فصدر على إثرها قانون الانتخابات الجديد 01-12 في 12 يناير 2012 المنظم للعملية الانتخابية لجعلها أكثر شفافية ونزاهة، بالإضافة إلى إصدار قانون الأحزاب السياسية 04-12 المنظم والمهيكل للنشاط الحزبي في الجزائر، وقد جاءت هذه القوانين في ظل منظومة قانونية هادفة للإصلاح في مختلف المجالات، ولهذا سيتم في هذا المطلب التركيز على التغييرات التي جاءت بها هذه القوانين وإسهامها في تعزيز المشاركة السياسية للمواطن الجزائري، ومنه تدعيم قيم الثقافة السياسية في المجتمع.

#### أ- إصلاح قانون الانتخاب:

يعتبر الوصول إلى السلطة هدف كل تشكيلة سياسية مهما كانت أيديولوجيتها أو توجهاتها، وعندما يتعلق الأمر بالبلدان الديمقراطية فإن بلوغ سدة الحكم يكون عن طريق الانتخابات التي هي اختيار المواطنين

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

لبعض الأفراد منهم من أجل تسيير أمور الدولة، حيث يسمح هذا الإجراء بصورة مباشرة اختيار توجهات سياسة معينة.<sup>1</sup>

ولهذا أصبح الانتخاب الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة بواسطة الإرادة الشعبية، وهو الأداة التي تسمح بالإسهام في صنع القرار السياسي بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر، كما يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التوافق المنشود بين إرادة الحاكم والمحكومين.<sup>2</sup>

وتعتبر التغييرات التي حدثت في 2011 والتي أطلق عليها بالربيع العربي أو الثورات العربية، هي المحرك الأساسي للإصلاحات السياسية التي بادرت بها السلطة الجزائرية والتي شملت عدة مجالات، بغرض تأقلم السلطة مع التحولات السياسية واستيعاب المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن بين هذه الإصلاحات السياسية إصدار القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

إن الدراسة التحليلية لمحتوى القانون العضوي 01-12 المتعلق بقانون الانتخابات أنه جاء كسياسة عامة تنظيمية جديدة في ظل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، ولقد تضمن هذا القانون على 238 مادة موزعة على ثمانية أبواب، احتوت على مجموعة من القواعد والأحكام الجديدة التي من شأنها ضبط وتنظيم العملية الانتخابية وجعلها أكثر شفافية ونزاهة، وذلك ضمانا لحق المواطن في اختيار مرشحيه بكل حرية، وبعيدا عن أي قيود أو مضايقات كانت.

ولقد وضع قانون العضوي 01-12 المتعلق بقانون الانتخابات مجموعة من الشروط مطلوب توفرها في الناخب، كما وضع شروط للتسجيل في القوائم الانتخابية، أبرزت في الباب الأول من القانون 01-12 والمتمركزة أساسا في المواد ابتداء من المادة 03 إلى غاية المادة 08، حيث بينت المواد 06 و07 على حق المواطن في التسجيل في الانتخاب، وعلى أنه واجب عليه، فقد نصت المادة 06 على أن "التسجيل في القوائم الانتخابية واجب على كل مواطن ومواطنة، تتوفر فيهم الشروط المطلوبة قانونيا"، كما نصت المادة 07 على أنه "يجب على كل الجزائريين والجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية واللذين لم يسبق لهم التسجيل في القائمة الانتخابية أن يطلبوا تسجيلهم".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الزاوي محمد الطيب، "تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري"، مجلة دفايير السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص.245.

<sup>2</sup> - حسينة شرون، "دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الانتخابية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: "دور مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، جامعة بسكرة، 03-04-2009، ص.123.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بقانون الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

وقد بين دستور 1996 المعدل في 16 نوفمبر 2008 اعتراف المشرع الجزائري بحق انتخاب المواطن وذلك وفق للمادة 50 من الدستور "لكل مواطن تتوفر فيه الشوط القانونية أن ينتخب أو ينتخب".<sup>1</sup>

وبناء على هذه المادة يتضح أن الانتخاب يعتبر حق شخصي يمكن المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار في كل ما يتعلق بقضايا شأن العالم، ولذا كان من ضرورة اللجوء إلى كل جوانب الإصلاح الانتخابي سواء القانونية أو الإدارية وذلك للوصول إلى انتخابات بناءة يتم من خلالها خلق مؤسسات دستورية ذات مصداقية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات والتمايز الهيكلي وكذا التداول على السلطة، إضافة إلى خلق مؤسسات حزبية حقيقية وقوية قادرة على صياغة برامج السياسة قابلة للتطبيق و تسويقها لدى الناخبين المواطنين يمتلكون حد أدنى من القدرة على الاختيار العقلاني في إطار من التنافس الحر و ضمانات قانونية للمساءلة والمحاسبة.<sup>2</sup>

وإذ تم توفر هذه العناصر فهذا يعني وجود ثقافة سياسية مشاركتية في المجتمع والتي تكون بدورها دافع لمشاركة الانتخابية للمواطن في موعد انتخابي معين، فيمنح صوته أو يمنعه عن المترشحين وفقا لأدائهم وكفاءتهم في التعبير عن برامجهم وهذا يعتبر تفسير لسلوكه الانتخابي.

### ب- إصلاح قانون الأحزاب السياسية:

يعتبر وجود الأحزاب السياسية ضرورة حتمية في أي نظام سياسي، بل أصبح وجودها اليوم يمثل الوجه الأبرز للديمقراطية، وهذا نظرا للدور الهام الذي تلعبه في بناء معالم المشاركة بمختلف أنواعها بين أفراد المجتمع، ولاعتبارها المؤشر الجيد لدلالة على منحنى الديمقراطية وتطورها في الدولة، فجعل أغلب الدول تسعى إلى تكريس الحق في وجودها الأحزاب السياسية في دساتيرها وتشريعاتها المختلفة.

ولهذا سعت الجزائر كإحدى الديمقراطيات الصاعدة إلى تبني وتكريس الحق في تأسيس الأحزاب السياسية منذ استقلالها، ففي ظل دستور الجزائري 1963 ظهرت أحزاب سياسية إلى الوجود إلا أنه حصر العمل الحزبي تحت مظلة الحزب الواحد، نظرا للتوجهات السياسية والإيديولوجية لتلك المرحلة ومثله فعل دستور سنة 1973 في مادته رقم 94، أما بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في أعقاب إقرار دستور 1989 ونظرا للمناخ التنافسي الذي كرسه، تم إصدار قانون الجمعيات ذات طابع سياسي 89-11 في 05

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 معدل 2008، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، رقم 25، 16-نوفمبر 2008.

<sup>2</sup> - زهيرة بن علي، مرجع سبق ذكره، ص.173.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

يوليو 1989، تلاه الأمر 07-97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية تطبيقاً لنص المادة 42 من دستور 1996 التي كرست هذا الحق.<sup>1</sup>

وبعد موجات الحراك الذي عاشها العالم العربي وفي خضم الإصلاحات السياسية التي صاحبت هذه الفترة، صدر في 12-01-2012 القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي جاء متضمناً 84 مادة موزعة على سبع أبواب نظمت في مجملها حرية تكوين الأحزاب السياسية من حيث شروط التأسيس والإجراءات الاعتماد وضبط نشاطها في شقيه الأساسيين السيورة والتمويل.

والقراءة المتأنية للقانون 04-12 فيما يتعلق بالشروط المفروض توفرها في مشروع حزب سياسي تبرز نوعان من الشروط أولها تحتل جل الباب الأول من القانون 04-12، المتمركزة أساساً في المواد ابتداء من المادة 05 إلى غاية المادة 09، حيث تشكل المادة 07 القاعدة العامة لإنشاء الأحزاب السياسية وسيرها لأحكام كل من الدستور والقانون العضوي الساري المفعول.<sup>2</sup>

كما بين دستور 1996 المعدل في 16 نوفمبر 2008 شروط تشكيل الأحزاب السياسية، وأن تشكيلها يعتبر حق معترف بيه للمواطن، حيث نصت المادة 42 من الدستور على ما يلي: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترفاً بها ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على عناصر مبنية في الفقرة السابقة، يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من الأشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها، تتحدد الالتزامات وواجبات أخرى بموجب القانون".<sup>3</sup>

وهذه الشروط حرص عليها قانون 04-12، بحيث أن الشروط المتعلقة بالحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنية، استقلال البلاد وسيادة الشعب والطابع الديمقراطي للجمهوريين للبلاد وأمن التراب الوطني وسلامته، فهي واجبات أساسية يفرضها الانتماء إلى الوطن سواء كانت أحزاباً أفضى الاختيار الشعبي

<sup>1</sup> - بوحنية قوي وهبة لعوادي، "إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري"، مجلة دقاتير السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص.169.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص.168.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

إلى وضعها في سدة الحكم أو على مقاعد المعارضة، ولطالما كان سعي الأحزاب لدعم هذه المقومات إيمانا راسخا ومصدر جذب شعبي.<sup>1</sup>

أما ثاني الشروط في تشكيل الأحزاب السياسية فهي تتعلق بعضوية الأفراد المؤسسين للحزب السياسي والتي نصت عليها المادة 17 من القانون العضوي 04-12، حيث نجد هذه الأخيرة عملت على اتساع فئة الأفراد اللذين يمكنهم تأسيس الأحزاب السياسية.

ويتبين من خلال هذه شروط أن مشروع الجزائري اعترف بحق إنشاء الأحزاب السياسية وهذا وفقا للمادة 02 من قانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، وقد عرف المشروع الجزائري الحزب السياسي من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 04-12 في المادة الثالثة على أنه هو "تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك خير التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية".<sup>2</sup>

ومن هذا التعريف نستخلص أن نشأة الأحزاب ليس من فراغ وإنما ظهورها يكون لأسباب وأهداف خلق لأجلها، ومن الأهداف التي تسعى الأحزاب السياسية إلى تحقيقها بين أفراد المجتمع دعم الثقافة السياسية السائدة، أو خلق ثقافة سياسية جديدة وذلك من خلال تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام التي تعتبر من المهام التي تقع على عاتق الحزب السياسي فمن ضرورة توجيه المواطن وإنما الشعور لديه بالمسؤولية وتحسيسه أن المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، بحيث أن الحزب لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بمجرد الاستجابة إلى رغبات المواطنين، وإنما يترجم هذه الرغبات في إطار المبادئ العامة التي يترجمها إلى برنامج محدد، والوصول إلى الحكم بطريقة موضوعية مجردة من كل خلفية سياسية ضيقة، وبذلك يتضح مدى أهمية الحزب في تكوين رأي العام، فهو يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانته في الجماعة.<sup>3</sup>

كما يكمن دور الأحزاب السياسية في التنقيف السياسي من خلال تزويد الأفراد بالوعي في شتى المجالات والميادين والمفاهيم التي تتعلق بالأمور السياسية التي يحتاجها الفرد، كما لها دورا في عملية التأهيل السياسي، فهي تسعى لصياغة قضايا محددة لإثارة اهتمام المواطنين ومحاولة إيجاد قضايا جديدة أثناء حشدتها للدعم للمرشحين، وكثيرا ما تتمسك بالشعارات أو عقائد تطرحها وتعمل على تعميقها لكسب

<sup>1</sup> - بوحنية قوى وهبة لعوادي، مرجع سبق ذكره، ص.171.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في جانفي 2012، المتعلق بقانون الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 2012.

<sup>3</sup> - ثامر كامل الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: دار مجد لأوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.214.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

مزيد من التأييد، وكذلك فالأحزاب من خلال منشوراتها الخاصة ووسائل الإعلام العامة والندوات... تسعى للتأثير على الموافق السياسية للأفراد.<sup>1</sup>

ولقد بين القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 04-12 على دور الأحزاب السياسية إلى الدعوة إلى ثقافة سياسية أصيلة والتي تعتبر من مهام المسندة إليه، فقد أوضحت المادة 11 من القانون 04-12 على أنه "يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة وذلك عبر:

"المساهمة في تكوين الرأي العام الدعوة إلى ثقافة سياسية أصيلة تشجيع مساهمة الفعالية للمواطنين في الحياة العامة. تكوين وتحضير نخب قادرة على تحمل مسؤوليات العامة، اقتراح مترشحين للمجالس الشعبية المحلية والوطنية، السهر على إقامة وتشجيع علاقات جوارية دائمة بين المواطن والدولة، ومؤسساتها، العمل على ترقية الحياة السياسية وتهذيب ممارستها وتثبيت القيم والمقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، لاسيما قيم ثورة أول نوفمبر 1954، العمل على تكريس الفعل الديمقراطي والتداول على السلطة وترقية حقوق السياسة للمرأة، العمل على ترقية حقوق الإنسان وقيم التسامح".<sup>2</sup>

من خلال هذه المادة بين المشرع الجزائري بوضوح على الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تجسيد الثقافة السياسية وتكريس قيمها من تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين، وربط علاقتهم بالدولة، وتثبيت فيهم قيم وسلوكيات ومعارف سياسية...إلخ.

### ❖ المطلب الثاني: إصلاح قانون الإعلام.

تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في نشر الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية في المجتمع، وذلك نظرا لإمكاناتها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وانتشارها الواسع داخل المجتمع، فهي تعمل على تكوين الاتجاهات الفكرية والمواقف السلوكية عن طريق نشر الأفكار والآراء، خاصة بعد التطورات التكنولوجية الحديثة التي ساعدت في جعل سهولة الاتصال بين أفراد المجتمع مما زاد من أهميتها، وفرض سيطرتها وتأثيرها على القيم، الاجتماعية والسياسية للأفراد، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم الإعلام والتركيز على دورها في نشر الثقافة السياسية.

<sup>1</sup> - أمين مشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص.06.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 04-12، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

### أ- مفهوم الإعلام:

يعرف الإعلام بأنه: "النقل الحر والموضوعي للأخبار، والمعلومات، والوقائع بصورة صحيحة يترتب عليها نشر الأخبار الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الجماهير، وعواطفهم السامية والارتقاء بهم من خلال تنويرهم، وتنقيفهم، لا تخديرهم وخدعهم".<sup>1</sup>

ويعرفه "سمير حسن" هو: "كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الأخبار والحقائق والمعلومات السلمية على موضوعات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية".<sup>2</sup>

أما تعريف "محمد جميل حمامي" يعرفه أنه: "أحد أشكال الاتصال الجماهيري، فهو عملية التفاعل الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات المتنوعة، فهو من أهم الظواهر البشرية الاجتماعية لأنه نتاج التفاعل بين الفرد والمجتمع".<sup>3</sup>

والإعلام بكل بساطة هو: اتصال من جهة وغالبا ما تكون رسمية إلى جهة أخرى وغالبا ما يكون الشعب، لتوصل رسالة إعلامية تهدف إحداث تغيير سلوك الناس وفي الرأي العام لتحقيق أهداف معينة، وهذا عن طريق نشر الأخبار والمعلومات والحقائق بطريقة ديناميكية تساعد في التوعية والتنقيف وإقناع الجماهير.<sup>4</sup>

وبما أن وسائل الإعلام أداة من أدوات المجتمع، تعمل على نقل عناصر التنشئة الثقافية أو الاجتماعية إلى أفراد المجتمع ليصبحوا جميعا أعضاء فاعلين إيجابيين في هذا المجتمع، وفي تحقيق أهدافه النهائية، فهي بذلك تسعى لتكريس قيم الثقافة السياسية من خلال قيام بتنشئة المواطنين على قيم وسلوك معينة مرغوبة تتعلق بالتزام القوانين والتعليمات حفاظا على سلامة المجتمع وأفراده، فهي تقوم بنشر المعرفة على نحو يعزز النمو الثقافي، وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في كافة مراحل العمرية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - موسى عبد الرحيم حلس وناصر علي مهدي، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني"، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 02، 2010، ص.141.

<sup>2</sup> - رحيمة الطيب عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، (الأردن: جذر الكاتب العالمي، 2008)، ص.13.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق محمد الدليمي، وسائل الإعلام والاتصال، (عمان: دار المسيرة، 2012)، ص.63.

<sup>4</sup> - محمد أبو سمرة، الإعلام السياسي، (الأردن: دار الرأية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.13.

<sup>5</sup> - عزام أبو حماد، الإعلام والمجتمع، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.99.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

ولهذا أصدرت الجزائر قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 متعلق بالإعلام، الذي يعتبر من أهم الإنجازات التي فتحت المجال لحق التعبير والنشر وإبداء الرأي وإصدار الصحف، حيث نصت في هذا القانون على مجموعة من العناصر يسعى الإعلام من خلال أنشطتها إلى تحقيقها، وهذه العناصر تمثل قيم واتجاهات وسلوكيات مرتبطة بأفراد المجتمع، بحيث نصت المادة 05 من قانون الإعلام على ما يلي: "تساهم ممارسة أنشطة الإعلام على الخصوص فيما يلي:

الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية، ترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية، ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار، ترقية الثقافة الوطنية وإشعاعها في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري، المساهمة في حوار الثقافات العالم القائمة على مبادئ الرقي والعدالة والسلام".<sup>1</sup>

ومن هذا فإن الإعلام بوسائله المختلفة يعتبر أحد أهم مصادر الثقافة السياسية في المجتمع ، هذا وإن اختلفت طبيعة هذا المصدر من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في المجتمع نفسه، فقد يعمل الإعلام على تدعيم وتكريس ثقافة سياسية أحادية في مجتمع سلطوي، بينما قد يعكس ثقافات متباينة ومتنوعة في المجتمع الذي يسمح بحرية تدفق الآراء والأفكار وحرية الممارسة الإعلامية، وهو ما ينعكس على الاتجاهات والآراء التي تعبر عنها وسائل الإعلام داخل المجتمع، فهو يزود الفرد بالمعلومات السياسية ويسهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافة سياسية وكما يحقق الإعلام اتصالا غير مباشر بين الرأي العام والنخبة الحاكمة أو سلطة الدولة.<sup>2</sup>

كما تعد وظيفة توجيه السلوك واحدة من الأهداف والنتائج على حد سواء لوسائل الإعلام التي تسهم في تغيير أنماط السلوك والاتجاهات العامة في المجتمع من خلال نوعية المادة الإعلامية المرسله للجمهور المستقبل، وكذلك في إطار مدى ملائمة هذه المادة إما الأهداف الموجهة له أو لطبيعة الجمهور المستقبل لها، ومن هذه المعاني الأساسية يمكن فهم ما قد تلعبه وسائل الإعلام من أدوار ايجابية أو سلبية في تفعيل جميع شرائح المجتمعات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، قانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بقانون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 2012.

<sup>2</sup> - علي عبد المجيد قذري، الإعلام وحقوق الإنسان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008)، ص.147.

<sup>3</sup> - سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.106.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

فمن خلال مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والصحافة فهي تقوم بتواصل مع جميع فئات المجتمع من أجل التعبير عن وجهاتهم وآرائهم وتطلعاتهم.<sup>1</sup>

كما أن الصحافة كأحدى وسائل الإعلام لها دور في تطوير الثقافة السياسية لأفراد المجتمع، وتهيئة من خلال تهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية وإحداث تغيير للقيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي الذي يساعد على التطور والنهوض بالمجتمع، والمساهمة في تكوين قيم ومعتقدات سياسية جديدة، لأن الصحافة كسائر وسائل الإعلام الأخرى تعد مصدرا أساسيا من مصادر التغيير، كما أن لها قدرة على التأثير في أنماط السلوك وتعزيز المجتمعات بثقافة سياسية جديدة.<sup>2</sup>

فقد ألقى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في فبراير 1999 خطابا يعكس دور الصحافة حيث يرى أن "الصحافة يمكن أن تلعب أدوارا على عدة أصعدة، وقد بدأت فعلا تؤديها، رغم العراقيل التي تتلقاها من الناحيتين التطبيقية والمادية، ويعود للدولة رفع هذه الحواجز، وتشجيع تعدد قطاع الصحافة ونوعها، وأن تساهم بشكل فعال في توزيعها فيما يخدم حقوق المواطن في الإعلام".<sup>3</sup>

وبهذا فإن الحكومات تسعى إلى استخدام ما أمكنها من وسائل وقنوات اتصالية متاحة من أجل أن تتعرف على الاتجاهات السائدة في الوسط الجماهيري، كما أنها تعمل جاهدة على أن تنقل الرأي العام المحلي كل ما تعتقده بأهمية للحصول على التأييد الشعبي لسياساتها، وتوجيه الرأي العام وتحديد مواقفه المساندة لبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.<sup>4</sup>

كم نجد وسائل الإعلام في تكريسها لقيم الثقافة السياسية من خلال توجيهه و تكوين المواقف و القيم فهي تساهم من جهة أخرى في تحديد السلوك الانتخابي من خلال توجيه سلوك الناخبين حول مرشح معين في الانتخابات، وهذا مثل ما حدث في انتخابات الرئاسة 1999، بحيث انحياز الإعلام للمرشح "عبد العزيز بوتفليقة"، مما أثر على سلوك الناخبين في التصويت لصالح "عبد العزيز بوتفليقة"، وقد أسفرت عن مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات بـ 60,25%، تحصل فيها "عبد العزيز بوتفليقة" على نسبة 73,79%، ونفس الشيء حصل على أعلى نسبة في العهدة الثانية والثالثة والرابعة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.277.

<sup>2</sup> - علي بسيولي، الإعلام السياسي وتكوين الأحزاب السياسية، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)، ص.183.

<sup>3</sup> - يوسف تمار، الاتصال والإعلام السياسي، ط1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص.85.

<sup>4</sup> - محمد حمدان، الاتصال السياسي الدولي، ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009)، ص.58.

<sup>5</sup> - سعاد بن قفة، "المشاركة السياسية في الجزائر-آليات تقنين الأسرى نموذجاً 1966-2005"، (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011)، ص.150.

### المبحث الثالث: آليات تفعيل المجتمع المدني.

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وطرح أفكاره وإبداء آراءهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

وفي هذا المبحث سيتم محاولة معرفة دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية التي تعد أهم مؤشر على وجود التواصل بين النسق السياسي والاجتماعي، والوصول إلى تحديد دور المجتمع المدني في تكريس القاعدة التي تقوم عليها الرشادة السياسية والتي تتجسد في قيم الثقافة السياسية.

#### ❖ المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.

أمام الواقع العملي الذي احتله المجتمع المدني كطرف فاعل وأساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي للمجتمعات، وقدرته على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من الانكفاء بالذات إلى أفراد قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة السياسية والاجتماعية، وتفعيلها، كان لازما علينا قبل معرفة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية، أن نتطرق أولاً إلى تحديد كل من المفهومين المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

#### أ- مفهوم المجتمع المدني:

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية، وقد كانت لكل منهم وجهته ونظريته الخاصة، لكنها تصب أساساً في فكرة واحدة مؤداها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد فإن المجتمع المدني وفق لأفكار "هيجل" عرفه على أنه يتموقع بين الأسرة والدولة وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صونية العيادي، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان 2 و3، جوان 2008، ص. 03.

<sup>2</sup> - طاهر بلعير، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، ص. 122.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

ويذهب بعض المفكرين العرب في تحديد مفهوم المجتمع المدني أمثال "برهان غليون" محمود عبد الفضيل "علي عبد اللطيف حميدة" على أنه: "مجموع المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".<sup>1</sup>

ولقد تبنت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت 1992 تعريفا للمجتمع المدني على أنه: "المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، كالمشاركة في صنع القرار السياسي على مستوى وطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي الثقافي".<sup>2</sup>

وهو: كذلك كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة فهو نسق سياسي متطور.<sup>3</sup>

ويفهم المجتمع المدني من الناحية الحقوقية، على أنه: المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية التي تصون الحقوق الأساسية للإنسان، وحرية تداول السلطات وفق العدالة والمساواة، بما يحقق سيادة الشعب، والكرامة الوطنية.<sup>4</sup>

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول أنّ مفهوم المجتمع المدني يدل على مجموع التنظيمات الطوعية المستقلة عن مختلف أشكال الارتباط بالجهات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة، فهي تضم مواطنين تجمعهم اهتمامات وأهداف مشتركة تصب أساسا في مصلحة الخدمة العامة لأفراد المجتمع، وتتجسد هذه التنظيمات الحرة في الجمعيات المدنية، الأحزاب السياسية، النقابات والعمالية والمهنية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، (منكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011)، ص.31.

<sup>2</sup> - غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط1، (غزة: مركز دراسات الغد العربي، 2004)، ص.22.

<sup>3</sup> - محمد أحمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ط1، (الأردن: دار جامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.30.

<sup>4</sup> - عيسى الشماس، المجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص.33.

<sup>5</sup> - كريم بركات، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013)، ص.45.

### ب- مفهوم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة في الحياة العامة حق لكل مواطن في بلاده، سواء أكانت مشاركة تتعلق بالحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، لأن ميزة هذه الحياة تنعكس على أوضاع الفرد المعيشية إما إيجاباً أو سلباً ولأن كل فرد في الدولة له الحق بأن يعلم بما يجري في هذه الأخيرة من شؤون تتصل بالمصلحة الجماعية التي عليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدرته ومواهبه، فإن المشاركة السياسية تعتبر أهم صورة من صور المشاركة في الحياة العامة<sup>1</sup>.

فهي تمثل أرقى تعبيرات الديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في التصرف في القضايا المدنية أو الحي أو المؤسسة، وتعتبر فضلاً عن ذلك من الآليات الضرورية للتعبير عن إرادة المواطنين والمواطنات وتكريس سيادة الشعب<sup>2</sup>.

ويتخذ مصطلح المشاركة السياسية عند العديد من الباحثين صيغاً ومضامين عديدة، فهي تعني عند "باي وآلموند": "مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي"<sup>3</sup>.

أما "محمد السويدي" فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية سياسية اجتماعية، يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل وسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"<sup>4</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن المشاركة السياسية هي: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في إدارة وتوجيه العملية السياسية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه، ويعبر عن آراءه واتجاهاته التي كونها عبر أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تخضع لها داخل المؤسسات الاجتماعية المتعددة، وهذه المشاركة تتم من خلال أنشطة عديدة منها: الترشح في الانتخابات والتصويت فيها والاشتراك في الندوات والمناقشات السياسية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - سهام عباس، "ضمانات وآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية"، (مذكرة الماجستير في قانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2013)، ص.35.

<sup>2</sup> - حفيدة شقير ومحمد شيق صرصار، النساء والمشاركة السياسية، (تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2014)، ص.11.

<sup>3</sup> - علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، ط1، (بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص.36.

<sup>4</sup> - محمد لعجال لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، ص.243.

<sup>5</sup> - علي موهوب الطاهر، الإعلام السياسي و تكوين الأحزاب السياسية، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)، ص.183.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

### ج- دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية:

من المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية وازداد عمق ومدى هذه المشاركة والانعكاس صحيح، غير أن التعرض لهذه المواقف لا يكفي لوحده لدفع الفرد إلى المشاركة وإنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها<sup>1</sup>.

ومن هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني، ويتمثل هذا الدور في عملية المشاركة من خلال تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من الانتخاب والمناقشة للأحداث العامة والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية.<sup>2</sup>

كما يعمل المجتمع المدني على إطلاع المواطنين الناخبين بحقوقهم وواجباتهم الانتخابية، وكذا إعلامهم بالمواعيد الانتخابية وإجراءاتها، وإطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين المعروضين، وبهذا يحث المجتمع المدني على المشاركة بطريقة إيجابية وفعالة.<sup>3</sup>

ولقد تدعم دور المجتمع المدني ومنظماته بالجزائر في المشاركة السياسية بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها: ملائمة الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسية، والتحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر، والذي يعتبر كخطوة متقدمة لتوسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي، كالأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة، وهذا خاصة بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989، حيث نصت منه المادة 42 في الحق بإنشاء الأحزاب السياسية معترف بيه ومضمون، كما نصت المادة 41 على حرية التعبير وإنشاء جمعيات مضمونة للمواطن، ومن خلال إقرار الدستور لمنظمات المجتمع المدني فهو يساهم في تعزيز المشاركة في الشؤون العامة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-خير الدين عيادي، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، (مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011)، ص.98.

<sup>2</sup>- بومدين طاشمة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: دراسة مقارنة تحليلية للمتغير الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000)، ص.95.

<sup>3</sup>- منير مباركة، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دقاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص.419.

<sup>4</sup>- بوحنية قوى، "المجتمع المدني في الجزائر: الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، مجلة المغرب الموحد، العدد 11، فيفري 2011، ص.39.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

ولقد شهدت الجزائر منذ نهاية التسعينات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني والتي توجهت مجالات تدخلها اهتمامها في تمكين الأفراد من التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها، وتهيئة الفرصة أمامهم لكي يبدوا رأيهم فيما تتخذه الحكومة من قرارات، أو فيما يطرح من برامج وسياسات، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقهم، خاصة حقوق المرأة، ولقد أحصت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية عن 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على مستويين الوطني والمحلي، حسب العملية التي أعلنت نتائجها في 12 يناير 2012 هدفها تعزيز المشاركة السياسية وتوسيعها.<sup>1</sup>

### ❖ المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية.

إن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، تركز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لا يمكن أن تبني الديمقراطية في أي بيئة اجتماعية، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، كما أن توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد التغيرات المهمة في الوعي الديمقراطي في المجتمع، لذا فإن الوعي الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة سياسية تدفع المجتمع المدني وتحفزه بكل فئاته و شرائحه و أجياله إلى المشاركة السياسية وشؤون إدارة الشأن العام، من هنا فإن إنجاز ديمقراطية في البناء الاجتماعي السياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية تحفز الناس للمشاركة في هذا المضمار وتدفعهم بشكل ذاتي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي.<sup>2</sup>

فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية.<sup>3</sup>

إلا أن مضمون الثقافة السياسية من هذه الاتجاهات السياسية و قيم و المعارف السياسية و السلوك السياسي والاجتماعي لا يمكن انتشارها بين أفراد المجتمع إلا عن طريق قنوات المجتمع المدني، فتجسيدها

<sup>1</sup> - عمر مرزقي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة مستقبل العربي، د.ع. دس، ص. 38.

<sup>2</sup> - خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد"، (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 140.

<sup>3</sup> - محمد خداوي، "الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، مجلة دفتاير السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012، ص. 46.

## الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.

وترسيخها تكون مؤسسات المجتمع المدني مسؤولة عنها، وهذا كله في نطاق أدواره ومجالاته، من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية، ومعالجة التحديات والأزمات و متطلبات التنمية والتحديث بمعيار المصالحة الوطنية، وتأصيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، من خلال برامج التعليم والإعلام، ونشر ثقافة حقوق الإنسان...الخ.

حيث أن المجتمع المدني يشكل الفضاء الذي تستطيع الثقافة السياسية أن تقوم بأدوارها ووظائفها من خلاله.<sup>1</sup>

وعلى أساس الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية السياسية، يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات وتتنضح الحاجة إليها لدعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان خاصة داخل الأنظمة العربية، أين تأثرت السلطة بكافة الوظائف الاجتماعية، وأضعفت وظائف المجتمع المدني، ونشر قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بيروقراطية بطيئة الحركة عديمة المبادرة.

لكن في ظل حكم راشد ورشادة سياسية التي تقوم على المشاركة السياسية والمبادرات الفردية فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى ثقافة سياسية داعمة، تدعم قيم الديمقراطية وتشجع المشاركة الشعبية الواسعة في العملية السياسية عن طريق قنوات المجتمع المدني.<sup>2</sup>

فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكريس الثقافة السياسية من خلال توجيه سلوك الأفراد واختياراته السياسية، وتحديد تعرفه ووعيه بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها في إطار منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

كما تعمل على دمج أفراد المجتمع من الانصهار الاجتماعي والوطني وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نوا وعلا هي البارزة في الحياة اليومية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ثامر كمال محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص.91.

<sup>2</sup> - خيرة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.142.

<sup>3</sup> - بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.75.

### خلاصة الفصل:

تم تناول في هذا الفصل آليات تعزيز الثقافة السياسية، إذ يمكن تحقيق هذه الأخيرة وتكريسها في المجتمعات، بعمل الدول على تعزيز هذه الآليات وترسيخها ومواجهة مختلف العراقيل التي يمكن أن تقف في مسارها، وهذا لاعتبارها أنها تمثل مجموع الخبرة النظرية والتجريبية للديمقراطية كعملية للحكم وكإطار للممارسة.

ولقد تم التعرض لهذه الآليات في ثلاث مباحث، من خلال محاولة إبراز وإسقاط كل آلية من هذه الآليات على الحياة السياسية في الجزائر، في ظل نظام سياسي دولتي له خصائصه وميزاته التي تميزه وتعكس المنطقة في التعامل، حيث تمّ التطرق في المبحث الأول إلى الآلية المتعلقة بالمستوى السياسي من خلال تحقيق في مجال ممارسات السلطة تداول سلمي عليها، والتي غير قابلة للاستحواذ أو الاحتكار بقدر ما هي قابلة للتداول على السلطة بين صعود قوى سياسية جديدة إلى السلطة ونزول قوى أخرى منها، ووسيلة تحقيق ذلك هي الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والتنافس من خلالها يكون بين عدد من المرشحين أفرادا وأحزابا يحاولون التأثير على سلوك الناخبين لصالحهم بمختلف البرامج التي يدعون إليها في حملتهم الانتخابية، وترتبط هذه الأخيرة بمدى وجود حكما راشدا يدعم المشاركة الانتخابية في اختيار الشعب لممثليهم سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

أما في المبحث الثاني تمّ التركيز على آلية أخرى تتعلق بالنظام القانوني من خلال إصلاح مجموعة من القوانين من قانون الانتخابات 01-12، وقانون الأحزاب السياسية 04-12، وقانون الإعلام 12-05، وتعتبر هذه المنظومة القانونية الأساس في تدعيم الثقافة السياسية لأي مجتمع من جهة وتساهم من جهة أخرى في دعم الأفراد في المشاركة السياسية والتأثير على سلوك الناخبين لرفع نسبة مشاركتهم الانتخابية.

أما فيما يخص المبحث الثالث فتّم التطرق إلى دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية وتعزيز الثقافة السياسية بين الأفراد من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه قضايا سياسية، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم التي يتمتع بها في إطار منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

## الفصل الرابع:

تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012  
والانتخابات الرئاسية 2014.

### تمهيد:

تناولت الدراسة في فصولها السابقة تحديد المفاهيم الأساسية ذات الصلة بإشكالية الدراسة، وإبراز العلاقة بين المتغيرات، وإسقاطها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر من خلال المواعيد الانتخابية مختلفة سواء الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات التشريعية، ثم محاولة إيجاد آليات وتجسيدها لتكون الضامن لتفعيل الثقافة السياسية في المجتمع مما تنعكس على السلوك الانتخابي للناخب الجزائري إيجابا.

ونباشر في هذا الفصل الرابع في تحليل السلوك الانتخابي من خلال دراسة تطبيقية لحالة الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 إلى جانب الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014 وإن الهدف الرئيسي من اختيار هذا النموذج هو الوصول إلى وضع إطار تحليلي عام لمحددات المشاركة السياسية في الجزائر من خلال آلية الانتخابات، ورصد أهم المؤشرات والعوامل التي لها تأثير على السلوك الانتخابي للناخب الجزائري على غرار عامل الثقافة السياسية.

ولهذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 10 ماي 2012.
- ❖ المبحث الثاني: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014.
- ❖ المبحث الثالث: مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر.

## المبحث الأول: تحليل السلوك الانتخابي لانتخابات 10 ماي 2012.

اكتسبت الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت 10 ماي 2012 خصوصية جعلتها محطة تاريخية مهمة بالنسبة إلى الشعب الجزائري وإلى أطراف العملية السياسية، هذا خاصة بعد اتساع موجة الثورات الشعبية أو ما يسمى بالربيع العربي 2011، والتي اكتسبت عدة دول عربية مجاورة للدولة الجزائر.

فجاءت هذه الانتخابات لتقادي هذا الوضع ولتكون فرصة للتغيير وإعادة ترتيب التوازنات السياسية وترشيد ممارستها، فأصبحت فترة ما قبل الانتخابات لحظات لعقد الآمال، ومحاولة لتوقع نتائجها وتداعياتها على مستقبل الجزائر وطبيعة نظامها السياسي.

وبحكم أن هذا الاستحقاق كان مصيريا، فقد كان ينتظر من هذه الانتخابات الكثير ومن أهم تلك الانتظارات تغيير سلوك الناخبين إلى الأحسن ويظهر هذا بارتفاع نسبة المشاركة لدى فئة واسعة من الشعب الجزائري.

ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث التعرض بالتفصيل للظروف العامة التي جرت فيها الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، وإجراء تحليل للسلوك الانتخابي وفقا لنتائجها.

### ❖ المطلب الأول: الإطار العام للانتخابات التشريعية 10 ماي 2012.

تحكم عملية الانتخابات إطار قانوني وتنظيمي يكفل مراحل إجراءها، إلى جانب إطار علم للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي لها تأثير كبير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مسار سيرها من حيث الأوضاع العامة والتي تؤثر بدورها على سلوك الناخبين، وتتعكس على درجة واتجاهات المشاركة السياسية.

فقد جرت الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 في ظل ظروف خاصة مختلفة عن أوضاع الانتخابات السابقة، فكانت هذه الانتخابات بمثابة المرحلة الأولى في تطبيق أجندة الإصلاح السياسي، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار العام من ظروف وإصلاحات جرت فيها الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، إضافة إلى استقراء أهم النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

عرفت الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 ظروف خاصة على الصعيد السياسي والأمني وحتى الاجتماعي، حيث سبقتها أحداث في المنطقة العربية والتي أعطت لها العديد من المسميات " الثورات العربية... الربيع العربي" أفرزت حراك سياسي نوعي عاشته المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011، بدءا من تونس، ومرورا بمصر واليمن ووصولاً إلى ليبيا وسوريا وحتى المغرب، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط الأنظمة السياسية.<sup>1</sup>

وإلى جانب هذه الأوضاع المزرية كانت هناك أيضا ضغوطات على مستوى الداخلي تزامنت مع ما هو حاصل في المستوى الإقليمي، حيث شهدت الجزائر في أوائل جانفي 2011 حركات احتجاجية في عدد من المدن نتيجة في زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها الزيت والسكر وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر، ونتيجة لهذا خرج الشبان للقيام بمظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة، وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة في التراب الوطني.<sup>2</sup>

وبفعل هذه الظروف نتج تقرير السلطة السياسية في الجزائر بإعلان رئيس الجمهورية في خطاب للأمة، للمبادرة بمجموعة من الإصلاحات الدستورية، وهذه كاستجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية، التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان من جهة، ومن جهة أخرى تقادي ما حدث من الثورات في الدول العربية المجاورة.<sup>3</sup>

ومن أبرز الإصلاحات التي سبقت العملية الانتخابية 2012 وكانت الممهدة لها ما يلي:

- إصلاح القانون الانتخابي، وذلك بهدف تعزيز العلاقة بين الناخب وممثليه وسد الهوة والفرغ الموجود بينهما لأن العلاقة بين الناخب وممثليه جد ضعيفة أو تقريبا منعدمة، كما جاء في هذا الإصلاح اعتماد نظام انتخابي يضمن التمثيل الجديد للمواطنين، إضافة إلى إنشاء لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات وإثبات نزاهتها.<sup>4</sup>
- فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة: نتج عنه حوالي 35 حزب سياسي جديد، وبهذا يفوق العدد الإجمالي للأحزاب السياسية 56 حزبا.

<sup>1</sup> - عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريون، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص.01.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص.06.

<sup>3</sup> - عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011)، ص.01.

<sup>4</sup> - مليكة فريمش، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2012)، ص.375.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

- إنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع: حيث أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضمن خدمة الإصلاحات التي قررها عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعة الخاصة.
  - زيادة عدد مقاعد البرلمانية: أقر البرلمان الجزائري نص قانون يرفع عدد أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان من 389 إلى 462 ويفترض بهذه الزيادة في عدد النواب أن تعكس تحسين التمثيل السياسي.<sup>1</sup>
  - توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتجة: حيث صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية يوم الخميس 24 نوفمبر 2011 برئاسة "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة على نص القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 2012، والهدف من هذا القانون العضوي هو تحقيق المساواة في الواجبات والحقوق بين الرجل والمرأة، ومن أجل إدماجها في الحياة السياسية.<sup>2</sup>
  - صدور القانون العضوي رقم 12-03 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وذلك من المادة 01 إلى المادة 08.<sup>3</sup>
- ونتيجة هذه الإصلاحات التي باشرت بها السلطة السياسية الهادفة من ورائها تحقيق إلى التغيير السياسي نحو الأفضل، جاءت الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012، والتي اعتبرت المرحلة الأولى في تطبيق أجندة الإصلاح السياسي لعام 2011، وما يلاحظ عنها ضعف نسبة مشاركة المواطنين فيها مما أدى بالسلطة السياسية إلى التدخل ودعوة المواطنين للمشاركة، حيث دعا الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى ضرورة مشاركة الشعب والإدلاء بأصواتهم يوم الموعد الانتخابي في 10 ماي 2012، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية 2012 حيث يقول فيه "أيها المواطنات الفضليات، أيها المواطنون الأفاضل... إننا ننتظر إذن من الناخبين والناخبات هبة صريحة إلى الإدلاء بكل سيادة بصوتهم الحرفي التعبير عن الإرادة الشعبية، ولا يجب أن يغيب عنهم أنهم يتحملون مسؤولية تفويض النيابة عنهم في التصرف في مقدرات البلاد وممارسة سلطة الشعب للمرشحين والمرشحات اللذين سيرسو عليهم اختيارهم...".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص. 2-4.

<sup>2</sup> - عبد القادر بن صالح، "أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون العضوي المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"، مجلس الأمة، العدد 49، ديسمبر 2011، ص. 14.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012.

<sup>4</sup> - عبد القادر عبد العالي، "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية"، مجلة مجلس الأمة، العدد 50، فيفري 2012، ص. 07.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

وفي هذا الصدد سعت الحكومة الجزائرية إلى تقديم ضمانات قانونية وسياسية وشفافية لمصادقية العملية الانتخابية، ولإعادة الثقة في مؤسسة الانتخاب التي شوهت بسبب تقليد التزوير الذي ارتبط بها وهذا منذ تبني التعددية، فقد اتخذت الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 مجموع من الترتيبات لضمان شفائيتها وذلك من خلال دعوة ملاحظين دوليين ودعوة المنظمات الدولية و بعض المنظمات غير الحكومية، حيث وصل عدد الملاحظين الدوليين اللذين يتابعون الانتخابات التشريعية إلى ما يقارب 500 ملاحظ، تابعين إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والمعهد الوطني الديمقراطي، ومركز كارتر وهما من المنظمات غير الحكومية المعروفة بانتقادها الشديد لمسائل التحول الديمقراطي في العالم العربي.<sup>1</sup>

إلى جانب المراقبين الدوليين تمّ وضع كذلك اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات والتي تشكلت بموجب القانون العضوي رقم 01-12 المتعلق بقانون الانتخابات وإن الهدف من إنشائها هو حسن سير العمليات الانتخابية والعمل على تحقيق نزاهتها واحترام الناخبين والمرشحين.<sup>2</sup>

ولقد ترشح في هذه الانتخابات 24916 مترشحا، منهم 17216 رجال بنسبة 69,10%، و7700 نساء بنسبة 30,90%، كما جرت هذه الانتخابات بمشاركة 44 حزبا، أغلبها من الأحزاب الصغيرة وحديثة النشأة، فضلا عن مشاركة 186 قائمة حرة، تختلف في توزيعها من دائرة انتخابية إلى أخرى، علاوة عن تجنيد السلطة الحاكمة لـ 404167 مؤطر يتوزعون على مراكز ومكاتب التصويت الثابتة والمنقلة، إضافة إلى اللجان الانتخابية البلدية والولائية.<sup>3</sup>

ولقد عرفت هذه الانتخابات ارتفاع في عدد المقاعد والتي وصلت إلى 468 مقعد يتنافس عليها حوالي 44 حزب، أما نسبة المشاركة في هذه الانتخابات فقد بلغت 43% وأسفرت نتائج المراتب الأولى لهذه الانتخابات على فوز جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الأولى بمعدل 220 مقعد، يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 70 مقعد، ثم تحالفت الجزائر الخضراء والمكونة من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني بـ 47 مقعد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: الحالة الجزائرية إطار تحليل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013، ص.17.

<sup>2</sup> - سهام عباس، مرجع سبق ذكره، ص.167.

<sup>3</sup> - طارق عاشور، مرجع سبق ذكره، ص.17.

<sup>4</sup> - أمين شريط، "الانتخابات الشرعية الجزائرية 2012"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 956، 2012، ص.07.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

ويبين الجدول الآتي عدد الأصوات والمقاعد للأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012:

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.324.363	221
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	70
تكتل الجزائر الخضراء	457.049	47
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	21
الأحرار	671.190	19
حزب العمال	238.585	17

مصدر: بن سليمان عمر، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر

1989-2012، مرجع سبق ذكره، ص226.

فمن خلال نتائج الجدول يظهر أنه رغم توسيع عدد مقاعد البرلمان فإن جبهة التحرير الوطني FLN تحصلت لوحدها على ما يقارب 1/2 نصف مقاعد البرلمان التي تقدر بـ462 أي بمجموع 221 مقعد، أما التجمع الوطني الديمقراطي RND تحصل على 70 مقعد، في حين القطب الثاني الذي مثل القطب الإسلامي "تكتل الجزائر الخضراء" تحصل على 47 مقعد، في حين نجد جبهة القوى الاشتراكية FFS كحزب معارض منذ الاستقلال تحصل على المرتبة الرابعة والذي لم يشارك في تشريعات 2007 تحصل على 21 مقعد، أما الأحرار التي أصبحت مكانتهم لدى الجزائريين أفضل من الأحزاب الجماهيرية التي لا تنظيم لها و لا برامج واضحة لها ولا ثقل سياسي يعتمد عليه فقد تحصلت على المرتبة الخامسة وبـ 19 مقعد، يليه حزب العمال بـ17 مقعد، أما باقي الأحزاب المقدر بـ26 حزب سياسي فقد كان عدد مقاعدها أقل من 10 مقاعد.

هذه النتائج دفعت "بتكتل الجزائر الخضراء" بالانسحاب من جلسات البرلمان منذ أول جلسة عقدها بعد الإعلان عن النتائج، واعتبرتها انتخابات مزورة نظرا لحصول أحزاب السلطة على المرتبة الأولى والثانية، في حين حصل هو على المرتبة الثالثة وعلى أقل من 50 مقعد رغم تحالفه مع حزبين إسلاميين آخرين. أما بالنسبة لباقي الأحزاب التي ظهرت جديدة فهي لم تعبر عن تعددية حزبية بقدر ما جعلت الساحة السياسية منقسمة إلى تكوينات ومجموعات سياسية صغيرة غير مستقرة وظيفية أي وجودها وزوالها مرتبطان بالظروف التي نشأت فيها، وبمجرد زوال هذه الظروف فإنها تزول، وهو ما ثبت بعد الانتخابات التشريعية لـ2012 إذ العديد من الأحزاب المعتمدة جديدا لم تستمر في تطوير برامجها أو بنيتها التنظيمية بالإضافة

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

إلى أن برامجها السياسية غير واضحة التوجه والأهداف، وقواعدها الجماهيرية ضعيفة إلى حد كبير ولهذا فإنها لم تستطع أن تستقطب اهتمام الناخبين لها وتحصلت أغلبها على مقعد واحد.<sup>1</sup> أما نسبة المشاركة في هذه الانتخابات فقد كانت مرتفعة عن الانتخابات التشريعية السابقة لـ 2007، فقد بلغت نسبتها 34.14% بمشاركة 9.339.26 مليون ناخب في مقابل 56.86% نسبة العزوف بمجموع 12.306.815 ممتنع عن التصويت، وقد بلغ عدد المعبر عنها 7.234.979 مليون صوت فيما قدر عدد الأوراق الملغية أكثر من 1.704.047 مليون صوت.<sup>2</sup>

### ❖ المطب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.

يعتبر التصويت أداة في يد المواطن للرقابة و المشاركة و التأثير، فالناخب له القدرة أن يمنح صوته أو يمنعه عن المرشحين وفقا لأدائهم و كفاءتهم في التعبير عن مصالحهم، وبالتالي فإن الامتناع شكل موقفا سياسيا يحمل رسائل ودلالات سياسية كبرى هذه الظاهرة تزداد كثيرا عند الشباب والنساء وسكان المدن، وقد يكون تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير، ولهذا سوف يتم التطرق في هذا المطب إلى تفسير سلوك الناخب إزاء العملية الانتخابية من خلال الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012.

### تفسير السلوك الانتخابي:

تميزت الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 باللامبالاة السياسية من طرف الرأي العام الجزائري، ويبدو أن السلطة الحاكمة كما الأحزاب السياسية تتحمل جزء كبيرا من مسؤولية نسبة المشاركة والامتناع والعزوف، حيث يدل رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات على ذلك بقوله: "لقد أدى الغلق السياسي والإعلامي الذي مورس في السنوات الماضية إلى إبعاد المواطنين عن متابعة الشأن السياسي، وتذهب تحليلات أخرى إلى أن السبب يكمن فيما يعرفه المواطن عن الانتخابات السابقة، والمتمثلة في التزوير والرشوة كل هذا جعل المواطن لا يبالى بالانتخابات، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالمعيشة وتبعات أزمة البطالة والسكن والفساد، والتي تكون تفسيراً للسلوك الانتخابي للناخب الجزائري".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عمر بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.228.

<sup>2</sup> - فتحي بكار، "الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية: دراسة حالة الجزائر 1989-2012"، (مذكرة الماجستير في السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2012)، ص.115.

<sup>3</sup> - طارق عاشور، مرجع سبق ذكره، ص.18.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

وقبل الشروع في تحليل السلوك الانتخابي لابد أولا من عرض النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية 10 ماي 2012:

عدد الناخبون المسجلون	21645841
عدد الناخبون المصوتون	9339026
نسبة المشاركة	%43.14
عدد الأصوات المعبر عنها	7634989
عدد الأصوات الملغاة	1704047

المصدر: منير مباركة، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 مايو 2012: قراءة في توقعات والنتائج والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص12.

إذا سلمنا أن هذه الأرقام هي النتيجة السليمة للانتخابات نزيهة وشفافة وهناك أكثر من سبب للشك في أن النسبة المعلنة أعلى من النسبة الحقيقية، فإن أول ملاحظة عليها هي نسبة المشاركة المعلنة المنخفضة %43,14 مقارنة مع نسب المشاركة على المستوى الإقليمي، خاصة في تونس %52 ومصر %54 بعد سقوط نظامي بن علي ومبارك.

فقد شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في كل من تونس ومصر إقبالا شعبيا واسعا وكانت شفافة وديمقراطية إلى حد كبير وهذا باعتراف المراقبين المحليين والدوليين، أما في حالة الجزائر فإن هذه الانتخابات جرت في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت مدته القانونية، إلا أن نسبة المشاركة في حد ذاتها %43,14 نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانات الهائلة التي سخرتها الدولة في مجال الدعاية الانتخابية من أجل حث المواطن على المشاركة الواسعة، فقد استعملت الحكومة الجزائرية جميع وسائل الدعاية من أجل تعبئة الشارع الجزائري لصالح المشاركة في الانتخابات التشريعية، و وصل الأمر إلى درجة تدخل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا في الحملة الانتخابية وحثّ المواطنين على المشاركة بقوة في الانتخابات التشريعية، وفي هذا الصدد قارن الرئيس بوتفليقة في خطابه الذي ألقاه في فيفري 2012 هذه الانتخابات بالثورة التحريرية في نوفمبر 1954 وهذا من أجل التأثير في نفوس الناخبين من خلال الثورة التحريرية وبالتالي تأثير على سلوكهم الانتخابي وتحفيزهم إلى التقدم نحو صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، هذا بالنسبة للمشاركة، أما بالنسبة للتصويت على المرشح الذي يراه الرئيس مفضل فكان من خلال تلميح لآخر

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

خطاب له في سطيف أن انتمائه الحزبي لجبهة التحرير الوطني و هذا لترك أثر بالغ على المستويين، الأول على شريحة من الناخبين، نظرا للرصيد العاطفي الايجابي الذي يتمتع بيه عند جزء لا يستهان بيه من الشعب، و الثاني على جهاز الدولة الذي يآتمر بتوجهات الرئيس.

أما من حيث نسبة الممتنعين عن التصويت بلغت 56,86% من المسجلين في القوائم الانتخابية، وهو مؤشر سياسي و اجتماعي بارز يدل على عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري عن المشاركة الانتخابية، إذ أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أن جزء كبير من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات، وهو يعد بحد ذاته موقفا سياسيا، وما يدعم هذا التحليل هو الرقم المعبر عن الأصوات التي ألغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها أن الأظرف التي وضعها الناخبين في الصناديق الاقتراع يوم 10 ماي 2012 كانت فارغة و هي في الحقيقة تعبر عن رفض أصحابها تزكية أي من القوائم المترشحة، إذ بلغ عدد الأصوات الملغاة 1704047 صوتا أي قرابة 20% من اللذين أدلوا بأصواتهم.

ويمكن تحليل السلوك الانتخابي للناخب الجزائري في وضعه للأظرف الفارغة والتي وصلت 1704047 صوت ملغى إلى عدة أسباب والتي تعتبر في حد ذاتها عوامل مؤثرة على نسبة المشاركة بالسلب فيما يلي:

- عجز السلطات الجزائرية عن إعادة بعث الثقة في مواطن الجزائر بالعملية الانتخابية كأسلوب للتغيير السلمي، وتلك الثقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقراطية التي شاهدها الاستحقاقات الانتخابية السابقة، والتي اعترفت السلطات الجزائرية بما شابهها من تجاوزات وما فيها غياب النزاهة.<sup>1</sup>
- كما أن الناخب الجزائري ليس له إيمان بظاهرة الانتخاب للتغيير أو التداول وفي هذا الصدد يبين عبد الناصر الحاجي بأن عدم الإيمان بظاهرة الانتخاب كوسيلة للتداول السلمي على السلطة هو السبب الرئيسي لعدم المشاركة، فالمواطن لا يذهب إلى مراكز الاقتراع لأنه يجد نفسه في الغالب أمام انتخابات من دون رهانات، ومحسومة مسبقا ولا تثير لديه شهية المشاركة ولا يتحفز إليها.<sup>2</sup>
- ترسيخ الاغتراب السياسي لدى فئة عريضة من المواطنين، إذ لديهم قناعة بأن كل مظاهر المشاركة السياسية ليست لها حدى هذا من جهة ومن جهة أخرى تجسد لهم فكرة أن السياسة أصبحت محتكرة من قبل أشخاص معروفين، فهم يرون دائما نفس الوجوه والأشكال تتكرر إذن لا فائدة من الانتخابات.

<sup>1</sup> - منير مباركة، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 مايو 2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص.13.

<sup>2</sup> - طارق عاشور، مرجع سبق ذكره، ص.18.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

- انعدام الثقة في الأحزاب السياسية التي تثبت فشلها أكثر من عهدة انتخابية في حل مشاكل المواطنين وتمثيل مصالحهم على مستوى السلطة السياسية، كما أن نسبة كبيرة من الناخبين الجزائريين لا تولي أدنى اهتمام للبرامج الحزبية، لذلك لا يكون لتلك البرامج وزن كبير في التأثير في توجهات الناخب الجزائري.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق يذهب "مقران آيت العربي" عضو مجلس الأمة السابق والناشط السياسي بعدم وجود أحزاب سياسية في الجزائر بمفهومها العصري المتمثل في وضع أرضية سياسية تحدد أسس ومنطلقات وأهداف الحزب، والعمل بشكل دائم قصد تجنيد عدد أكبر من المواطنين حول البرامج، والتصويت عليها لتجسيدها في الحياة العملية، ويضيف أن ما يسمى بالأحزاب السياسية في الجزائر ما هي إلا عصبيات بمفهوم ابن خلدون للمصطلح، وهو ما جعل قاداتها لا يدركون أنه مرت 23 سنة على التعددية.<sup>2</sup>

وتبين مما سبق أن السلوك الانتخابي الامتاعي هو الغالب على المجتمع الجزائري، وقد لوحظ أن أغلب أفراد المجتمع الجزائري سبب امتناعهم في هذه الانتخابات التشريعية 10 مايو 2012 تتعلق بالبيئة السياسية والتي لا تشجعهم على المشاركة الانتخابية.

<sup>1</sup> - منير مباركة، مرجع سبق ذكره، ص.14.

<sup>2</sup> - طارق عاشور، مرجع سبق ذكره، ص.18.

المبحث الثاني: تحليل سلوك الانتخابي للانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014.

تشكل الانتخابات أحد أهم الظواهر السياسية المعاصرة للديمقراطية، فهي أهم الآليات السياسية التي تسعى الأنظمة من خلالها للممارسة الفعلية للديمقراطية، ولا تعتبر الانتخابات مرحلة دورية بل هي تأسيس في المجتمع تشترك فيه مجموعة من القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة والتنشئة السياسية في بنائها على وجهها الصحيح.<sup>1</sup>

لكن الحديث عن العملية الانتخابية في الجزائر يقودنا إلى الكلام عن الجسد بلا روح، فرغم وجود انتخابات دورية كل خمس سنوات، إلا أنها تفتقد لمؤشرات الديمقراطية من تداول على السلطة وتحديد مدة توليها، فمنذ وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة سنة 1999 وهو يتربع على كرسي الرئاسة ومازال إلى يومنا، وهذا ما هو إلا تعبير عن رضا الشعب في إعادة انتخابه من جديد وإبقائه في السلطة وبهذا استطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" رغم الأزمنة المرضية التي أصابته سنة 2013 الفوز على مرشحيه في الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014 بالعهد الرابع، وتأثير على سلوكيات الناخبين لصالحه من خلال برامجه التي يطرحها في كل موعد انتخابي جديد.

❖ **المطلب الأول: الإطار العام للانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014.**

شهدت الجزائر منذ وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عدة محطات انتخابية رئاسية دورية انطلاقا من رئاسيات 1999 إلى يومنا هذا، والتي عملت على إضفاء نوع من الشرعية الإضافية على النظام السياسي، وتقديم كوارر تعتمد عليهم في العملية الانتخابية في ظل الواقع والظروف المحيطة والمتغيرات المختلفة داخليا وخارجيا، بحيث كانت الإرادة الشعبية صاحبة الكلمة في إسناد السلطة وإبقاء مرشح واحد فوق كرسي الرئاسة منذ 1999 إلى آخر الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014 والتي عرفت هذه الأخيرة مفاجأة كبيرة بفوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على مترشحيه، ولهذا سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى الإطار العام الذي ميز هذه الانتخابات خاصة بعد فوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من جديد.

<sup>1</sup> - وحيدة كحول، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر بين الواقع والتحديات السياسية الراهنة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013، ص.236.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

شكلت الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الجزائر في 17 أبريل 2014 مرحلة مفصلة لإعادة الهندسة المشهد السياسي المستقبلي في الساحة الجزائرية، فقد سبقت العملية الانتخابية مرض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 2013، ولكن رغم هذا فقد جرت الانتخابات في موعدها، وهذا بإعلان المجلس الدستوري القائمة النهائية لأسماء المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية المقرر إجرائها في 17 أبريل 2014، وضمت القائمة النهائية ستة مترشحين من بينهم الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" الذي يشغل منصب الرئاسي منذ عام 1999 وسعي للفوز بالعهد الرئاسية الرابعة رغم الجدل الذي يدور حول حالته الصحية، وإلى جانب "بوتفليقة" فقد ضمت القائمة كلا من رئيس الحكومة الأسبق "علي بن فليس"، ورئيس حزب جبهة المستقبل "عبد العزيز بلعيد"، والقيادي بحزب الجبهة الوطنية "موسى تواتي"، ورئيس حزب عهد 54 على "فوزي رباعين"، إضافة إلى الأمانة العامة لحزب العمال "لويزة حنون".

ويمثل كل من "عبد العزيز بوتفليقة" والمرشح التالي بعده "علي بن فليس" في تنافسهما تكررا لتنوع الاجتهادات واختلاف المواقف في رحم النظام وحزبه الحاكم وعلى صعيد شريحة النخبة.<sup>1</sup> وانطلقت الحملة الانتخابية للمرشحين في 23 مارس 2014 وانتهت يوم 13 أبريل عند منتصف الليل، ولقد شهدت هذه الحملة الانتخابية أسلوبا مميزا مختلفة عن باقي الحملات الانتخابية السابقة، حيث عرفت جو مشحون وتنافس شديد بين المترشحين.

حيث أقبل المترشحين في حملتهم الانتخابية على استعمال وسائل تكنولوجيا حديثة، وذلك من خلال اعتمادهم على الأنترنت لتنشيط حملتهم، فقد أصبحت تشكل رهانا بالنسبة للمرشحين خاصة ممن يفتقرون قاعدة شعبية كون هذه الوسيلة تحظى بعدة مميزات أهمها أنها تكتسب آلاف الشباب يوميا لذا تمّ التركيز على هذه الفئة التي تعد غائبة عن الساحة السياسية تماما بالعودة إلى رئاسيات 2004 و 2009 التي شهدت عزوف الكثير منهم على المشاركة السياسية والإدلاء بالواجب الوطني وذلك لإيصال رسائلهم السياسية والتفتح على برامج المنتخبين مما جعل الكثير من المترشحين يتنافسون على هذه الوسيلة، بالإضافة إلى قيام بالمهرجانات والتجمعات الوطنية التي شهدتها مختلف ولايات الوطن.

كما شكلت الشعارات جانبا هاما من الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 أبريل 2014، حيث تضمنت أهم الأفكار وأبرز المشاريع التي يطرحها المتنافسون الستة لاستمالة الناخبين، فقد طرح "عبد العزيز بلعيد" عن حزب جبهة المستقبل شعار "المستقبل الآن" الذي يحمل فكرة مفادها أن ملامح المستقبل يجب أن نصنعها الآن وهذا بشروع في التغيير، أما المترشح الحر "علي بن فليس" طرح شعار "نعم من أجل مجتمع الحريات

<sup>1</sup> - صادق عدلي، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية"، الحياة الجديدة، العدد 6624، 2014، ص.14.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

"إقناع الناخبين للتصويت لصالحه على اعتبار أنه يطمح إلى إقامة عدالة مستقلة وفعالة، أما المترشح "عبد العزيز بوتفليقة" فقد أثر تجديد العهد مع الجزائر من خلال شعار حملته "تعاهدنا مع الجزائر" وهو مرتبط بالتاريخ النضالي والثوري للمترشح وبتاريخ الجزائر، واختار مرشح "موسى التواتي" شعار "الجزائر لكل الجزائريين" النابع من الأرضية السياسية للجبهة الوطنية الجزائرية المستمدة من بيان أو نوفمبر 1954 ورفعت المرأة المترشحة عن حزب العمال "لويزة حنون" شعار "الجرأة لتأسيس الجمهورية الثانية"، أما مرشح حزب عهد 54 "علي فوزي رباعين" رفع شعار "تقدم-امتياز-المساواة" واعدًا بالأحداث التغيير الجذري على مختلف المستويات على أن يكون الانطلاق من تعديل الدستور الذي سيشترك الشعب في صياغته.<sup>1</sup>

وقد أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014 على فوز "عبد العزيز بوتفليقة" بنسبة 81.53%، أما نتائج المترشحين الخمسة الباقين جاءت على النحو التالي: "علي بن فليس" بنسبة 12.18%، "عبد العزيز بلعيد" بنسبة 3.36%، "لويزة حنون" بنسبة 1.37%، "محمد فوزي رباعين" بنسبة 0.99%، "موسى تواتي" بنسبة 0.56%، أما نسبة المشاركة فقد بلغت 51.70% على المستوى الوطني، أما عدد المصوتين فقد بلغ 11807478 صوت على المستوى الوطني.<sup>2</sup>

ويبين الجدول التالي نتائج الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014:

اسم المترشح	الحزب	نسبة أصوات الناخبين	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	81.53%	8130398
علي بن فليس	مرشح حر	12.18%	1244718
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	3.36%	343624
موسى تواتي	الجبهة الوطنية الجزائرية	0.56%	57590
لويزة حنون	حزب العمال	1.37%	140253
علي فوزي رباعين	عهد 54	0.99%	10146

المصدر: بوحنية قوي، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد"، متحصل

عليه من <http://www-aljazera.net/ar/reports/2014>

<sup>1</sup> - عثمان لحياني، "حملة الانتخابات الرئاسية تنطلق في الجزائر"، متحصل عليه من: [www.alarabiya.net/r/north-africa](http://www.alarabiya.net/r/north-africa)، تمّ التصفح الموقع يوم 2016/04/15.

<sup>2</sup> - فتيحة بورينية، "الجزائر: المسار الانتخابي لـ 2014"، متحصل عليه من، [HTEP://WWW.alriuyadh.com](http://WWW.alriuyadh.com) تمّ تصفح الموقع يوم 2016-04-25.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

ما يمكن ملاحظته أن نتائج الانتخابات كانت لصالح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وربما يعود حصوله على أعلى نسبة من أصوات الناخبين 81.53% إلى ثقة الشعب بيه، وهذا لاعتباره الرئيس الذي أعاد أجواء الأمن والاستقرار للدولة، بعدما انهارت شرعية النظام في المرحلة الانتقالية إضافة إلى عمله على تطوير الدولة والبحث عن تحقيق رشادة الحكم بمبادئ ومعايير ديمقراطية، إضافة على تطوير الدولة والبحث عن تحقيق رشادة الحكم بمبادئ ومعايير ديمقراطية، الذي ينعكس بدوره على رفاه والعيش الكريم للمجتمع من تلبية مطالبه.

### ❖ المطلب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.

تختلف درجة الإقبال إلى صناديق الاقتراع في المواعيد الانتخابية باختلاف مستويات مرشحيها، إذ يلعب هذا العامل دورا كبيرا في التأثير على السلوك الانتخابي للفرد يظهر ذلك من خلال نسبة المشاركة الانتخابية أو العزوف والامتناع عن تقديم صوته لأي مرشح، ولذ سوف يتم في هذا المطلب تحليل سلوك الانتخابي للناخب الجزائري من خلال النتائج التي تحصل عليها كل مرشح في الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014. بلغت نسبة المشاركة في الرئاسيات الأخيرة 2014 ما يعادل 51.70% وهو ما أعتبر في نظر المحللين انقساما كبيرا وتصدعا في السلوك الانتخابي، فالمؤشرات الكلية في هذه الانتخابات تظهر أن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حتى وإن ظهر مريضا فلا يزال يحظى بدعم الكبير من طرف الشعب، ولا يزال له تأثير على سلوك الناخبين ودليل على ذلك فوزه بالعهدة الرابعة وحصوله على نسبة 81.53% أي 8130389 صوت الذين يتزايد لديهم بالشعور الكبير بأن الرئيس "بوتفليقة" سيتعامل بالعقلية الأبوية بحيث يجسد وعوده في حكمة الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية وتعزيز الاستقرار وكذا بناء اقتصاد ناشئ وبناء دستور توافقي تشارك فيه المعارضة ويكون الانفتاح على الجميع وبهذا استطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن يكتسب أصوات الناخبين ويأثر في سلوكهم الانتخابي، أما المعارضة السياسية التي لازالت تعترضها معضلة لحد الساعة وهي عدم وجود أرضية عمل متماسكة تجعلها تقف في موقف الندد السياسي لغريم بقي متماسكا وعصيا على فهم مكنونات وآليات عمله يضاف إلى ذلك غيابها الميداني عن ساحة العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مقارنة بالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -بوحنية قوى، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة بوتفليقة تحديات المشهد"، المتحصل عليه من: <http://www-aljazeera.net/ar /reports/2014>، تم تصحيح الموقع يوم 2016/05/15.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

و بهذا فإن المعارضة السياسية لا تزال عاجزة عن تقديم مرشح منافس له تأثير على السلوك الانتخابي فنجد "لويزة حنون" فرغم عمرها الحزبي تجاوز العشرين سنة إلا أنها لم تستطع استقطاب الناخبين لصالحها ولم تظفر سوى 1.37% من أصوات الناخبين، أما "بالعيد عبد العزيز" الذي مرت سنتان على اعتماد حزبه فقد تفوق على "لويزة حنون" و ذلك بنسبة 3.36%، حاصدا ما يفوق ربع مليون صوتا في حين حل المرتبة الثانية "علي بن فليس" وذلك بنسبة 12.18%، وحصل البقية على نسبة تكاد تكون صفرية وبهذه النتائج فإن حجم التأثير المعارضة السياسية على سلوك الناخبين لا يكاد يذكر.

أما نسبة المشاركة الانتخابية في هذه الرئاسيات 17 أبريل 2014 من خلال الناخبون المسجلون وعدد الناخبون المصوتون وعدد الأصوات التي ألغيت فقد أعلن عليها المجلس الدستور في بيان رسمي يوم الثلاثاء بتاريخ 22 أبريل 2014 ويمكن توضيحه في الجدول التالي:<sup>1</sup>

22.880.678	الناخبون المسجلون
11.600.984	الناخبون المصوتون
50.70%	نسبة المشاركة
1.132.136	عدد الأصوات الملغاة
10.468.848	الأصوات المعبر عنها

المصدر: بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول يتضح أن حجم الهيئة الناخبة الذي يبلغ أكثر من 22 مليون ناخب مسجل حسب الإحصائيات الرسمية فقد زاد في عدد الأشخاص المسجلين مقارنة بالانتخابات التشريعية 2012، أما بالنسبة للتصويت ونسبة المشاركة فقد عرفت ارتفاع ملحوظ بحيث ارتفع عدد الناخبين المصوتين بثلاث ملايين مقارنة بالانتخابات التشريعية 2012، ولعل السبب في هذه التفريقات يعود إلى تكريس فكرة في وجهة نظر الناخبين أن الانتخابات الرئاسية تمثل مصدر للتغيير وبناء دولة نحو الأفضل هذا مقارنة بالانتخابات التشريعية التي يرونها سوى حصول الأحزاب على المقاعد ومكوث فيها.

ومن خلال الجدول يتضح أيضا أن السلوك الانتخابي الغالب في هذه الانتخابات هو السلوك الامتناعي والدليل على هذا هو أن رغم المشاركة في هذه الانتخابات إلا أنه يوجد هناك امتناع وذلك من خلال

<sup>1</sup> - بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

الأصوات الملغاة والتي تبلغ عددها 1.132.136 صوت ملغي ويعود السبب في امتناعهم عن المشاركة هو التصور السلبي للسياسة الذي انعكس سلبا على السلوك الانتخابي عند أفراد المجتمع خاصة عند الشباب بنسبة عالية وأن ضعف انخراطهم في الأنشطة المتعلقة بالعملية الانتخابية وعدم الاهتمام بحضور التجمعات التي يقيمها المرشحون أثر على سلوك الناخب، كما يمكن أيضا تفسير الامتناع عن المشاركة في هذه الانتخابات 2014 من خلال الصورة السلبية التي ترسخت في مخيلة الناخب عن الانتخابات التشريعية 2012 إذ أفرغت هذه الآلية عن محتواها الذي من المفروض كما هو مقررا قانونيا ودستوريا أن يحقق التداول على السلطة وحل الخلافات بشكل سلمي، هذا فضلا عن كثير من الممارسات السلبية التي أصبحت تظهر مع كل مناسبة انتخابية مثل التزوير والرشوة.

### المبحث الثالث: مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر.

يعد الناخب فاعلا أساسيا في العملية الانتخابية حيث نجد في هذه العملية المترشح سواء كان شخصا أو حزبا والبرنامج وكذا الناخب، هذه العناصر الثلاث تتفاعل فيما بينها لتعطي ما يسمى العملية الانتخابية، بحيث أن المترشح يحاول أن يؤثر على سلوك الناخب لنيل صوته وذلك لطرح برنامجه وكذا الناخب يختار أحد المترشحين انطلاقا من البرنامج المطروح، وهو بذلك سيبنى بعض الأفكار حولهم هذه الأفكار ستجعله يحدد اتجاهاته وسلوكه الانتخابي إما بالافتتاح بالمشاركة والتصويت لأحد المرشحين أو الامتناع عن التصويت.

وبهذا فإن امتناع الناخب عن التصويت والمشاركة يكون نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل وهي بمثابة معيقات للمشاركة الانتخابية، فتأثر سلبيا على سلوكه الانتخابي، ومن أجل تقادي انتشار نمط السلوك الانتخابي الامتناعي لا بد من وضع مجموعة من آليات تصبوا إلى توجيه السلوك الانتخابي والتحكم فيه ايجابيا.

ولهذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى رصد المعوقات التي تؤثر على المشاركة الانتخابية، ومحاولة وضع مجموعة من الإجراءات تكون بمثابة عوامل تدفع إلى التغيير في السلوك الانتخابي بالتوجه نحو المشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي وفعال.

#### ❖ المطلب الأول: معوقات المشاركة الانتخابية في الجزائر.

تعد الانتخابات الوسيلة الرئيسية للمشاركة في العمل السياسي من قبل الشعب، فيختار من خلالها ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، إلا أنه في عملية مشاركة الفرد هناك مجموعة من العوامل تؤثر على سلوك الناخبين فتمنعهم من المشاركة في الانتخابات.

فتمثل هذه العوامل معيقات للمشاركة الانتخابية والتي تختلف من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، ولهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحديد أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام المشاركة الانتخابية للناخب الجزائري.

عرفت الجزائر في مختلف الانتخابات التي مرت بها تكرار ظاهرة العزوف عن التصويت في الانتخابات وتدني نسبة المشاركة فيها، مما يدل على عدم اهتمام المواطن الجزائري بالمجال السياسي والتصرف بالمبالاة، ولكن هذا التصرف يعود إلى مجموعة من الأسباب تمنع الناخب الجزائري من الإدلاء بصوته والتي تقف كعائق في مشاركته الانتخابية.

ويمكن التفصيل في معوقات المشاركة الانتخابية فيما يلي:

### أ- المعوقات السياسية:

ضعف عملية التنشئة السياسية واعتماد الثقافة السياسية على ثقافة مجتمعية هي في حاجة إلى أسس وقواعد قومية تقوم عليها، وكل ذلك يعود إلى تراجع دور مؤسسات التنشئة السياسية التي تعتبر العامل الأساسي في ترسيخ الثقافة السياسية، فالكثير من الدراسات أثبتت عجز الأسرة وعدم قيامها بدورها في عملية التنشئة، فالتربية السياسية كإحدى وظائف الأسرة أصبحت مغيبة في الوقت الحالي، كما أن الأحزاب السياسية كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية لم تعد تقوم بدورها، وهو ما أدى إلى ظاهرة النفور الحزبي في أوساط الشعب الجزائري، إذ تراجعت ثقته في أداء الأحزاب السياسية ومصادقيتها والتشكيك في فعاليتها بسبب الترهل الحزبي، وضعف المعارضة الحزبية وعدم وجود بدائل حزبية فعالة، وافتقار أغلب الأحزاب إلى البرامج الاستراتيجية بعيدة المدى مركزة وواضحة وهادفة.<sup>1</sup>

-تنشيط الأحزاب السياسية في الجزائر فقط في مناسبة الانتخابات، فهي أحزاب مناسبتية يهدف من خلالها الوصول إلى مراكز سياسية بهدف تحقيق أغراض شخصية وليس لتمثيل القاعدة الشعبية التي انتخبته، مما أفقد ثقة الشعب في هذه الأحزاب، ونفس الملاحظات تقال عن باقي منظمات المجتمع المدني.<sup>2</sup>

-انعدام الثقة بين المواطنين والحكام نتيجة عدم احترام السلطة الحاكمة لوعودها فيما يخص بحل أمور ومشاكل المواطنين، وعدم تمثيل إرادة الناخبين، فقد فقدت العملية الانتخابية مصداقيتها لدى الشعب وترسخت فكرة أن الانتخابات لم تؤدي دورها المنتظر منها من نواحي الاجتماعية والاقتصادية لدرجة باتت فئة كبيرة من المواطنين تؤمن بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب.<sup>3</sup>

-الإرادة السياسية للنخب الراضة لتداول على سلطة، حيث تعترف بالانتخابات وبشكل دوري وهذا تماشي مع موجة التحول الديمقراطي العالمية وإرضاء الجهات الغربية، ولكن استمرارية بقائهم في السلطة وذلك بحسم النتائج مسبقا، مما جعل الناخب يمتنع عن الانتخاب لاعتياده عن وجوه دائمة في ترشحها في الانتخابات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.217.

<sup>2</sup> - عامر صبيح، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، ص.118.

<sup>3</sup> - بكار فتحي، مرجع سبق ذكره، ص.162.

<sup>4</sup> - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.335.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

- عدم الرضا عن النسق السياسي القائم بحيث يعتقد المواطن بعدم شرعية السلطة وقنواتها والمعارضة وقنواتها وأنها محددة من قبل النظام السياسي هذا من جهة ومن جهة أخرى على الرغم من تأصيل مفهوم التعددية السياسية والتعددية الحزبية في المجتمع الجزائري إلا أن النظام السياسي لم يطبق على أزمّن الواقع مفهوم التعددية، بمعناها الدقيق إلا نظريا أما الجانب التطبيقي في الأمر يختلف أماما، فمازال المجتمع الجزائري محكوما بمفهوم وتقاليد وأعراف المجتمع الأبوي أي السلطة الأبوية للنظام السياسي الجزائري، بحيث مازال يعتمد على المفاهيم الموروثة القائمة على أسس التبعية والولاء للحكام، وإن هذا المفهوم يشكل ممارسة للطغيان الاستبدادي، والتفرد بالسلطة على الرغم من الادعاءات التي يسوقها النظام حول قطعه أشواطا كبيرة باتجاه عصنة والديمقراطية، والدليل على ذلك الانتخابات التي تجري دوريا في الجزائر بكل أشكالها دائما تجد نفس الوجوه تحتكر السلطة، مما جعل الناخب لا يؤمن بالتغيير بواسطة وسيلة الانتخاب.<sup>1</sup>

### ب- المعوقات الاجتماعية والاقتصادية:

أثبتت الدراسات الميدانية أن العوامل المؤثرة بشكل كبير في سلوك الناخبين وتوجهاتهم هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل أقل القيم والمعتقدات السائدة التي تشكلت الثقافة السياسية، والقيم الحضارية والجغرافية، ولذلك فإن استمرارية السلوك الانتخابي باتخاذ نمط سلوك انتخابي امتناعي عن الانتخابات والعزوف عنها يعني استمرار العوامل المؤثر فيه بنفس الحالة، ويعني بذلك عدم تغيير وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

حيث أن الظروف الاجتماعية التي بخصائصها وليدة ضعف القاعدة الاقتصادية، تعتبر من المحددات الأساسية للسلوك الأفراد في مختلف المجالات سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وعلى سبيل المثال أن المواطن الجزائري المقهور اجتماعيا يختار في الانتخاب الامتناع عن التصويت بسبب قساوة الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها. ومن بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تكون سببا في إعاقة الفرد من المشاركة في الانتخابات ازدياد انتشار نسبة البطالة بين الشباب وارتفاع مستوى الفقر وتفاوت بين الطبقات الاجتماعية وانتشار الأمية فكل هذه العوامل تعمل على أضعاف الرغبة في المشاركة وانتشار اللامبالاة بين أفراد المجتمع وعدم اهتمامهم بالعملية السياسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عامر صبح، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

<sup>2</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

<sup>3</sup> - بكار فتحي، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

- أصبحت البطالة في الجزائر ظاهرة مزمنة ملازمة للاقتصاد الجزائري، ذلك أن محاولات وقف زحف هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها التي بادرت السلطات المسؤولة بوضعها قد باءت بالفشل، ولم تقلح في إحداث أي نمو حقيقي بداية من سياسة ترشيد الاقتصاد الجزائري وإعادة هيكلة المؤسسات التي أدت إلى تفاقم أزمة البطالة لدى الشباب فنتج عنها تفشي الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية كارتكاب السلوك الانحرافي في مواعيد انتخابية وإتباع أسلوبا لاغتراب السياسي وضعف المشاركة الانتخابية.<sup>1</sup>

- يعتبر الفقر عاملا أساسيا من العوامل الاقتصادية التي تمنع الإنسان من أن يمارس حقوقه الديمقراطية، فالقاعدة أن الاطمئنان الاقتصادي يقود إلى الاطمئنان النفسي ويدفع الإنسان إلى المشاركة بفعالية في تثبيت هذا النظام، وعدم الاطمئنان الاقتصادي يدفع إلى السلبية اتجاه النظام السياسي والعزوف عن المشاركة في مواعيد انتخابية، حيث أن عيش المواطن حياة شاقة تجعله لا يهتم كثيرا بالأمر السياسي لأن اهتمامه منصب على حياته وهموم أسرته فقط، ولا يبالي بالأمر الأخرى خاصة السياسة منها.

- ارتفاع مستوى الأمية بين أفراد المجتمع حيث أن من أخطر أنواع الأمية انتشار الأمية السياسية وتكون نتائجها توليد لدى المواطن حالة اللامبالاة وعدم الإيمان بجدوى إبداء أي رأي في مواعيد انتخابية لاعتقاده أن المشاركة تكون شكلية، ونتائج تكون محسمة مسبقا.<sup>2</sup>

### ج- المعوقات القانونية:

- عجز النظام الانتخابي من القيام بوظيفته في تكريس حق المواطن في الانتخاب والتصويت واختيار ممثليه وممارسة حق الترشح، حيث تشير التجارب الانتخابية أنه رغم إدخال تعديلات على النظام الانتخابي إلا أنه لم يؤدي إلى تغييرات حقيقية في ممارسة السلطة، إذ بقي الحزب الأغلبية يحتكر جميع مصادر السلطة ويعمل على إعادة تكريس المناخ السياسي السائد بجموده ومميزاته الخاصة، وكان من نتائج هذه العملية عزوف الناخب عن المشاركة في الانتخابات وعدم الإدلاء بصوته، لأن هذه الممارسة ولدت قناعة بأن نتائج اللعبة محسومة مسبقا وأن الأحزاب التي تصل إلى البرلمان لا تخرج عن جلاباب الحزب المهيمن.<sup>3</sup>

- تشعب القوانين وتضاربها بسبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج المشكلات، باستصدار قوانين جديدة تحت وهم أن مجرد إصدار تشريع سوف يحل المشكلات، إضافة إلى تدني مستوى السياسة التشريعية

<sup>1</sup>- شايب زراع بن يمينة، " التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والأفاق"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2002، ص.82.

<sup>2</sup>- بكار فتحي، مرجع سبق ذكره، ص.185-189.

<sup>3</sup>- شمسة بوشنقة، مرجع سبق ذكره، ص.469.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

في الجزائر والتي أدت في كثير من الأحيان إلى صدور قوانين معينة ناقصة وحتى غير دستورية، وهذا ربما بسبب التسرع في إعدادها وبما لا يمكن من الأخذ حقها كاملا في دراسة، مما يؤدي إلى أن نتائج تطبيقها في الميدان أحيانا معاكسة وأحيانا أخرى مستحيلة، هذا خاصة عند اقتراب مواعيد الانتخابات أين تقوم السلطة بإصدار قوانين جديدة وتعديل في قوانين أخرى.<sup>1</sup>

- كثرة الأخطاء في سجلات الناخبين وتحريفات في الجداول الانتخابية فقد لوحظ أن تلك الجداول في كل مرة يشوبها تحريف فيتحول اسم أشرف إلى شرف وأحمد إلى محمد ... إلخ، ومما لا شك فيه أن المشرف على صندوق الاقتراع يجد نفسه في مأزق، ويضطر إلى منع الناخب من الإدلاء بصوته رغم تأكده أحيانا من سلامة نيته، أو يطلب منه أن يعود قبل مدة من غلق الصناديق للتأكد من عدم حضور صاحب الاسم بشكل المحرف، مما يجعل الغالبية تفضل العزوف عن الانتخاب بعد أن أرهقها البحث.

### ❖ المطلب الثاني: هندسية السلوك الانتخابي في الجزائر.

ليس هناك شك بأن تفعيل المشاركة الانتخابية لأفراد المجتمع لا تكمن دفعة واحدة، بل ينبغي تحليلها بما تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع ومن أجل تعزيز المشاركة في الانتخابات لدى أفراد المجتمع الجزائري، لا بد لها من الأخذ بمجموعة من الحلول والإصلاحات تواجه من خلالها العراقيل التي تقع فيها.

وهذا من خلال إمكانية هندسة السلوك الانتخابي أي بتغييره وتوجيهه نحو المشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي فعال، وهنا يجب التشديد على ضرورة إجراء إصلاحات تدريجية تعمق ثقافة التعدد وتعزيز الحياة الديمقراطية المشاركة وتسرع وتيرة المشاركة السياسية الفعلية الناجحة في الجزائر.

ولهذا يتم التطرق في هذا المطلب إلى تلخيص أهم الحلول التي من الضروري على الجزائر أن تسلكها في جميع ميادينها سواء على الميدان السياسي، أو الميدان الاجتماعي والاقتصادي، أو القانوني، وهذا من أجل تغيير سلوك الانتخابي للناخب الجزائري ودفعه للمشاركة في مواعيد انتخابية مختلفة.

<sup>1</sup> - شايب ذراع بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص.76.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

### أ- الميدان السياسي:

- يجب تعميق مبدئ التعددية السياسية وتحقيقها حرية التعبير وتدعيم مبدأ نزاهة الانتخابات وتكفيلهم دستوريا، كما يلزم تشديد على ضرورة إجراء إصلاحات تدريجية تعمقا ثقافة التعدد والاختلاف والاحترام المتبادل وتوفير حريات سياسية.

- ضرورة وضع حد لعملية الاحتكار في العمل السياسي والانفراد بالساحة السياسية في الدولة.
- يجب الاستمرار في دعم السياسة ودفع بعجلة الديمقراطية نحو الأمام، ورفض اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة.<sup>1</sup>
- ضرورة قيام الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة الحاكمة والمجتمع وهذه الثقة تمنح القوة، فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه من خلال تدعيمه في كافة المسارات التي يقوم بها، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع فيه وبخياراته الاستراتيجية.<sup>2</sup>
- الرجوع إلى مبادئ الديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية والسماح للأحزاب السياسية والمعارضة بالتعايش، ويكون ذلك كله في إعادة بناء الثقة بين المواطن وهذه الأحزاب، ونبذ كل أشكال العنف المقوى لزعزعة الثقة بين الطرفين.<sup>3</sup>
- تمكين الدولة الحماية والحرية لمؤسسات المجتمع المدني بالتعبير عن آراءها واتجاهاتها المختلفة بطريقة سليمة ومنظمة، وتوفير لها نظام قانوني يمكنها من أداء مهامها من جهة كما بإمكانه ترقيتها إلى درجة يجعلها تحقق الغاية من وجودها، من خلال تعزيز علاقته مع أفراد المجتمع وتفعيل دوره في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي.<sup>4</sup>
- فتح فضاء حوار وتأسيس غرف النقاش تعمل على ردم الهوة الموجودة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمواطن، وذلك من خلال إلقاء محاضرات تعرف بدور البرلمان مثلا كمؤسسات تمثل حقيقة الإدارة الشعبية، مما يخلق لدى المواطن حافز بضرورة مشاركته في الانتخابات والإدلاء بصوته في كل موعد انتخابي تشريعي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص.78.

<sup>2</sup> - يسعد شريف صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص.30.

<sup>3</sup> - عامر صبيح، مرجع سبق ذكره، ص.142.

<sup>4</sup> - عبد القادر صالح، "البرلمان والمجتمع المدني: الجزائر"، مجلة مجلس الأمة، العدد 28، ديسمبر 2006، ص.41.

<sup>5</sup> - الطاهر خويضر، "البرلمان والمجتمع المدني: الجزائر"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003، ص.76.

### ب- الميدان الاجتماعي والاقتصادي:

- ضرورة الإشارة إلى أهمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في استمرارية السلوك الانتخابي أو تغييره، فالمواطن المشارك الذي كان يبحث عن حلول لمشاكل اجتماعية واقتصادية أو كان ممتنع غير مهتم للأمر السياسة لانشغاله بهذه المشاكل ومحاولة تجاوزها بتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، سيطمح في الحصول على أكثر من ذلك خلال مشاركته في الانتخابات، وبالتالي لابد من إعادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومشاكله، بحيث أن تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سيؤدي إلى تغيير السلوك السياسي.<sup>1</sup>

- ضرورة التكفل بقضايا الشباب والمرأة ووضع سياسة حكيمة لكل ما تواجهه هاتان الفئتان، والقضاء على كل آليات تهميش وكبح حقوقهما.

- مواجهة كل تعقيدات المشاكل الاجتماعية مثل السكن البطالة، والفقر والتي من شأنها تفعيل المشاركة السياسية ومنه تعزيز المسار الديمقراطي في الجزائر.

- إجراء إصلاحات اقتصادية وذلك بإعادة بناء الاقتصاد الجزائري وانتعاشه من توفير الإمكانيات والإرادات في التغلب على المشاكل والعراقيل التي تواجهه.

- ضرورة البحث عن البدائل الممكنة وتجنيب كافة الإمكانيات والوسائل لاستغلالها ومن بينها الثروة الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، وترشيد استخدامات الموارد وفق خطة تنموية عقلانية، ذلك أن تصحيح اتجاهات النمو الاقتصادي وتشريعها إنما يرتبط بالتوزيع الأمثل للثروات الطبيعية والسعي المتواصل إلى تحقيق التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادي وتفعيل المشاركة الشعبية والتوزيع العادل للدخل الوطني ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة، إلى جانب تنمية القطاعات الصناعية والزراعية التي أصبحت ضرورة ملحة من أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من السكن، الغذاء وخلق فرص العمل والاستثمار وتوسيع دائرة المشاركة الأغلبية للشعب في العمل التنموي المستقل.

### ج- الميدان القانوني:

- توفير مصداقية الانتخابات وذلك بتعزيز مبادئ الحرية والنزاهة والتنافسية في الانتخابات، كما يجب أن يكون الإطار القانوني محايدا ويحدد بعدالة الحقوق وواجبات كل المشاركين في العملية الانتخابية.

<sup>1</sup> - بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص.220.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

- لا بد من إيجاد هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات في الجزائر، حيث أن إدارة العملية الانتخابية تتطلب وجود مؤسسات مستقلة وعادلة وتشمل على وجه الخصوص الأجهزة التي يتوفر لها شرعية القوانين وضمان نزاهة العملية، ولا بد من إخضاع الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية إلى مبدأ المحاسبة أمام القانون، وهذا ما قد يضيف شفافية وشرعية على العملية الانتخابية.<sup>1</sup>
- ضرورة تفعيل الهندسة الانتخابية والتي يقصد بهذه الأخيرة صياغة القواعد والأطر والآليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين في كنف النزاهة والحرية والتعددية والانتظام، أي توفير قوانين وشروط أساسية لشفافية ومصداقية الانتخابات على كافة المستويات مما يؤدي إلى توجيه السلوك الانتخابي والتحكم فيه إيجابيا، ولا بد من تحقيق مجموعة من العناصر والتي تعتبر في حد ذاتها شروطا لهندسة الانتخابية ومنها ما يلي:
- ضرورة تطوير النظام الانتخابي، على نحو يسمح بأن تعكس الانتخابات التي تجرى الإرادة الشعبية الحقيقية، لأن فعالية النظام السياسي تتركز على فعالية النظام الانتخابي، مما تؤدي إلى رفع مستوى المشاركة الانتخابية خاصة لدى الأنظمة التي تعاني من العزوف اللافت للمواطنين.<sup>2</sup>
- إعادة تصميم وبناء النظم الانتخابية بما يتماشى مع الظروف السائدة لكل دولة، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والسياسية والحرية في إبداء الرأي و الفعالية و التأثير في السلوك الانتخابي، بحيث يجب أن تتماشى القوانين الانتخابية مع مضمون منظومة حقوق الإنسان وما يحقق الديمقراطية المشاركة، أي البحث عن منظومة قانونية عادلة ومرسخة ومرقية لقيم الديمقراطي؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى بتصميم نظام انتخابي يستطيع أن يوفر مزيدا من الحوافز لدى الناخبين مما يؤدي إلى رفع المشاركة الانتخابية لدى المواطنين وتقوية عمل الأحزاب السياسية في المجتمع.<sup>3</sup>
- إعادة صياغة الهيكلة القانونية الخاصة بالانتخابات من خلال إيجاد إطار قانوني مرن وواضح يرسخ قيم المشاركة من ناحية، وضامن لعدم حدوث أي خروقات تخل بمصداقية أو نزاهة العملية الانتخابية من ناحية أخرى، ولذلك يجب أن تضمن مدونة القوانين الانتخابية عددا من القواعد التي تراعي سلوك الجهات المشاركة

<sup>1</sup> - فتحي معيفي، "الحكومة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر"، مجلة دفتاير السياسة والقوانين، العدد 08، 2013، ص.11.

<sup>2</sup> - رايح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، مجلة دفتاير السياسة والقانون، العدد 06. جانفي 2012، ص.61.

<sup>3</sup> - عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفتاير السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2010، ص.317.

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014

في العملية الانتخابية، وتضبط السلطات المسؤولة عن إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية والمرشحين، والمراقبين ووسائل الإعلام من خلال تعهدهم بالإلزام بالأحكام والقوانين الواردة في هذا الخصوص.

- وضع قوانين تسهل بنشر المنشورات الانتخابية من صور المرشحين وشعاراتهم والملصقات الإشهارية، وبطاقات تعريفية عن المرشحين، وبرامجهم الانتخابية، إضافة إلى اللافتات الانتخابية، إذ تكتسي هذه الآلية دورا مهما في عملية الترويج السياسي لأحد المرشحين، فكلما كثرت هذه المادة الإعلامية كلما كان المرشح معروفا أكثر لدى الناخبين.<sup>1</sup>

### د- الميدان الثقافي:

- ضرورة تدعيم الثقافة بين الجماهير وبين السلطة الحاكمة، فضلا عن ضرورة تدعيم ثقة ثقافة الجماهير في نفسها لإحداث التغيير الإيجابي لفائدة الوطن.
- العمل على تطوير الثقافة السياسية وبلورة مفاهيمها بما تنطوي عليه من حقوق وواجب
- العمل على اكتساب الأفراد لقيم المواطنة كالحوار والحرية وإبداء الرأي وتنمية المشاعر العضوية والانتساب للوطن والولاء له، إضافة إلى استنهاض المهم للدفاع عن مقومات الهوية الوطنية بإحداث مؤسسات ثقافية إعلامية خاصة لترسيخ ثوابت الأمة.<sup>2</sup>
- ومن خلال إتباع هذه الإجراءات من طرف الدولة والمواطن ستؤدي بالتأكيد إلى إمكانية تغيير السلوك الانتخابي للناخب بالتوجه نحو المشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي وفعال، كما يجب الإشارة إلى العودة بالاهتمام بالثقافة السياسية للناخب الجزائري، لاعتبارها كأحد المداخل الأساسية للتنمية السياسية، خاصة في ظل تزايد عدد المثقفين وتراجع نسبة الأمية، وهو يعتبر عامل أساسي في تغيير سلوك الانتخابي.

<sup>1</sup> - بوحنية قوي والآخرين مرجع سب رايح لعروسي، " الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، "مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 06. جانفي 2012، ص.61.

<sup>2</sup> - شايب ذراع بن يمينه، مرجع سبق ذكره، ص.85.

### خلاصة الفصل:

تناولت الدراسة في هذا الفصل إلى تحليل سلوك الانتخابي على نوعين من الانتخابات، تمثلت الانتخابات الأولى في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، أما الانتخابات الثانية هي الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، ولقد تم رصد أهم المعوقات التي تمنع الناخب من الإدلاء بصوته في موعد انتخابي معين وذلك من خلال ثلاث مباحث:

تناول المبحث الأول تحليل السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 وذلك من خلال محاولة تبيان الإطار العام الذي ميّز هذه الانتخابات وتفسير السلوك الانتخابي انطلاقا من نتائجها، ومن بين أهم النتائج التي تحصلنا عليها عزوف وامتناع المواطن الجزائري من المشاركة في الانتخابات، وذلك بسبب التصورات والمواقف السلبية التي يحملها إزاء السياسة والانتخاب، وانعدام الثقة في القوائم المترشحة إذ أن هذه لم تأتي من فراغ، وإنما كانت نتاجا لتفاعله السلبي مع الأوضاع البيئية السياسية والاجتماعية المحيطة به مما نتج في الأخير انتشار نمط سلوك الانتخابي الامتناعي بين أفراد المجتمع خاصة لدى شريحة الشباب.

أما المبحث الثاني فقد تم أيضا تحليل سلوك الانتخابي من خلال الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أن فيئة كبيرة من الشعب ما زلت لها ولاء للنظام وللرئيس ودليل على ذلك فوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بأربع عهديات متتالية، مما يعني أن الرئيس رغم مرضه إلا أنه مازال له تأثير على سلوك الناخبين خاصة جنس الشيوخ وفي المناطق الجنوبية على عكس المناطق الشمالية أين لهم الرغبة في التغيير.

وأمام هذه الوضعية قادتنا في المبحث الثالث إلى محاولة استشراف مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر وهذا بالرجوع إلى واقع السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري اليوم، وقد تبين أن التطور في نسب الممانعة الانتخابية ما هو الإنتاج سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في السياسية، مما تتعكس سلبا على سلوك الناخب بعدم مشاركته في الانتخابات أو مشاركته تكون ملغية، ولهذا تم طرح مجموعة من الإجراءات والحلول تعتبر عوامل دافعة لتغيير سلوك الانتخابي وتوجيهه للمشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي وفعال.

الخاتمة

### الخاتمة:

إن الحوصلة العامة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الدراسة هي أنه بالرغم من الخلاف الظاهر حول واقع عملية الانتخابية في الجزائر، بين من يعتبرها خطوة هامة نحو التغيير السياسي السلمي، وبين من يعتبرها أنها ظاهرة سياسية مكرسة للقانون لا غير، يمكن القول أن دراسة العملية الانتخابية لا تقف عند التحليل القانوني فقط، وإنما يستلزم البحث في جانبها الممارساتي لأنها في الأصل هي عبارة عن مجموعة من الأدوار والأفعال السياسية التي يؤديها الناخب والهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات والمرشح وباقي الهيئات السياسية التي تدخل في العملية الانتخابية، فالاهتمام بهذا الجانب يمكن الدراس من تحليل نتائجها واستدراك الأخطاء التي تقع فيها.

وفي الواقع أن نتائج العملية الانتخابية ما هي إلا الترجمة العملية لسلوكات وتوجهات الناخبين فيها، هذه الأخيرة التي كانت محور دراستنا والتي هدفت إلى تبيان أهم الأنماط التي يأخذها السلوك الانتخابي، والذي يتمثل في مجموعة الأفعال التي تصدر عن الناخبين قبل وأثناء الأداء الانتخابي ويمكن التمييز بين أنواع هذا السلوك من خلال مبدأ العقلانية في الأداء، وعليه يمكن تقسيمه إلى ما يلي: التصويت العقلاني، التصويت اللاعقلاني، والامتناع العقلاني وللامتناع اللاعقلاني.

وتتداخل في تشكيل إحدى هذه السلوكات الانتخابية متغيرات عديدة، ولقد تم في دراستنا ربط السلوك الانتخابي بمتغير الثقافة السياسية، حيث تم التواصل إلا أن هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تحديد سلوك الناخب وهذا لاحتوائها على مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبية المجتمع فتميزه عن باقي المجتمعات من جهة ومن جهة أخرى أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع هي التي تحدد نمط السلوك الانتخابي، ففي ظل ظهور الثقافة السياسية هامشية في المجتمع تجعل المواطن يتخذ سلوك الامتناعي اللاعقلاني ناتج عن غياب المعلومات لنظام السياسي وقلة الوعي السياسي الكافي لدى الناخب، بينما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة السياسية المشاركة فإنها تؤكد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل التصويت العقلاني الناتج من الإحساس بالقدرة على التغيير والتأثير وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الأولى.

## الخلاصة:

وحتى تكون دراستنا أكثر فعالية في تحديدها وواقعية في تفسيرها، تم تحليل العوامل المتحكمة في السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري، حيث تم التواصل بأن السلوك الناخب يتأثر بنوعية البيئة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل فيها، وذلك من خلال تأثيره بالعوامل السياسية كالتنشئة السياسية والثقافة السياسية، وكذا عوامل تخص البنية التنظيمية للعملية الانتخابية وهي النظام الانتخابي والتسجيل في القوائم الانتخابية، بالإضافة إلى تأثيره بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، مما تجعل هذه العوامل الناخب إما يمتنع عن التصويت في الانتخابات أو تكون مشاركته فعالية وهذا ما أكدته الفرضية الثانية.

ولهذا لا بد من إجراء مجموعة من الآليات تساهم في تفعيل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع فتعكس إيجابا على السلوك الانتخابي للناخب في مواعيد انتخابية مختلفة من خلال القيام بالإصلاحات على المستوى السياسي والقانوني وتنشيط المجتمع المدني حتى يكون له دورا فعالا في نشر قيم الثقافة السياسية ومنه تفعيل المشاركة الانتخابية لدى المواطن في مواعيد انتخابية مختلفة.

بحيث بينت الدراسة أن الناخب ليس له اهتمام كبير في الانتخابات البرلمانية وهذا لانعدام الثقة بالأحزاب السياسية مما جعله يتخذ سلوك الامتناع عن التصويت، على العكس في الانتخابات الرئاسية بحيث مشاركته هي تعبير عن ولاءه للنظام السياسي وللرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالدرجة الأولى الذي استطاع أن يعيد الأمن بين أفراد المجتمع، وبذلك فالناخب يشارك فيها بحثا عن الاستقرار والسلم لا غير وهذا ما تأكده الفرضية الثالثة.

ويبقى مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر مرهون بمدى قدرة السلطة الحاكمة بقيام إجراءات إصلاحية على كافة الميادين سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، قانونيا وثقافيا، مما تدفع إلى تغيير سلوك الانتخابي بتوجيه الناخب للمشاركة في الانتخابات بطريقة إيجابية وفعالة.

وفي الأخير يمكن طرح جملة من التوصيات نستطيع اختصارها فيما يلي:

- ✓ تفعيل العلاقة بين الناخبين والمنتخبين لتمكينهم من الاطلاع على انشغالات ومطالب المواطنين، وذلك بغية زيادة المشاركة الانتخابية.
- ✓ تفعيل الثقافة السياسية ونشر قيم المشاركة السياسية وتعزيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن، ونشر قيم النزاهة والشفافية.

- ✓ إعادة الاهتمام بمفهوم التنشئة السياسية وجعلها عملية دائمة ومستمرة وذلك على مستوى كل من المؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والدينية والحزبية، تعمل على الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته، وكذا تثمين دورها في العملية الانتخابية .
- ✓ العمل على نشر الوعي السياسي والاجتماعي فيما بين الجماهير الشعبية من خلال المؤسسات المعنية التربوية والإعلامية، حتى يمكن أن تنتشر الثقافة السياسية وينمو الوعي السياسي وتتحقق المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية.
- ✓ ضرورة تهيئة الناخبين للقيام بالعملية الانتخابية من خلال توضيح إجراءاتها، وعرض أدوار انتخابية تمثيلية على قنوات الإعلام والاتصال والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والظروف الاقتصادية كعوامل مؤثرة ومساهمة بشكل كبير في عملية السلوك الانتخابي، مع مراعاة العامل الجغرافي وتأثيره على السلوك الانتخابي خاصة عند تصميم النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية.
- ✓ وضع منظومة قانونية مرنة للانتخابات وواضحة للمرشحين والناخبين والقائمين على العملية الانتخابية .
- ✓ الاهتمام بالطبقة النساء وتفعيل دورها في الحياة المدنية والسياسية، وذلك من خلال منحها كافة حقوقه السياسية.
- ✓ تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام الرأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرار
- ✓ العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل مستوياتها وأبعادها المختلفة، مما يؤدي إلى تخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع المستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام ومشاركتهم في صنع القرارات والسياسات العامة والتأثير عليها.

# قائمة المصادر والمراجع

### I. الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 معدل 2008، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، رقم 25، 16-نوفمبر 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بقانون الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في جانفي 2012، المتعلق بقانون الأحزاب السياسية.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بقانون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 2012.

### II. الكتب:

1. أبو سمرة محمد، الإعلام السياسي، (الأردن: دار الولاية للنشر والتوزيع، 2011).
2. أبو حمام محمد، الإعلام والمجتمع، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011).
3. أبو زكرياء يحيى، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، (الجزائر: ناشري، 2003).
4. ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2005).
5. الأقداحي هشام محمود، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع، 2009).
6. الأسود شعبان طاهر، علم الاجتماع السياسي، ط2، (مصر: دار المصرية اللبنانية، 2001).

7. القصيبي عبد الغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2006).
8. الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008).
9. الكاظم صالح جولاد، الأنظمة السياسية، (بغداد: كلية القانون، 1991).
10. الطيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، ط1، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007).
11. الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع، ج2، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000).
12. المشاقبة أمين عواد، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، (الأردن: دار الجامد للنشر والتوزيع، 2012).
13. المشاقبة أمين، تطوير العلاقة التفاعلية بين وسائل الإعلام والأحزاب الأردنية، (الأردن: مركز القدس للدراسات العليا، 2009).
14. البراوي سليمان، الوعي السياسي وتطبيقاته، ط1، (مطبعة خاني لدهوك، 2006).
15. الكواري علي خليفة وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، ط1، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2009).
16. الكواري علي خليفة وآخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002).
17. الشراوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: كلية الحقوق، 2008).
18. الشراوي سعاد، الأحزاب السياسية أهميتها -نشأتها-نشاطها، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005).
19. الخزرجي ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: دار مجد لأوي للنشر والتوزيع، 2004).
20. الخزرجي ثامر كمال، المجتمع المدني والتنمية السياسية، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، 2012).
21. الدليمي عبد الرزاق محمد، وسائل الإعلام والاتصال، (عمان: دار المسيرة، 2012).

22. الدليمي عبد الرزاق محمد، الإعلام والتنمية، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012).
23. القدري علي عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008).
24. الجبور سناء محمد، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).
25. الشماس عيسى، المجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008).
26. الغزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المعرفة للنشر والتوزيع، 1987).
27. الطاهر علي موهوب، الإعلام السياسي وتكوين الأحزاب السياسية، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012).
28. الصوران غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط1، (غزة: مركز دراسات الغد العربي، 2004).
29. الجسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، ط1، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
30. المقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر، (الجزائر، دس).
31. بسيوني علي، الإعلام السياسي-وتكوين الأحزاب السياسية، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012).
32. باز داود، حق المشاركة في الحياة السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).
33. بو الشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط4، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، دس).
34. بو الشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، (الجزائر: دار الهدى، دس).
35. بن الشيخ عصام، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011).

36. جابي عبد الناصر، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريون، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).
37. جابي عبد الناصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).
38. جبر دندل، التعددية السياسية وتداول السلطة، ط1، (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2006).
39. هلال علي الدين ومسعد نفين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002).
40. هلال محمد رضا، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، (البحرين: معاهد البحرين للتنمية السياسية، 2015).
41. زمام نورالدين، القوى السياسية والتنمية، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 2007).
42. حميطوش يوسف، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2013).
43. حمدان محمد، الاتصال السياسي الدولي، ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009).
44. حسن محمد إحسان، علم الاجتماع السياسي، ط3، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010).
45. طشطوش هايل عبد المولى، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط1، (الأردن: دار جاهد للنشر والتوزيع، 2012).
46. كوش دنيس (ترجمة سعداني منير)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007).
47. مكي ثروت، الإعلام والسياسة، (القاهرة: علم الكتاب للنشر والتوزيع، 2005).
48. مالكي أحمد والآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001).
49. مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، (الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005).

50. مباركة منير، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 مايو 2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).
51. مهمور حامد محمود، علم الاجتماع السياسي، ط1، (عمان: دار البلدية، 2012).
52. محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي والسياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج3، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009).
53. نافع بشير وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004).
54. ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).
55. ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007، (عنابة: منشورات جامعة برج بابي مختار، 2007).
56. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).
57. نايف محمد أحمد، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ط1، (الأردن: دار جامد للنشر والتوزيع، 2012).
58. سعدوا عبدوا وآخرون، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، (بيروت: منشورات حلي الحقوقية، 2005).
59. عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001).
60. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-انجليزي، (القاهرة: دون دار النشر، 2010).
61. عبدلي سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007).
62. عيساني رحيمة الطيب، مدخل إلى الإعلام والاتصال، (الأردن: جذر الكاتب العالمي، 2008).
63. علي سعد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005).

64. علوي فايد، الثقافة السياسية في السعودية، ط1، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012).
65. علوان حسين، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).
66. عبدلي سعد مظلوم، الانتخابات ضماناتها حرمتها ونزاهتها، ط1، (الأردن: دار دجلة، 2009).
67. علوة السيد ومحمود منى، المشاركة السياسية، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2000).
68. عباس مراد علي، المجتمع المدني والديمقراطية، ط1، (بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).
69. عبد العالي عبد القادر، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).
70. عبد ربه صابر، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2002).
71. فيشر جلين (ترجمة حليم اسعد)، دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004).
72. قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001).
73. قوى بوحنية وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012).
74. رفعت عبد الوهاب محمد، الأنظمة السياسية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007).
75. راغب ماجد حلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000).
76. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم-المناهج-الإقتربات-الأدوات، (الجزائر: دار سمومه، 1997).

77. شريط الأمين، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 2007).
78. شقير حفيظة وشيق صرصار محمد، النساء والمشاركة السياسية، (تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2014).
79. تمار يوسف، الاتصال والإعلام السياسي، ط1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).
80. تانسي ستيفن دي، (ترجمة رشا جمال)، علم سياسة الأسس، ط1، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).
81. خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، ط1، (القاهرة: إترك للنشر والتوزيع، 2004).
82. خضر صالح سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية، (جامعة عين الشمس، 2005)، ص111.

### III. المجالات:

1. أفو يجل نبيلة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 04، دس.
2. أوات محمد أمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 02، 2009.
3. ابتسام محمد، "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35.
4. الأعرجي إبراهيم مرتضى، "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"، مجلة كلية الآداب، العدد 98، 2010.
5. العيدي صونية، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان 2 و3، جوان 2008.
6. الزاوي محمد الطيب، "تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص24.
7. السوقيات أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 04، 2006.

8. بلعور طاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10.
9. بوضيف محمد، "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007.
10. بوهند خالد، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: التغيير الديمقراطي أو العودة للحزب الواحد"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، أبريل 2011.
11. بوشنقة شمس، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظم الحزبية"، مجلة الدفاتير السياسية والقانون، العدد خاص، أبريل 2011.
12. بن صالح عبد القادر، "أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون العضوي المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"، مجلس الأمة، العدد 49، ديسمبر 2011.
13. وشمان حكيمة، "مشروع المجتمع لدى الأحران السياسية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 16، سبتمبر 2014.
14. زدام يوسف، "الثقافة السياسية في البلدان العربية دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، المستقبل العربي، العدد 22.
15. حليلو نبيل، "التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟"، مجلة علوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012.
16. حلس موسى عبد الرحيم علي مهدي وناصر، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني"، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 02، 2010.
17. حمد إبراهيم، "أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 20، 2008.
18. طاشمة بومدين، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010.
19. كحول وحيدة، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر بين الواقع والتحديات السياسية الراهنة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013.

20. لعروسي رابح، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني،" مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 06. جانفي 2012.
21. لمام سلمى، بارة سمير، "النماذج الانتخابية: نحو مقارنة الميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2012.
22. لمين محمد لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007.
23. مرقومة منصور، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"، دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2012.
24. معيفي فتحي، "الحكومة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر"، مجلة دفاتير السياسة والقوانين، العدد 08، 2013.
25. مباركة منير، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.
26. مرزوقي عمر، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة مستقبل العربي، د.ع. دس.
27. مراد بن السعيد والزياني صالح، "النخب والسلطة والإيديولوجية في الجزائر: بين الدولة والتغيير السياسي،" مجلة المستقبل العربي، عدد خاص، 2014.
28. ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 03، دس.
29. ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت الى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.
30. عاشور طارق، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: الحالة الجزائرية إطار تحليل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013.
31. عبد العالي عبد القادر، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2010.
32. عبد العالي عبد القادر، "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية"، مجلة مجلس الأمة، العدد 50، فيفري 2012.

33. قارح سماح، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2 و3.
34. عدلي صادق، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية"، الحياة الجديدة، العدد 6624، 2014.
35. قوى بوحنية، "المجتمع المدني في الجزائر: الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، مجلة المغرب الموحد، العدد 11، فيفري 2011.
36. قوى بوحنية ولعوادي هبة، "إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015.
37. شريط أمين، "الانتخابات الشرعية الجزائرية 2012"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 956، 2012.
38. شليغم غنية، "أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي حالة الجزائر"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
39. توماس ميكيل وآخرون (ترجمة علي سعد الصاوي)، "نظرية الثقافة"، سلسلة علم المعرفة، العدد 223، 1990.
40. خالد حباس، "الثقافة السياسية في الفكر الاجتماعي المعاصر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، مارس 2015.
41. خويضر الطاهر، "البرلمان والمجتمع المدني: الجزائر"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003.
42. خداوي محمد، "الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012.
43. ذراع شايب بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والأفاق"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،
44. عبد القادر صالح، "البرلمان والمجتمع المدني: الجزائر" مجلة مجلس الأمة العدد 28، ديسمبر
45. غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011

### IV. الرسائل الجامعية:

1. أبو هرييد نيفين محمد، "دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم، جامعة الأزهر، 2010).
2. إمنصوران سهيلة، "الفساد الاقتصادي وإشكالية حكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي"، (مذكرة الماجستير في التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005).
3. الشرافي رامي حسني، "دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، (مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012).
4. بكار فتحي، "الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية: دراسة حالة الجزائر 1989-2012"، (مذكرة الماجستير في السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2012).
5. بورزق عبد الرؤوف، "دور المشاركة في ترقية حقوق المواطنة في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية"، (مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009).
6. بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011).
7. بركات كريم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013).
8. بارة سمير، "أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه"، (مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007).
9. بو سعيود سارة، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012).
10. بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي في الجزائر"، (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).

11. بالحلبي نوال، " أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007"، (مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).
12. بن يمينه يحيى، "السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر شباب مدينة وهران نموذجا"، (مذكرة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2014).
13. بن علي زهيرة، "دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية"، (رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014).
14. بن عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد"، (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006).
15. بن قفة سعاد، "المشاركة السياسية في الجزائر-آليات تقنين الأسري نموذجا 1966-2005"، (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011).
16. زوامية عبد النور، "التكامل والتداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر 1989 - 2004"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007).
17. زريق نفيسة، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي"، (مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008).
18. صبع عامر، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007).
19. طاشمة بومدين، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: دراسة مقارنة تحليلية للمتغير الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000).
20. معبود مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية"، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التربوية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2013).
21. لعروسي رابح، "السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية 1997-2003"، (مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003).
22. لوثن دلال، "السيادة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري الحالي"، (مذكرة الماجستير في القانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2004).

23. مرزوقي عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004"، (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2005).
24. معقافي أسامة، "النجبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي"، (مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007).
25. سمحة مصطفى عمر محمد، "العولمة والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي"، (مذكرة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، قسم الدراسات العليا، جامعة فلسطين، 2005).
26. عباس سهام، "ضمانات وآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية"، (مذكرة الماجستير في قانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2013).
27. عبادي خير الدين، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، (مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011).
28. عروس ميلود، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006"، (مذكرة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009).
29. فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر"، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر 2011).
30. فريش مليكة، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2012).
31. صقر وسام محمد جميل، "الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009"، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أزهري، 2010).
32. رزاق لحسن، "الحملة الانتخابية للرئاسات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة"، (مذكر الماجستير في الصحافة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة 2009).
33. خلاف وليد، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (مذكرة الماجستير في الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009).

### V. الملتقيات:

1. المحميد زهير عبد الهادي، "العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات"، ورقة مقدمة في الملتقى التوافق السنوي الثالث حول: "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، كويت، 10-11 أبريل 2006.
2. يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، "دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية"، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، قطر، 19-21 ديسمبر 2011.
3. نصيب نعيمة، "الحكم الراشد وإشكالية حقوق الإنسان"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجية التغيير في العالم النامي"، الجزائر، جامعة سطيف، 08-09 أبريل 2007.
4. رابيس وفاء وبن عيس ليلي، "الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية"، ورقة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول: "آليات حكومة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.
5. شرو حسينة، "دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الانتخابية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: "دور مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، جامعة بسكرة، 03-04-ماي 2009.

### VI. المواقع الإلكترونية:

1. بورينيةفتيحة، "الجزائر: المسار الانتخابي ل 2014"، متحصل عليه من: [HTEP://WWW.alriuyadh.com](http://www.alriuyadh.com)
2. لحياني عثمان، "حملة الانتخابات الرئاسية تنطلق في الجزائر"، متحصل عليه من: [www.alarabiya.net/r/north-africa](http://www.alarabiya.net/r/north-africa)
3. قوى بوحنية، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة بوتقليلة تحديات المشهد"، <http://www.aljazira.net/r/report/2014>

# فهرس الجداول

الصفحة	عناوين الجداول
45	• نتائج الانتخابات الرئاسية 1999
47	• نتائج الانتخابات الرئاسية 2004
48	• نتائج الانتخابات الرئاسية 2009
51	• نتائج الانتخابات التشريعية 2002
53	• نتائج الانتخابات التشريعية 2007
104	• نتائج الانتخابات التشريعية 2012
106	• تحليل السلوك الانتخابي لنتائج الانتخابات التشريعية 2012
111	• نتائج الانتخابات الرئاسية 2014
113	• تحليل السلوك الانتخابي لنتائج الانتخابات 2014

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والعرفان
	الإهداء
	خطة الدراسة
	مقدمة.
	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية والسلوك الانتخابي.</b>
17	• تمهيد
18	• المبحث الأول: المستويات المفاهيمية للثقافة السياسية.
18	• المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية.
23	• المطلب الثاني: أنماط الثقافة السياسية ومصادرها.
26	• المبحث الثاني: المستويات المفاهيمية للسلوك الانتخابي.
26	• المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي.
30	• المطلب الثاني: أنماط السلوك الانتخابي والنماذج المفسرة له.
40	• خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: تحليل السلوك الانتخابي في الجزائر.</b>
42	• تمهيد
43	• المبحث الأول: مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر.
43	• المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية 1999-2009.
49	• المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية 2002-2007.
55	• المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.
55	• المطلب الأول: العوامل السياسية والتنظيمية المؤثرة في السلوك الانتخابي.

- 61 المطب الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي.
- 
- 64 المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة على السلوك الانتخابي في الجزائر.
- 64 المطب الأول: النخب السياسية الحاكمة.
- 66 المطب الثاني: النخب الحزبية.
- 70 خلاصة الفصل
- الفصل الثالث: آليات تفعيل الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر.
- 72 تمهيد
- 73 المبحث الأول: آليات تفعيل المستوى السياسي.
- 73 المطب الأول: تحقيق التداول على السلطة.
- 77 المطب الثاني: إرساء الحكم الراسخ.
- 82 المبحث الثاني: آليات تفعيل المستوى القانوني.
- 82 المطب الأول: إصلاح قانون الانتخاب والأحزاب السياسية.
- 87 المطب الثاني: إصلاح قانون الإعلام.
- 91 المبحث الثالث: آلية تفعيل المجتمع المدني.
- 91 المطب الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.
- 95 المطب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية.
- 97 خلاصة الفصل

## الفصل الرابع: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012

### والانتخابات الرئاسية 2014

- 99 • تمهيد
- 100 • المبحث الأول: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012.
- 100 • المطلب الأول: الإطار العام للانتخابات التشريعية 2012.
- 105 • المطلب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.
- 109 • المبحث الثاني: تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات الرئاسية 2014.
- 109 • المطلب الأول: الإطار العام للانتخابات الرئاسية 2014.
- 112 • المطلب الثاني: تحليل السلوك الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات.
- 115 • المبحث الثالث: مستقبل العملية الانتخابية في الجزائر.
- 115 • المطلب الأول: معوقات المشاركة الانتخابية.
- 119 • المطلب الثاني: هندسة السلوك الانتخابي.
- 124 • خلاصة الفصل.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الجداول.

فهرس المحتويات.